جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهني

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

التخصص: مالية و صيرفة إسلامية

بعنوان:

منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

دراسة عينة من شبابيك الصيرفة الإسلامية

من إعداد الطالبين:
- بوداري رضوان
- حرشاو خلاف

تحت إشراف الأستاذ:
-أ. د زنكري ميلود

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن منصور موسى	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ.د زنكري ميلود	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
بوعيطة عبد الرزاق	استاذ محاضر- أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي هذا، العمل المتواضع، إلى:

روح أجدادي الطاهرة.

والديَّ الكريمين، اللذين غرسا في نفسي حب العلم، وساندني بكل حب وعطاء. أشكرهما جزيل الشكر على دعمهما اللامحدود ومحبتهما الصادقة.

أسرتي: زوجتي الحبيبة، وأبنائي الأعزاء (محمد الصديق، هبة الرحمن، عبد الجليل، عمار عبد الرؤوف)، الذين كانوا نبراسًا يضيء دربي، ومصدرًا لتحفيزي للاستمرار والمثابرة.

إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين كان لهم أثر بالغ في مسيرتي.

أستاذي الفاضل **مولود زنكري**، الذي لم يبخل علي بالنصح والتوجيه، وكان قدوة لي في طلب العلم والسعي نحو التميز. ومن خلاله، أوجه شكري لجميع أساتذتي الكرام.

زملاء دفعتي في "الصيرفة الإسلامية 2024-2025"، وأخص بالذكر زميلي في هذا العمل**رضوان بوداري**، لما قدمه من جهد ومساندة طوال فترة إنجاز هذا المشروع.

أصدقائي الأعزاء، الذين كانوا لي خير سند خلال هذه الرحلة،

إلى وطني الغالي أرض الطموح والأحلام الذي يزدهر العقل بنوره الذي منحني العلم والمعرفة أسأل الله أن يوفقني لخدمته ورد الجميل له

أشارككم هذا الإنجاز بكل فخر وامتنان.

شكرًا لكم جميعًا، فبفضل دعمكم وتشجيعكم تحقق هذا النجاح.

"خلاف حرشاو"

الإهداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي...

إلى بسمة الحياة وسر الوجود...

إلى أغلى الأحبة، التي ستبقى كلماتها نجومًا أهتدي بها اليوم، وفي الغد، وإلى الأبد...

إلى **أمي الغالية**، أطال الله في عمرها.

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار...إلى من علّمني العطاء دون انتظار...

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، راجيًا من الله أن يمدّ في عمره ليرى ثمارًا قد حان قطافها بعد طول انتظار...إلى **أبي العزيز**، أطال الله في عمره.

إلى **زوجتي الغالية**، أهدي هذا البحث المتواضع، تعبيرًا عن شكري وامتناني لوقوفها الدائم إلى جانبي، كي أحقق طموحي العلمي.

إلى زينة حياتي وبهجتها...إلى الابتسامات التي تغدق عليّ بالأمل...

أهدي هذا البحث إلى أولادي الأحباء :**إبراهيم، ماريا، جهاد**.

إلى **إخوتي الأعزاء**، الذين أعتز وأفتخر بهم دومًا.

كذلك، أهدي ثمرة جهدي إلى أستاذي الكريم، الدكتور **زنكري الميلود**،

الذي كلما تظلّمت الطريق أمامي، لجأت إليه فأنار لي السبيل،

وكلما دبّ اليأس في نفسي، غرس فيها الأمل،وكلما سألت عن معرفة، زوّدني بها،

وكلما طلبت شيئًا من وقته الثمين، منحه لي بسخاء، رغم مسؤولياته المتعددة.

وإلى من شاركني هذا العمل، وكان نعم السند،

إلى الصديق الوفي **خلاف حرشاو**،

فعسى الله ألا يفرق بيننا، ويجعل التوفيق رفيق دربنا.

إلى أولئك الذين اطّلعوا على عثراتنا وعيوبنا، فاجتهدوا في سترها لا فضحها،

دون أن يكونوا يدًا تضغط على الجرح...إلى **أصدقائي الأوفياء**، أهدي هذا البحث.

إلى أبناء الوطن والعلم...إلى كل من علّمني حرفًا...إلى الذين تتوق أعينهم لفجر الحرية...

إلى كل من يقدّر قيمة العلم...

إلى كل العيون المؤمنة الصادقة، التي تتطلع إلى الأرض حيًا وانتماءً، وإلى السماء أملًا ورجاءً...

"رضوان"

شكروعرفان

الحمد لله حمدًا مباركًا فيه، يليق بجلال وجهه وعظيم عطائه، وأسأله جلّ شأنه أن يجعل علمنا سبيلًا إلى رضاه.

والصلاة والسلام على إمام المرسلين وسيد الخلائق محمد، صلى الله عليه وسلم... أما بعد:

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع. وكما قيل" :*من لا يشكر الناس لا يشكر الله*" ، فإننا نتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **زنكري الميلود**، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا العمل، متحملًا عناء التوجيه والعون والنصيحة. كما نمدّ شكرنا إلى كافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، على ما قدموه من علم وإرشاد.

أتقدم أيضًا بخالص الشكر إلى زملاء العمل، وإلى كل من شجعنا وساندنا، من قريب أو بعيد، بكلمة طيبة، أو ابتسامة، أو دعاء صادق.

وأخص بالذكر الأخ البشوش **إسحاق توامة**، والصديق الصالح **دشاش**، لما كان لهما من أثر طيب ومشجع في هذه الرحلة.

"ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحًا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

مقدمة

تمهيد:

يشهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورًا ملحوظًا، خاصة مع إدخال الصيرفة الإسلامية كبديل شرعي يلبي احتياجات الأفراد والشركات الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .وتأتي منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية كأحد الحلول المالية التي تجمع بين الحفاظ على رأس المال وتحقيق عوائد مشروعة دون اللجوء إلى الفوائد الربوية المحرمة.

تهدف هذه المنتجات إلى تشجيع الثقافة الادخارية وتعزيز الاستثمار الحلال من خلال صيغ تمويل تعتمد على المضاربة والوكالة بالاستثمار، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين البنك والعميل وفق اتفاقيات واضحة وشفافة.

مع تزايد الطلب على هذه الخدمات، أصبحت العديد من البنوك الجزائرية توفر حلولًا متنوعة للادخار الإسلامي، مما يعكس استجابة السوق المالي للرغبة المتزايدة في التعاملات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة. ومن خلال هذه الدراسة، سيتم تسليط الضوء على أهم منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية، مع تحليل خصائصها وأهميتها ودورها في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

في ظل تنامي الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، برزت شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر كخيار بديل يتيح للعملاء الاستفادة من خدمات الادخار والاستثمار دون التعامل بالفوائد الربوية. ورغم الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع، لا تزال هناك تحديات تتعلق بمدى وعي الأفراد بهذه المنتجات، وفاعلية تطبيق الصيغ الشرعية، ومدى قدرة هذه المنتجات على تلبية احتياجات المدخرين وتحقيق عوائد منافسة مقارنة بالمنتجات التقليدية.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

"ما مدى مساهمة منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في تلبية احتياجات المدخرين وتعزيز الثقافة الادخارية في الجزائر؟"

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **التساؤلات الفرعية:**

- ما هي أنواع منتجات الادخار التي تقدمها شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وكيف يتم تطبيق الصيغ الشرعية عليها ؟
- ما مدى وعي **العملاء** بمنتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية وثقتهم بها؟
- ما هي الاختلافات بين منتجات الادخار في الصيرفة الإسلامية ونظيراتها في الصيرفة التقليدية؟
- ما مدى فعالية منتجات الادخار الإسلامية في تحقيق عوائد مالية تنافسية ؟
- ما هو دور الهيئات الشرعية في الرقابة على منتجات الادخار لضمان مشروعيتها؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:للإجابة عن إشكالية الدراسة والاسئلة الأسئلة المطروحة تمت صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية:

"تساهم منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل فعّال في تلبية احتياجات المدخرين، من خلال توفير حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تحقيق عوائد تنافسية وتعزيز الثقافة الادخارية".

الفرضيات الفرعية: من خلال هذه الفرضية الرئيسية يمكن وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- تعتمد منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر على صيغ شرعية مثل المضاربة والوكالة بالاستثمار لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تسهم هذه المنتجات في زيادة وعي المدخرين بأهمية الادخار الحلال وتشجع على التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية.
- تحقق منتجات الادخار الإسلامية عوائد مالية تنافسية مقارنة بنظيراتها في الصيرفة التقليدية.
- تلعب الهيئات الشرعية دورًا محوريًا في مراقبة واعتماد منتجات الادخار لضمان مشروعيتها وشفافيتها.
- تساهم منتجات الادخار الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وجذب فئات جديدة من العملاء الذين يفضلون التعاملات المتوافقة مع الشريعة.
- تطبيق منتجات الادخار في الصيرفة الإسلامية تحديات تتعلق بمدى الوعي المجتمعي وآليات التنفيذ والرقابة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على دور منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومدى مساهمتها في توفير بدائل شرعية تلبي احتياجات المدخرين. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في المحاور التالية:

1. **أهمية علمية:**
   - إثراء **المكتبة الأكاديمية** بمزيد من البحوث حول **الصيرفة الإسلامية**، وخاصة منتجات الادخار.
   - توضيح **الصيغ الشرعية** المستخدمة في منتجات الادخار وآليات تطبيقها عمليًا.
2. **أهمية عملية:**
   - توفير معلومات دقيقة تساعد العملاء على اتخاذ قرارات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
   - مساعدة البنوك الإسلامية على تطوير منتجاتها بما يتناسب مع متطلبات السوق واحتياجات المدخرين.
3. **أهمية اقتصادية:**
   - إبراز دور منتجات الادخار الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وجذب شرائح مجتمعية جديدة.
   - دراسة مدى قدرة هذه المنتجات على تحقيق عوائد تنافسية والمساهمة في تنويع الخدمات المصرفية.
4. **أهمية اجتماعية:**
   - تشجيع الأفراد على الادخار الشرعي وتعزيز الثقافة المالية الإسلامية.
   - المساهمة في الحد من التعاملات الربوية من خلال تقديم حلول ادخارية متوافقة مع مبادئ الشريعة.

أهدافالدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. التعرف على منتجات الادخار الإسلامية؛
2. تحديد أنواع منتجات الادخار التي تقدمها شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
3. قياس كفاءة هذه المنتجات في توفير عوائد مالية تنافسية مقارنة بالمنتجات التقليدية.
4. تحليل دور هذه المنتجات في تعزيز الثقافة الادخارية وتشجيع التعاملات المالية الشرعية.
5. اقتراح توصيات لتطوير منتجات الادخار الإسلامية
6. تقديم مقترحات لتحسين جودة الخدمات وتطوير منتجات الادخار بما يتماشى مع احتياجات السوق.
7. توجيه البنوك إلى ابتكار حلول ادخارية جديدة تعزز من مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

منهج الدراسة:

تحقيق أهداف هذه الدراسة حول **منتجات الادخارفي شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، سيتم اعتماد **منهجية علمية متكاملة** تجمع بين المناهج التالية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:**
   - يُستخدم لوصف منتجات الادخار الإسلامية من حيث أنواعها، وآليات عملها، ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
   - تحليل الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
2. **المنهج الاستقرائي:**
   - يُستخدم لاستقراء البيانات المتعلقة بمنتجات الادخار الإسلامية من خلال دراسة ميدانية وتحليل الوثائق والتقارير البنكية.
   - استخراج النتائج المتعلقة بمدى فاعلية هذه المنتجات في تلبية احتياجات المدخرين.

حدود الدراسة:

تمثل حدود الدراسة في الإطار الزماني والمكاني والموضوعي الذي سيتم التركيز عليه، وذلك لتحديد نطاق البحث بشكل دقيق وواقعي. وتتحدد حدود الدراسة في النقاط التالية:

-الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتشمل:

- البنوك العمومية والخاصة التي تقدم خدمات ومنتجات الادخار الإسلامية.
- المؤسسات المالية التي تعمل وفق النظام المصرفي الإسلامي المعتمد من طرف بنك الجزائر.

-الحدود الزمانية:

تركز هذه الدراسة على منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة من 2019 إلى 2023، وهي المرحلة التي شهدت توسعًا ملحوظًا في تطبيق الصيرفة الإسلامية بعد إصدار بنك الجزائر التنظيمات التي تسمح بفتح شبابيك إسلامية ضمن البنوك التقليدية.

وتغطي الدراسة البيانات الحديثة المتعلقة بتطور منتجات الادخار الإسلامية ومدى إقبال العملاء عليها خلال هذه السنوات.

-الحدود الموضوعية:

1. تتناول هذه الدراسة منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتركز على:
2. أنواع منتجات الادخار الإسلامية وأهم الصيغ الشرعية المعتمدة (مثل المضاربة والوكالة بالاستثمار
3. آليات عمل هذه المنتجات ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
4. دور الهيئات الشرعية في الرقابة على منتجات الادخار لضمان مشروعيتها.
5. تحليل فعالية هذه المنتجات في تلبية احتياجات المدخرين وتحقيق عوائد تنافسية.
6. مقارنة بين منتجات الادخار الإسلامية ونظيراتها في الصيرفة التقليدية.
7. تأثير هذه المنتجات على الشمول المالي وجذب فئات جديدة من العملاء.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- **أهمية الصيرفة الإسلامية في الجزائر:** تزايد الاهتمام بـ الصيرفة الإسلامية بعد اعتماد بنك الجزائر إطارًا قانونيًا لتنظيمها، ما يجعل دراسة منتجات الادخار ضرورية لفهم دورها وتأثيرها في السوق.
- **الحاجة لفهم منتجات الادخار الإسلامية:** قلة الدراسات المتخصصة التي تتناول منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية، مما يستدعي البحث في آلياتها الشرعية وفعاليتها العملية.
- **التوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية:** تشهد الجزائر نمواً ملحوظاً في فتح شبابيك إسلامية، ما يدفع إلى دراسة هذه المنتجات ومدى استجابتها لاحتياجات المدخرين.
- **تلبية رغبة المجتمع في التعامل الشرعي:** ووجود طلب متزايد من الأفراد الذين يبحثون عن بدائل مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يبرز أهمية فهم وتقييم منتجات الادخار الإسلامية.
- **المساهمة في تطوير النظام المصرفي الإسلامي:** تقديم رؤى علمية وتوصيات تساعد على تحسين المنتجات الادخارية وتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية في القطاع المالي.
- **الاهتمام الشخصي والأكاديمي:** الرغبة في التعمق في المجال المصرفي الإسلامي وتوسيع المعرفة حول المنتجات الادخارية وآثارها على الاقتصاد الجزائري.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للدراسة، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الإطار النظري لشابيك الصيرفة الإسلامية، و المبحث الثاني حول منتجاتالادخار في المصارف و شبابيك الصرفة الإسلامية، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية التي كانت على مؤسسات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصفة عامة وشبابيك الصيرفة الإسلامية بصفة خاصة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديمالبنكين و الشباكين محل الدراسة، أما المبحث الثاني تطرقنا الى تطورسوق الادخار في الجزائر، و المبحث الثالث بعنوان

مساهمة الصيرفة الاسلامية في اجمالي الموارد المجمعة في الجزائر،كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة والتوصياتوأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع تبين حسب إطلاع للباحثين وفي حدود ما توفر لديهما، فإن موضوع منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية تم تناوله في دراسات سابقة نذكر أهمها:

الدراسة الأولى:- تقييم كفاءة دور المصارف الإسلامية في جذب الودائع وتعبئة المدخرات داخل الاقتصاد الوطني دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية الأردنية بحث منشور من طرف خالد لا في النيف جامعة اللقاء التطبيقية وتركي الفواز، جامعة ال البيت و هنادي عبد الرفاعي، وزارة المالية، دائرة الدراسات والأبحاث" جامعة الأردن سنة 2017، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي، ووجود تحسن في قدرة المصارف في توظيف المدخرات المالية لتغطية حاجة القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات الدلالة الإحصائية بين نصيب الفرد من الودائع ونصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي، ووجود أهمية الودائع المصارف الإسلامية في تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد الوطني.

الدراسة الثانية:- " البنوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية بنك البركة الجزائري " بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم التسيير من جامعة الوادي، سنة 2012، وفيه توصل الباحث "حني حذيفة" إلى النتائج التالية:

- يعتبر بنك البركة أهم بنك إسلامي في الجزائر وتم استنتاج ذلك من خلال تحليل حجم الموارد والتمويلات ومقارنتها مع البنوك العمومية والبنوك الخاصة الناشطة في الجزائر؛
- لازال هناك فارق كبير بين ما يجب أن يقدمه القطاع المصرفي التمويل التنمية، وما تحتاج إليه من تعبئة للموارد المحلية ؛
- يطبق بنك البركة الجزائر القواعد الشرعية في تعاملاته المالية كما أنه يستخدم معظم الصيغ التمويلية الإسلامية؛
- تعاني البنوك الإسلامية من صعوبات في الجانب القانوني، نتيجة لعدم وجود قانون خاص ينظم ويساهم في دعم مسيرتها التمويلية.

الدراسة الثالثة:- دراسة محمد دحو انعكاسات تطوير الصيرفة الإسلامية على تعبئة الادخار المحلى دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه جامعة أحمد دراية 2019_2020

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تساعد على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأهمية ذلك في جذب الادخار المحلي، من أجل ذلك قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول تناولت ما يلي: الادخار المحلي والصيرفة الإسلامية من جانب نظري، تطور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الادخار المحلي في الجزائر، بالإضافة إلى تقييم دور المصارف الإسلامية الجزائرية في تعبئة المدخرات المحلية ولقد خلصت الدراسة إلى أن وجود الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية ضعيف جدا؛ إلا أن هذه الأخيرة لها القدرة والكفاءة في استقطاب المدخرات وذلك من خلال تقييم مجموعة من المؤشرات.

الدراسة الرابعة : - دراسة زينب فيلالي آفاق جذب المدخرات في ظل انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د شعبة علوم مالية ومحاسبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة 2024-2025.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات وتقييم أدائها في القيام بذلك بالإضافة إلى الكشف عن واقع جذب مدخرات الجزائريين بعد الانفتاح على الصيرفة الإسلامية واستشراف آفاقها في ذلك؛ ولتحقيق هذه الأهداف والوصول إلى نتائج علمية، تم تحليل واقع الودائع المصرفية الإسلامية الجزائرية المستقطبة من طرف المصارف والنوافذ الإسلامية، كما قمنا بالتنبؤ بحجم الودائع المصرفية لبنك البركة الجزائري باستخدام نموذج "Arima". استنادا لذلك خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعد تجربة الصيرفة الإسلامية الجزائرية تجربة صغيرة ومدتها قصيرة، لذلك لا يمكن التنبؤ بدقة بتأثيرها على حجم المدخرات في الجزائر مستقبلا، إلا مع انتشار هذه الصيرفة أكثر وتعايشها مع البيئة الجزائرية لفترة معتبرة من الزمن؛
- أن حجم المدخرات المستقطبة على مستوى المصارف الإسلامية الجزائرية لن يشهد تطورا بالشكل الكبير المتوقع بل سيكون تطورها تدريجي وبطيء، وأن النوافذ الإسلامية العمومية لديها فرصة في جذب حجم مدخرات أكثر نظرا لحجم شبكتها الواسع والمهيمن على الساحة المصرفية الجزائرية؛
- في نهاية الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات والتي تذكر أهمها في الآتي:
- على المصارف الإسلامية الجزائرية تحيين سياساتها المستخدمة في جذب المدخرات حتى تتمكن من البقاء ومنافسة المصارف العمومية المهيمنة على العمل المصرفي الجزائري؛
- ضرورة إنشاء سوق مالي إسلامي تمكين المصارف والنوافذ الإسلامية من استخدام الصكوك الإسلامية كوسيلة مستحدثة لجذب المدخرات كبيرة الحجم.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تُعدّ الصيرفة الإسلامية أحد أهم البدائل المصرفية الحديثة التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقدّم حلولًا مالية خالية من الفوائد الربوية وتعتمد على مبادئ العدل والمشاركة. ومن بين أهم آليات الصيرفة الإسلامية شبابيك الصيرفة الإسلامية، التي أُنشئت داخل البنوك التقليدية لتوفير منتجات وخدمات متوافقة مع الأحكام الشرعية، مما يتيح للعملاء الاستفادة من المعاملات المالية بأسلوب يراعي الضوابط الإسلامية.

حيث يحتل الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية مكانة بارزة، حيث يُتيح للأفراد والمؤسسات استثمار أموالهم بطريقة آمنة ومشروعة من خلال منتجات مبتكرة تعتمد على صيغ شرعية مثل المضاربة، والوكالة، والمرابحة .وتتميّز هذه المنتجات بالشفافية والعدالة وتقاسم المخاطر، مما يعزز الثقة بين العميل والمؤسسة المالية.

في هذه الدراسة، سنتناول مفهوم شبابيك الصيرفة الإسلامية، وأبرز منتجات الادخار التي تقدمها، مع تسليط الضوء على آليات عملها وأهميتها في تحقيق أهداف التنمية المالية والاجتماعية.

وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: شبابيك الصيرفة الإسلامية

المبحث الثاني: منتجات الادخار في الشبابيك الإسلامية

المبحث الأول: شبابيك الصيرفة الإسلامية.

إن التطور المتسارع في القطاع المصرفي وزيادة الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ظهرت شبابيك الصيرفة الإسلامية كحل مبتكر داخل البنوك التقليدية. وتُعد هذه الشبابيك نافذة تتيح للعملاء الاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تتماشى مع الضوابط الشرعية، مثل التمويل بدون فوائد (الربا)، والمشاركة في الأرباح والخسائر، وتجنب المعاملات المحرمة.

أُنشئت شبابيك الصيرفة الإسلامية استجابةً لحاجة المجتمعات المسلمة إلى خدمات مالية تتوافق مع معتقداتهم، وتخضع هذه العمليات لرقابة هيئة شرعية لضمان الالتزام التام بمبادئ الشريعة. وتقدم هذه الشبابيك مجموعة متنوعة من المنتجات، مثل حسابات الادخار، التمويل الإسلامي، والودائع الاستثمارية، الصكوك، مما يجعلها خيارًا جذابًا للأفراد والمؤسسات الباحثين عن حلول مالية أخلاقية ومستدامة.

المطلب الأول:ماهية الصيرفة الإسلامية.

تُعد الصيرفة الإسلامية أحد أبرز الأنظمة المالية الحديثة التي نشأت استجابةً لحاجة المجتمعات المسلمة إلى خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .وتقوم هذه الصيرفة على مبادئ العدل والشفافية، حيث تحظر الربا (الفائدة)، وتعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، مما يجعلها نموذجًا ماليًا يُحقق التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية.

شهدت الصيرفة الإسلامية تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، وأصبحت تمثل جزءًا مهمًا من النظام المالي العالمي، حيث تقدم خدمات مصرفية وتمويلية تعتمد على صيغ شرعية مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة، والإجارة .كما أنها توفر حلولًا مالية مبتكرة تُراعي القيم الإسلامية وتساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ماهية الصيرفة الإسلامية، من حيث المفهوم، أهميتها وأسسها الشرعية، مع تسليط الضوء على مصادر التمويل، واهم التحديات والعوامل المؤثرة في المصارف الإسلامية، مع الإشارة إلى البنوك التقليدية واختلافها مع المصارف الإسلامية.

أولا: تعريف البنوك التقليدية

إن البنوك التجارية ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائعهي تلك التي تتعامل بالائتمان (المباشر و غير المباشر) و أهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلبو الحساباتالجاريةو ينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود[1].

يمكن تعريف البنك التجاري بأنه المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات(الأشخاص المعنويين) تحت الطلب أو الأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديمالقروض الائتمانية بقصد الربح[2].

هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطته التنمية ودعم الاقتصاد القومي و تباشر عمليات التنمية و الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك تلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية و مالية وفق للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[3].

---

[1] خالد أمين عبد الله ، **العمليات المصرفية** ، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط 7، عمان،الاردن ،2014 ، ص: 35.

[2] سليمان بوذياب، **اقتصاديات النقود و البنوك** ،المؤسسات الجامعية الدراسات لنشر و التوزيع، بيروت 1996 ، ص 18.

[3] عبد الغفار حتفي، **الأسواق و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 2.

يعرف قانون النقد و القرض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية و العادية لإجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون بحيث يتضمن هذه المواد ومن الأعمال التي كلفت بها البنوك فهي تنحصر فيما يلي[1].

- ❖ العمل على جمع الودائع و المدخرات من الجمهور القيام بمنح القروض.
- ❖ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إرادتها .

استنادًا إلى التعريفات السابقة، يمكن القول بأن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتمثل وظيفتها الأساسية في تجميع الأموال من الأفراد على شكل ودائع جارية أو قروض بفائدة محددة مسبقًا، ثم إعادة إقراضها بفائدة أعلى، مما يجعل الفرق بين الفائدتين مصدرًا رئيسيًا لأرباح البنك.

ثانيا: ماهية المصارف الإسلامية

يمكن أن تختلف تعريفات المصارف الإسلامية بناءً على السياق أو الجهة التي تقدم التعريف. لكن غالبًا ما تدور جميع التعريفات حول المبادئ الأساسية التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، وهي الالتزام بالشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المالية.

1: تعريف و نشأة المصارف الإسلامية.

يوجد عدة تعاريف المصارف الإسلامية و يمكن حصرها في التعاريف التالية:

أ. تعريف المصارف الإسلامية:

يعرفالبنكالإسلامي على انه "مؤسسةماليةوظيفتهاالأساسيةقبول الودائع استناداًإلىعقد القرض،أو عقدالوديعة،أوعقدالقراض(المضاربة)،وتوظيفهاباستخدام مختلفعقودالتمويلالإسلامي"[2].

تشملعقودالتمويلالإسلاميتشكيلةمنوعةبعضهاقائمعلىالمعاوضة كالمرابحةوالسلموالاستصناع،وبعضهاقائمعلىالمشاركةفيالربحوالخسارة كعقدالمشاركةوالمضاربةوالمزارعةوالمساقاةوالمغارسة".[3]

كما يعرف أحمد النجار المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي[4].

البنوك الإسلامية قدمت إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل من البنك الإسلامي أداة تحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية ومركزاً للإشعاع، ومدرسة للتربية، وسبيلاً عملياً إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية.

البنك الإسلامي يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، وأنه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي.

---

[1] **قانون النقد و القرض 90-10.**

[2] عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل للنظام البنكي الكلاسيكي**، دار الخلدونية للنشر، الطبعة 1،الجزائر ،1434هـ-2013،ص356.

[3] -عبد الكريم قندوز، **مؤسسات التمويل الإسلامي**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص8.

[4] - دحو محمد، **انعكاسات تطوير الصيرفة الإسلامية على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة** الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، الجزائر، 2019-2020، ص46.

كثير ما هو منتشر تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة بنكية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاء؛ فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض ولا يداين أحدًا مع اشتراط الفائدة، وإنما يقوم بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيها يتحقق من ربح، فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم. وبينما يضع هذا التعريف تفرقة بين البنك الإسلامي وغيره من البنوك، إلا أنه ينصب على ركن واحد وهو عدم التعامل بالفائدة، هذا الركن يعتبر شرطاًضرورياً لقيام البنك الإسلامي، ولكن ليس شرطاً كافياً فهناك تجارب وممارسات بنكية عالمية لا تعتمد على التمويل بالدين الذي يرتكز على الفائدة. ولكي يكتمل تعريف البنك الإسلامي لا بد من إضافة شرط آخر إلى شرط تحريم الفائدة، وهو الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة ، وبالتالي يلتزم بعدم الاستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة، والالتزام بمقاصد الشريعة في ابتغاء مصلحة المجتمع الإسلامي، ومن ثم العمل على توجيه ما لديه من موارد مالية إلى أفضل الاستخدامات الممكنة، وبالإضافة إلى ذلك فإن القيم الأخلاقية والقواعد الشرعية تستلزم تقديم النصيحة للعملاء والتشاور معهم لتحقيق مصالحهم الفردية في إطار المصلحة الاجتماعية.[1]

-**التعريف الشامل للمصرف الإسلامي** هو: "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً"، وهذا التعريف يقتصر فقط على جوانب المشروعية ولم يتطرق إلى الجوانب المالية.[2]

لذا يمكن تعريف المصرف الإسلامي على أنه هو: "مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهورعلى أساس القرض أو المضاربة أو استثمارجميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمارلا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال".[3]

وعلى الرغم من من وجود عدد من التعاريف للبنك الإسلامي، إلا أنه يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه " مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

ويتضمن مفهوم البنوك الإسلامية عناصر أساسية، هي:

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام؛
- حسن اختبار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية؛
- الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك؛
- تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها؛

[1]- شهاب احمد سعيد العزعزي، **ادارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس،ط1 ، الأردن ، 2012 ص11-12.

[2]- عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، البدر الساطع، ط1، الجزائر ، 2021 ص 74.

[3].عبد الحق العيفة ، مرجع سابق، ص 74.

- تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقاً للأولويات الإسلامية، الوارد ذكرها في الفصل الثالث الضروريات فالحاجات فالكماليات؛
- أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال البنك الإسلامي.[1]

ب. لمحة تاريخية عن مراحل نشوء المصارف الإسلامية وتطورها:

-مرحلة الأفكاروالنظريات:

تمكنت المؤسسة المصرفية الغربية من الدخول الى العالم الإسلامي خلال عصر الاستعمار ، فلقد كان من ضرورات الاستغلال الاقتصادي للشعوب المستعمرة أن تتم عمليات تحويل رؤوس الأموال منها واليها وكذلك متحصلات الصادرات ومدفوعات الواردات بمرونة عن طريق الشبكة المصرفية الدولية ، الأمر الذي أدى إلى تأسيس مصارف محلية داخلية كفروع للبنوك الام في البلدان المستعمرة وهكذا تم ربط اقتصاديات المستعمرات باقتصاد الدولة الاستعمارية وبقية العالم ومن الطبيعي أن تعمل فروع البنوك التي أنشئت في بلدان العالم الاسلامي بنظام الفائدة المعتاد في البنوك الام بل كان هذا منطقياً " ومتوقعاً " فلقد تم تأسيس هذه البنوك بمبادرات من قوى اقتصادية أجنبية مؤمنة بنظام الفائدة والآليات المصرفية المطبقة بالفروع الرئيسة بالبلد الام، وظهرت في هذه المرحلة مجموعة من الفتاوي الدينية حول النشاط المصرفي وانحصرت أكثرها في موضوع (كيفية تحديد عوائد الفروض المصرفية من وجهة النظر الدينية بأكثر من انشغاله بالتمعن في مضمون النشاط المصرفي آنذاك أي : طابعه الاجنبي ودوره الاستعماري)، حيث جاء موقف الفقه الإسلامي الرسمي في مصر بجواز الفائدة المصرفية امتدادا لفتاوي كبار العلماء مثل جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ثم محمد رشيد رضا الذي كتب بحثا " فقهيا مستقلا يقصد الدفاع عن جواز الفائدة المصرفية شرعاً " وذلك في معرض الرد على وقد تم تسمية هذا الفريق من الفقهاء بأصحاب المدرسة التبريرية وثم انتقل الفكر والفقه الإسلامي من مرحلة التبرير الى مرحلة الدفاع وكتبت البحوث والمقالات التي تحرم الربا وبيان مضاره ومفاسده الاجتماعية والاقتصادية وبعدها افتت المجاميع الفقهية بحرمة الفوائد المصرفية في البنوك التقليدية واعتبارها من الربا أمثال محمد ابو زهرة وعيسى عبده والدكتور احمد النجار وجمال الدين عطية فظهرت نظريات وافكار نادى بها عدد من علماء الأمة الإسلامية المخلصين التأسيس كيان مصرفي يقوم على أساس غير ربوي.

- **مرحلة التجربة وبداية التطبيق:**

لقد جاء قرار تشكيل جمهورية باكستان الإسلامية عام 1949م بمثابة جواز الدخول الى مرحلة التجربة والتطبيق بانشاء المصارف الاسلامية فنصت الفقرة (6) من المادة 38 من القرار أعلاه والخاصة بالسياسة العامة للدولة على أن ((الدولة عليها أن تعمل بأسرع ما يمكن على محو كافة اشكال الربا)) ، ومنه تم تأسيس تعاونيات الائتمان عام 1951م - وهي مؤسسة تستقبل الودائع من ذوي اليسر المادي من مالكي الأراضي ، لتقدمها بدورها إلى الفقراء والمحتاجين والمزارعين على شكل قروض وبدون ان تعطي للمودعين أي فوائد او عائد على ودائعهم كما لا تأخذ من المقترضين أي فائدة أنما عمولات رمزية فقط لتغطية نفقاتها الادارية ولكن لعدم وجود الملاك المؤهل للقيام بهذه العمليات وقلة اعداد ومبالغ المودعين اغلقت المؤسسة أبوابها طاوية بذلك صفحة من صفحات تجربة أنشاء المصرف الإسلامي وفاتحة لغيرها من التجارب،

[1]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، الأردن ، 2008، ص 110-111.

وبعدها قام المتعاطفون مع تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر بالاستفادة من الاخطاء التي وقعت بها، فقام وزير الخزانة المصري الدكتور عبد العزيز حجازي ومن خلال ترؤسه للجنة أعدت لهذا الموضوع باستصدار قانون رقم 66 لسنة 1966 بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي ليكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها في القاهرة وقد مارس المصرف المذكور أعماله في تموز عام 1972.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن ظهور بوادر انشاء مصرف اسلامي في العراق في بداية الستينيات وكانت اطروحة الشهيد محمد باقر الصدر الموسومة (البنك اللاربوي في الاسلام بمثابة أساسيات البدء بالعمل المصرفي الإسلامي.

- **مرحلة النضوج والتطور:**

تمتد هذه المرحلة من بداية الثمانينيات وحتى التسعينات من القرن السابق بعد أن بدأت التجربة تنصقل، فظهرت صيغ جديدة مثل الاجارة المنتهية بالتملك - المشاركة المتناقصة - السلم والاستصناع ومن أهم المصارف التي انتشرت في هذه الفترة مجموعة دار المال الاسلامي وبنك فيصل الإسلامي وبنوك البركة التابعة لمجموع دلة البركة).

وقد تميزت هذه المرحلة بطرح موضوعات الصيرفة الإسلامية في الندوات والمؤتمرات المتخصصة والتي كان لها دور مهم في تطوير هذه الصناعات ومن تلك ندوات البركة السنوية للاقتصاد الإسلامي والتي تنظمها مجموعة دلة البركة والملتقيات الدولية التي ينظمها البنك الإسلامي للتنمية.

- **مرحلة التوسع والعولمة:**

تمتد هذه المرحلة من التسعينات وحتى الآن وقد اتسمت هذه المرحلة بالعمق والتجديد محدثة نقلة نوعية في مفهوم ومهام العمل المصرفي الإسلامي.

ويشرف على العمل المصرفي الإسلامي حاليا" العديد من الهيئات الدولية ومنها:

-**هيئةالمحاسبة والمراجعة للمؤسسة المالية الإسلامية (AAOFL):**التي أنشئت عام 1991 ومقرها البحرين وهي تهتم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمصارف الإسلامية وقد أصدرت حتى الآن حوالي 18 معياراً محاسبيا.

-**المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية (GCIBFT):** الذي أنشئ عام 2001 ومقره البحرين والذي يهتم بتوفير المعلومات عن الصناعة المصرفية الإسلامية ونشر الوعيالعام حول العمل المصرفي الإسلامي

- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) :**الذي انشأ عام 2002م مقره ماليزيا ، وقد قام بتأسيسه العديد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد بالعالم ومنها مؤسسة النقد العربي السعودي ومؤسسة نقد البحرين وبنك نيجارا المركزي بماليزيا بالإضافة الى البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي ويهتم المجلس بإصدار معايير الرقابة وبالاشراف وتطوير آليات إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية.

3.افتتاح الخدمات الإسلامية داخل فروعها:

مثل مجموعة (CITY BANK GROUP في مملكة البحرين وبنك HSBC) في دولة الإمارات العربية المتحدة ومجموعة (BARVLAYS) والبنك المتحد السويسري (UBS) وغيرها من البنوك العالمية وبنك الشارقة بالإمارات)عام 2004 ثم البنك العقاري الكويتي) عام 2005

أ. إنشاء مصارف إسلامية جديدة:

مثل بنك (بوبيان الإسلامي بالكويت) و (بنك البلاد بالسعودية) و(البنك الإسلامي البريطاني بانجلترا) خلال عام 2005.[1]

وقد اتخذ انتشار المصارف الإسلامية أسلوبين متميزين تمثل الأول في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية. أما الأسلوب الثاني فتمثل في إعادة هيكلة كاملة للجهاز المصرفي ليتمشى وأحكام الشريعة الإسلامية مع إلغاء البنوك التقليدية وهذا الأسلوب الأخير من التحول قد اتخذ بدوره طريقين مختلفين أيضا تمثل الأول في التجربة الإيرانية التي قامت بتحويل كامل الاقتصاد الوطني بما فيه الجهاز المصرفي إلى نظام إسلامي شامل والثاني في التجربة الباكستانية إذ تضمن أسلمة الاقتصاد أسلوبا تدريجيا إذ بدأ أولا بأسلمة الجهاز المصرفي".[2]

ثالثا: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية.

تتمثل أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية في ما يلي:[3]

1. يبني المصرف الإسلامي على أطر قانونية وفق الشريعة الإسلامية بينما البنوك التقليدية فهي خاضعة إلى قانون إداري و لوائح تنظيمية تحدد معدلات الفائدة للودائع و للقروض؛
2. يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى المصارف الإسلامية على أساس الربح والخسارة بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التقليدية على الاقتراض و توظيف الودائع بفائدة معلومة؛
3. يحتل الاستثمار في المصارف الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته، كالمرابحة والمشاركة و الإيجار المنتهية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض في البنوك التقليدية عملية بيع للمال مقابل عوائد مالية تحددها معدلات الفائدة؛
4. يقوم المصرف الإسلامي بالمتاجرة بالبيع والشراء في بعض السلع، بينما لا يسمح للبنوك التقليدية بهذه الممارسات خوفا من الأخطار؛
5. تقوم المصارف الإسلامية بتمويل المشروعات النافعة للمجتمع، بينما البنوك التقليدية تمويلها يكون شامل لجميع المشاريع الاقتصادية دون تفريق، مع الحرص على التقليل من الأخطار عن طريق تقوية الضمانات.

الجدول رقم (1): المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية

	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
	حسب المعاملات	حسب مبدأ البيع و الشراء للأموال
أساس التعامل	استبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات، و إشراك المتعامل في المخاطر.	تقوم على أساس الفائدة المصرفية، مع إبعاد الخطر المتوقع.
الإيراد	الاشتراك في الربح والخسارة.	مردودية مالية محددة مسبقا.
النقود	وسيلة دفع و تبادل في السوق و مقياس للقيم (تجارة بالنقود).	سلعة يتم الإتجار بها، و يتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة و المدينة (تأجير النقود.
أشكال التمويل	على أساس البيوع، والإجارة، و لمشاركة...إلخ.	على أساس الإقراض في شكل قرض مباشر، أو تسهيلات غير مباشرة من قروض استغلالية واستثمارية.
التكافل الاجتماعي	في صورة تبرعات، وقرض حسن وزكاة.	في صورة تبرعات، أو لا توجد.

[1]- أحمد حسين حليم، **المشاكل الناجمة عن علاقة بنوك إسلامية بالبنوك المركزية (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي الاقتصاد)**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 34،العراق، 2019، ص، ص: 167-168.

[2]- دحو محمد، **مرجع سابق**، ص45.

[3]عبد القادر بحيح، **مرجع سابق**، ص، ص368-369.

الهيكل التنظيمي	قسم البيوع ومشاركات و إجارة.لجنة فتوى.صندوق قرض.	لجنة القروض، في الوكالة و الفرع، المديرية المركزية.
التخصص	يغلب عليها طابع المصارف الشاملة التي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية.	قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين، و قد بدأ مفهوم المصارف الشاملة ينتشر.

المصدر: عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل للنظام البنكي الكلاسيكي**، دار الخلدونية للنشر، الطبعة،الجزائر، 1434هـ-2013، ص، ص: 368-369.

رابعا:مصادر التمويل في المصارف الإسلامية:

تعد مصادر التمويل في المصارف الإسلامية ينبوع المال الذي يروي مشاريع الاستثمارات في المصرف الإسلامي الذي من خلاله يتم تقديم الأموال لتنفيذ خطط وأنشطة المصرف الأساسية والثانوية للاستثمار وممارسة أعماله المصرفية كافة ومن خلال تصورنا للحياة كيف تبدو بلا ماء يمكن أن تتصور كيف يكون مصرف بلا مال ، ولقد اتفق معظم الكتاب والباحثين المختصين بمجال المصارف الإسلامية على تقسيم مصادر التمويل في المصارف الإسلامية إلى مصدرين وهما:

1. المصادر الداخلية:

وتشمل حقوق المساهمين متمثلا بـ رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة والمخصصات وبعض المصادر الأخرى منها على سبيل المثال التمويل من المساهمين على ذمة زيادة رأس المال والفروض الحسنة من المساهمين وسوف يتم دراسة كل مصدر من المصادر الداخلية للتمويل في المصارف الإسلامية بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي :[1]

أ. حقوق المساهمين: تتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المرحلة (في حالة تحققها ، وفيما يلي مناقشة لبنود حقوق المساهمين :

-**رأس المال** : يتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة (عملية الاكتتاب الأولي (أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات أجال طويلة، وعادة ما يستثمر جزءا كبيرا من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل

- **الاحتياطيات** : وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقه وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف وتوجد عدة انواع من الاحتياطيات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي.

وتعد الاحتياطيات مصدراً من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث اهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف .

- **الأرباح المرحلة** : تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك لأغراض مالية واقتصادية .

[1] أحمد حسين حليم، **مرجع سابق**، ص:172.

ب- المخصصات : يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابله التزامات معلومه لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

وتفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات استهلاك الأصول، ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية .

وتمثل المخصصات مصدرًا من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة ، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل .[1]

الموارد الأخرى : هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين ، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندى أو غطاء خطابات الضمان ،وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

وتعد المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية مصادر طويلة الأجل وذلك في حالة ما إذا كانت نسبتها بالمقارنة للمصادر الخارجية كبير، حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الأجل، أما في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها .[2]

2. المصادر الخارجية للتمويل:

تعتبر الودائع من أهم مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية، وهي تأخذ عدة أشكال من أهمها:[3]

- الودائع الثابتة؛
- الودائع بإشعار؛
- حسابات التوفير والإدخار؛
- حسابات جارية تحت الطلب.

ويجب الانتباه إلى أن الأنواع الثلاثة الأولى تعتبر من الأدوات الاستثمارية في هذه المصارف، في حين تعتبر الحسابات الجارية وسيلة لحفظ الأموال من السرقة أو الضياع بالإضافة إلى تسهيل التعامل التجاري من خلال توفير ميزة سحب الشيكات وقبول الحوالات.

إضافة إلى الودائع هناك مصادر أخرى تعتبر في خانة المصادر الخارجية للأموال في المصرف:

أموال الزكاة؛

الهبات والتبرعات؛

الودائع العينية.

بالاضافة الى:[4]

- صكوك الاستثمار المشترك:

---

[1] سمير عبد شمخي الحسون، **مستلزمات تطبيق الصيرفة الإسلامية و آثارها لدى المصارف التقليدية**، بحث تقديمي مقدم إلى:مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية،و هو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في المصارف، جامعة بغداد، 2007، ص:50.

[2] سمير عبد شمخي الحسون، **مرجع سابق**، ص:50.

[3] محمد نضال الشعار، **أسس العمل المصرفي الإسلامي و التقليدي**، ط1، دار الجندي للنشر، سوريا، 2005، ص، ص:22-23.

[4] أحمد حسين حليم، **مرجع سابق**، ص:173.

تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي الشهادات الاستثمار والسندات وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة ، حيث أن المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف آخر (المصرف) ، وقد تكون الصكوك مطلقة أو مفيدة ويرجع ذلك إلى نوعية الصك، وتحكم قاعدة " العلم بالغرم توزيع أرباح صكوك الاستثمار وتأخذ صكوك الاستثمار

- صكوك المقارضة المشتركة أو (المخصصة) :

تعد صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة من مصادر الأموال الخارجية للمصارف الإسلامية وهي ناتج البحث الذي قام به رجال المال والاقتصاد بالبنك الإسلامي الاردني حول تمويل المصرف للمشروعات العامة بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، وتوصلوا إلى أن يقوم البنك الإسلامي بالأردن بإصدار صكوك مقارضة.

- دفاتر الادخار الإسلامية :

تعد دفاتر الادخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الإدخارية في المصارف الإسلامية ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت. وهذا النوع من الدفاتر مطبق في بعض المصارف الإسلامية ومنها المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ويتم صرف العائد لهذه الدفاتر سنويا وطبقا لنتائج النشاط الفعلي للمصرف ويمكن أن يتم صرف عائد ربع سنوي تحت حساب العائد على أن تتم التسوية في نهاية العام .

- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية :

انطلاقا من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية تقوم بعض المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بايداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية إما في صورة ودائع استثمار يؤخذ عنها عائد أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد .

- شهادات الإيداع :

تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالمصارف الإسلامية ، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة التناسب مستويات دخول المودعين كافة وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات. وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع نسبة عائد شهري تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة.

- صناديق الاستثمار أو (المحافظ الاستثمارية) :

تعد صناديق الاستثمار أحد مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، أن تمثل أوعية استثمارية تلبي احتياجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم على وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أم الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية.

خامسا: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية عامة:

تواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات الصعبة التي لا بد لها من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمرار ربحيتها ونموها، وهي التحديات التي نورد أهمها فيما يلي[1]:

1. غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:

[1] سعيد بن سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي)**، اللجنة الاقتصادية، الكويت، 1999م ص 47-52.

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والرقابة عليها. فالبنوك المركزية لديها في معظم الحالات تشريعات تشمل ولا تتعامل مع البنوك العاملة في إطار الشريعة، ومن ثم فهنالك فرق واضح بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، الأمر الذي يرجع في حقيقة الأمر إلى أن هذه الدول لا تسمح في الأساس بقيام البنوك على فلسفة متميزة كبنوكاً إسلامية. وفي مثل هذه الحالات فإن البنوك المركزية لا تعتبر أنشطتها ضمن ما يخضع للرقابة التي تمارسها بمقتضى ما تقرره لها القوانين المصرفية التي تحكمها على عادة البنوك التقليدية، وهو الأمر الذي يضع البنوك الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع البنوك التقليدية ندرة.

2. ضعف وندرة الموارد البشرية:

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التكنولوجي الكبير القائم حالياً والقادم مستقبلاً والبنوك الإسلامية ليست استثناءً من ذلك، فنجاحها في رسالتها سيعتمد بشكل كبير على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل لديها، ليس فقط في الجوانب الشرعية والفقهية وإنما في مجالات متعددة تتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي. ولكن ثمة صعوبات تواجهها في تكييف جهات التدريب لديها، ولعل الواقع الخارج يبرز النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

3. محدودية المنتجات الإسلامية:

مع تسارع التطورات المختلفة الحادثة في الصناعة المصرفية عالمياً، ومع استمرار ظهور خدمات ومنتجات جديدة تلبي الاحتياجات المتزايدة للعملاء، ونتيجة لاحتياج الاجتهادات الفقهية، حافظت على الحاجة إلى ابتكار خدمات ومنتجات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي في الوقت نفسه احتياجات العملاء ولكن أيضا لتوسيع وتتوسع مجالات أعمالها بما يدعم مراكزها المالية وفرصها في البقاء والنمو. فالمرونة الأساسية التي تقوم عليها الأدوات المالية الإسلامية مستمدة من الشريعة والتي تعود جذورها إلى بدايات الدولة الإسلامية، يمكن الاستفادة بها في تطوير منتجات جديدة دون الاقتصار على ما هو موجود منها حالياً، خاصةً أن النظرية الإسلامية في العقد تسمح للمتعاقدين بحرية التعاقد على ما يرونه مناسباً من شروط طالما أنها لا تتعارض مع القواعد الشرعية في فقه المعاملات. إن مثل هذه المرونة من شأنها أن تكون أساساً جيداً لتطوير الكثير من المنتجات التي تتوافق مع احتياجات العملاء.

إن تطوير منتجات إسلامية جديدة يسمح وكما سبق القول ليس فقط إلى إشباع رغبات العملاء وتنويع الأنشطة ولكنه سوف يؤدي أيضا إلى زيادة قدرات البنوك الإسلامية على إدارة المخاطر المالية فيها بحيث لا تكون في وضع تنافسي في مواجهة البنوك التقليدية.

4. اختلاف معايير التطبيق للمنتجات:

مع تعدد البنوك الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية، فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها فنجد بنوكاً مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة. وهو الاختلاف الذي قد يؤدى إلى كثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع البنوك الإسلامية من حيث سلاسة التطبيق ومصداقيته. ولعل ذلك يتطلب سرعة التنسيق.

بين هذه البنوك وكل المهتمين بالصيرفة الإسلامية من أجل الوصول إلى تفسيرات وتطبيقات موحدة لكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي. الأمر الذي لا شك سوف يؤدى ليس فقط إلى طمأنة المتعاملين ولكن أيضا إلى تسهيل وتبسيط إعداد التقارير المالية الدورية والختامية.

5. ضعف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية:

بينما يكون للنصح الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية دور حيوي لضمان سلامة التطبيق، إلا أن ذلك يجب ألا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدواتوالأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل، خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، ومن هنا تأتي أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة والمراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، وليس الجانب الفقهي منها فقط. وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر، نظراً للحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر. وإن مثل هذا القصور إن لم يتم تداركه قد يعيق تطور ونمو العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.

6. ضعف أوعدم وجود أسواق مال متطورة:

إن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقاً كبيراً أمام البنوك الإسلامية لاستثمار أموالها استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. فالاستثمارات الطويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه البنوك إذا لم تتمكن من تحويلها إلى أوراق مالية يمكن تسييلها عند الحاجة. ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل بحد ذاته تحدياً كبيراً أمام البنوك الإسلامية. إن تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطاً ضرورياً لقيام البنوك الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين واستثمارها في المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

7. التخوف من عدم توفر الشفافية:

لما كان مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة.. فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ " المضارب " مثلاً في عقد المضاربة الإسلامية إلى ممارسة نوع أو أنواع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال " رب المال من أو أن يقوم " المضارب ".

بعدم الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع. وهو السلوك الذي سيؤدى بالضرورة إلى تخفيض ربحية البنك الإسلامي " رب المال " من ناحية وإلى إضعاف الثقة في النظام من ناحية أخرى ...

8. عدم توحيد المعايير المحاسبية:

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه البنوك الإسلامية يعتبر أمراً هاماً من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية البنوك المركزية. وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " التي مقرها البحرين، وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة البحرين بتطوير نظام محاسبي خاص بالبنوك الإسلامية فيها، فإنه يبدو أنه لا يوجد حتى الآن تنسيق كاف بين المصارف الإسلامية لتطبيق مثل هذا النظام الموحد والعمل به.

المطلب الثاني: ماهية الشبابيك الإسلامية

ما يميز الشبابيك الاسلامية بشكل عام أنها توجه البنوك التقليدية لتقديم منتجات مالية إسلامية من خلالها، وسوف نتناول في هذا المطلب تعريف الشبابيك الإسلامية، دوافع متطلبات الشبابيك الإسلامية، الاطار القانوني المنظم للشبابيك المصرفية.

أولا: مفهوم الشبابيك الإسلامية

تعددت التعـاريف و المفاهيم حول النوافذ والشبابيك المصرفيـة الإسلامية في البنوك التقليديـة، ونذكر منها ما يلي :

يمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنها حيز مكاني يفتح داخل فضاء الصيرفة التقليدية لممارسة الصيرفة الإسلامية في إطار تعاقدية لغرض تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية محددة من طرف السلطةالنقديةللدولة[1].

يمكن أيضا تعريف نوافذ التمويل الإسلامي بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف تقليدية، وتمارس الأنشطة والعمليات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يستطيع المصرف التقليدي من خلال تلك الفروع أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسته النشاط المصرفي التقليدي[2].

لقد أخذت النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية صورا متعددة، فمنها المحافظوالصناديق الإسلامية، التي يطرحها البنك التقليدي، ومنها أن يفتح البنك التقليدي حسابات استثمارية وحسابات توفير تدار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومنها أن يخصص البنك فروعا خاصة للمعاملات المصرفية الإسلامية[3] .

كما يفرق الباحث فهد بن صالح الحمود، في تعريفها بين مدلول عام ومدلول خاص[4] :

1 – مدلول عام:

يشمل جميع الأشكال المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، وتسمى (المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية)، ويقصد بها كل المعاملات الإسلامية، التي يقدمها المصرف التقليدي من خلال إيجاد فرع خاص به، أو إيجاد نافذة تقدم تلك المعاملات في فرع ربوي، أو إيجاد صناديق استثمار تدار إدارة إسلامية أو تقديم منتجات ذات صيغة إسلامية عن طريق النوافذ أوعن طريق فرعه الإسلامي.

2-مدلول خاص:

يقصد بها تقديم خدمات مالية إسلامية متكاملة، من خلال وحدة أو قسم داخل المصرف التقليدي.

---

[1]بحبح عبد القادر، **النو افذ المصرفية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية** دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد10، العدد01 مكرر (الجزء الأول)، 2020، ص343 .

[2]أحمد رحماني، محمد جبوري، **النو افذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجز ائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، المجلد 10، العدد01، جوان2020، ص74 .

[3]رضا الخليفي، **ظاهرة أسلمة البنوك الربوية**، **مجلة** المجتمع الكويتية، العدد26،1637ذو الحجة 1425هـ /الموافق ل 5فيفري2005م، ص46.

[4]جعفر هني محمد، **نو افذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجز ائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12/2017،ص،ص95-96 .

من التعاريف السابقة نستنتج أن النافذة الإسلامية، عبارة عن قسم مستقل في المصرف التقليدي، من خلاله تقوم المصارف التقليدية بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية ويشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة، مهمتها التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وينبغي أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي أعمال المصرفية التقليدية.

من هذه التعاريف يمكن استخراج عناصر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بشكل عام وهي :

- تكوين النافذة لقسم، أو شعبة، أو وحدة تابعة إداريا للبنك او لفرعه التقليدي، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة، اذ يتطلب ان تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك؛
- الخضوع لرقابة واشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة، يتم تشكيلها من قبل البنك التجاري الذي تتبعه النافذة؛
- الخضوع لأحكام القانون، اذ ينبغي ان تكون النافذة خاضعة وملتزمة بأحكام القوانين المطبقة في البلاد التي تعمل فيها، دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي؛
- ممارسة الصيرفة الإسلامية ويشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلامية، بكافة أعمال البنوك الإسلامية المعروفة، حيث تتصرف من حيث تقديم الخدمات كأنها بنك إسلامي مستقل.

3.نشأة النو افذ الإسلامية :

ظهرت فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية في بداية ظهور المصارف الإسلامية، التي بدأت في السبعينيات من القرن الماضي. حينها، حاولت بعض المصارف الربوية التشكيك في مصداقية هذه المصارف وأساليبها الاستثمارية. ومع فشل تلك المحاولات، قررت بعض المصارف الربوية تقديم فكرة فتح فروع خاصة بها لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

لكن هذه الفكرة لم تُنفذ إلا بعد أن أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال المتزايد على المصارف الإسلامية والطلب الكبير على خدماتها من مختلف فئات المجتمع. فقررت بعض المصارف الربوية الانضمام إلى هذه التجربة، وبدأت في افتتاح فروع تابعة لها متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وكان مصرف مصر من أولى المصارف الربوية التي بادرت بهذا التحول، حيث أنشأ في عام 1980 أول فرع يقدم خدمات مصرفية إسلامية، وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية."[1].

إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف لمصارف الربوية دخول هذا المجال وافتتاح فروع متخصصة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وكان مصرف مصر في مقدمة المصارف الربوية التي اتخذت خطوة إنشاء فروع لتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث افتتح في عام 1980 أول فرع له يقدم هذه الخدمات تحت اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية."[2]

ساهم تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه في تشجيع العديد من المصارف الربوية على فتح فروع متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. وبفضل هذا الدعم، ارتفع عدد الفروع الإسلامية التي تم ترخيصها في عامي 1980 و1981 إلى 35 فرعًا، تتبع عددًا من المصارف الربوية مثل مصرف مصر، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف التنمية الوطني، ومصرف النيل، وغيرها. كما اتخذت بعض هذه المصارف قرارًا بإنشاء وحدات خاصة لتقديم الخدمات الإسلامية في جميع فروعها التقليدية التي سيتم افتتاحها لاحقًا.

---

[1] عبداللطيف جناحي، **استراتيجية البنوك الاسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام للبنوك الاسلامية للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى، مصر، 1408هـ ،1987م، ص227.

[2] سمير مصطفى متولى، **فروع المعاملات الاسلامية ما لها وما عليها، مجلة البنوك الاسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**، مصر، المجلد 1 ، العدد 34 ،1404هـ، فبراير1984م، ص21.

ومع مرور الوقت، توسعت الفكرة بشكل أكبر، وأُنشئت العديد من الصناديق والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العربية والدولية. على سبيل المثال، افتتحت بنوك مثل البنك الهولندي"ABN AMRO" ، والبنك الفرنسي"Paribas" ، بالإضافة إلى البنك السويسري "Limited Bank of Switzerland" الذي أسس لاحقًا بنكًا إسلاميًا مستقلًا تابعًا له في البحرين تحت اسم."Noriba"

وتتوقع التقارير أن يشهد القطاع المصرفي المزيد من التوسع في إنشاء النوافذ الإسلامية، خاصة بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية، حيث وصل عدد النوافذ الإسلامية في بعض التقارير إلى أكثر من 300 نافذة بحلول عام 2004[1].

4. أهداف النو افذ الاسلامية في البنوك:

تظهر مجموعة من العوامل التي تساهم في إنشاء الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية، ومن أبرز هذه العوامل:[2]

- شيوع اعتقاد لدى كثير من القائمين على البنوك التقليدية، بأن المصارف الاسلامية كالبنوك التقليدية، في تقديم خدمة التمويل وخاصة التشابه بين المرابحة والقروض وبالتالي امكانية تطبيق المرابحة بآليات عملهاعزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء فروع اسلامية تابعة لها؛
- رغبة البنوك التقليدية، في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح؛
- المحافظة على عملاء البنك التقليدي، من جذب المصارف الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم؛
- اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع اسلامية فيالبنوك التقليدية؛
- الرغبة في تحول بعض البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية باتباع أسلوب التدرج .

5.خصائص الشبابيك الإسلامية:

تتميز الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية، ببعض الخصائص التي تميزها في عملها[3].

أ. إن شباك الصيرفة الإسلامية، هو عبارة عن قسم مستقل في بنك تقليدي، ويتمتع بالاستقلالية التامة عن باقي أعمال و أنشطة البنك التقليدية؛

ب. إن شباك الصيرفة الإسلامية،يتأثربممارسة العمليات المصرفية الإسلامية، دون الممارسات الربوية الأخرى؛

ج. شباك الصيرفة الإسلامية يمثل مؤسسة مالية مصرفية،وبذلك فهو يعمل في حقل المال أخذا وعطاء إيداعاوتوظيفا، تمويلاواستثمارا، هذا إلى جانب التزامه بأداء كافة الخدمات المصرفية المتعددةوالمعروفة في مجال المصارف وهي مرتبطة بتسيير الأعمال التجارية لأفراد ومنضمات المجتمع ؛

د. تسعى شبابيك الصيرفة الإسلامية إلى جذب الموارد المالية، من عند فئات المجتمع وذلك من خلال توفير نظم للإيداع مختلفة الأنماط، ومتعددة الأنواع مابين قصيرة الأجل وطويلة، كذلك ما بين الجاري والثابت والادخاري والاستثماري، ثم توجه هذه الأموال إلى عدة مجالات، إما من أجلاستثمارهاوفق ضوابط شرعية أو استخدامها في السيولة ؛

ه. تعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية، على توجيه الأموال المتاحة لديها للاستثمار، إما من طرفها أو تحويلها إلى جهات ذات خبرة، من أجل تحقيق عائد مناسب بأقل المخاطرلاستثماراتها المختلفة، حيث يتحقق الربح لأصحاب رؤوس الأموال والمودعين

---

[1] سعيد بن سعد المرطان، **الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية**، المملكة العربية السعودية ،المجلد السادس، العدد الأول 1999، ص 434.

[2] لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ضو ابط التأسيس و عوامل النجاح** ، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية ،الواقع و أفاق المستقبل، صنعاء ، يومي 20-21 مارس 2010 م ،ص4 (بتصرف)

[3] عبير مزغيش، محمد عدنان بن ضيف، **النظام القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجز ائري**، دراسة على ضوء النظام 20-02 ، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد14، العدد 29، مارس2022، ص، ص:48-49 .

والمستثمرين لدى تلك المصارف، ما يتيح لهذه المصارف من تحقيق النمو المستمر والصورة الطيبة لدى ملاكها والمودعين لديها، وهذا بأدوات استثمارية وفق عقود شرعية مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها من العقود؛

و. تلتزم شبابيك الصيرفة الإسلامية، في جميع أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ولا يجب أن تحيد عنها إذ أنها الميزة الأساسية لمعاملاتها دون سواها من قريناتها؛

ز. تخضع شبابيك الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى الرقابة المصرفية والرقابة المالية، إلى رقابة شرعية مستقلة ومتخصصة تتولى فحص وتحليل مختلف الأعمال والأنشطة في جميع مراحلها، على ضوء الشريعة، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة المناسبة.

ح. تهدف شبابيك الصيرفة الإسلامية،إلى المساهمة في تنمية مجتمعاتها تنمية تمتد إلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بصفة عامة.

ثانيا: دو افع ومتطلبات فتح الفروع والنو افذ الإسلامية.

1 .دو افع فتح البنوك التقليدية نو افذ للمعاملات الإسلامية :

تتلخص دواعي فتح البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية في النقاط التالية:[1]

أ.**دو افع عقائدية**: تستمد المصارف الإسلامية أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية بحيث ترتكز على مبدأ الاستحلاف بأن ملكية المال هو الله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءًا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه هو من أهم أسباب تحول البنك الربوي إلى مصرف إسلامي لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم؛

ب.**دو افع شرعية**: تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية والغربية، ومثال ذلك أسلمة النظام المصرفي في السودان بشكل كامل؛

ج.**دو افعاقتصادية**: تتمثل الدوافع الاقتصادية لتأسيس نوافذ إسلامية في النقاط التالية:

-تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار الإسلامية؛

-إنخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل؛

-ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو المصارف الإسلامية؛

-نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وأخرى عالمية.

2.**متطلبات فتح نو افذ إسلامية في البنوك التقليدية :**

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق المتطلبات التالية:[2]

أ. **متطلبات قانونية:** تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

-صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛

-الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛

---

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، **الضو ابط الشرعية لنو افذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري**، مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد34-35، مارس 2014، ص:153.

[2] صالح مفتاح، معارفي فريدة، المرجعنفسه، ص، ص:153-154.

-تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة عن العقبات القانونية المحتملة.

ب. متطلبات شرعية: تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التالية :

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛

-تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛

-إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها؛

الفصل بين الموارد المالية المشروعة، والغير مشروعة.

ج.متطلبات إدارية:بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية:

-تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛

-تعين لجنة لإدارة عملية التحول؛

-التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛

- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثا: المنتجات التي تقدمها الشبابيك الإسلامية

تقدم النوافذ الإسلامية خدمات مصرفية، ومنتجات تتوافق مع أحكام الشريعة، وهناك هيئة رقابية شرعية في كل بنك تقع على عاتقها مسؤولية التأكد والتحقق من شرعية الخدمات والمنتجات .

1: الخدمات المصرفية

تشمل الخدمات المصرفية التي تقدمها النوافذ الإسلامية الخدمات الخالية من الربا، والموافقة لأحكام الشريعة، وتتمثل فيما يلي: [1]

أ- **التحويلات الداخلية والخارجية:**

تمكن النوافذ المتعاملين من إجراء تحويلات بأي مبلغ و لأي مكان في العالم، ويدخل في نطاق التحويلات الخارجية تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية أو أجنبية بأخرى وتحصل النافذة مقابل هذه الخدمة على استرداد مصاريف التحويل حسب الوسيلة المستخدمة لأنها تدخل في نطاق الوكالة بالأجر وهذا جائز شرعا

ب- **فتح الاعتمادات المستندية:**

هي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها الشبابيك الإسلامية لعملائها المتعاملين في الأسواق الدولية .

ج -التعامل بالعملات الأجنبية:

تقوم النوافذ الإسلامية بعملية الصرف وهي استبدال عملة بعملة أخرى حسب أسعار السوق المتعامل بها وتعتبر هذه العملية جائزة شرعا.

د-التعامل بالأوراق المالية:

تشمل الأوراق المالية الأسهم والسندات وتقوم النافذة باستثمار بعض من أموالها في مجال الأوراق المالية في إطار القانون والضوابط الشرعية.

هـ- تأجير الخزائن الحديدية:

[1] حسين حسينشحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق ، طبعة معدلة ، مكتبة التقوى4 ، القاهرة 2006 ، ص ص: 45-49 .

يحتاج بعض العملاء إلى تخزين بعض المستندات والمجوهرات والوثائق والعقود في مكان أمن فيستطيع هؤلاء العملاء تأجير خزائن لدى الشبابيك الإسلامية.

و- تحصيل الشيكات و الأوراق التجارية:

تقوم الشبابيك الإسلامية كباقي البنوك بتحصيل الشيكات والأوراق التجارية المسحوبة على الغير لحساب عملائها عندما يحين موعد استحقاقها وتتقاضى النافذة عمولة تسمى "عمولة التحصيل "ويحظر على النافذة الإسلامية القيام بالاقتراض بضمان الشيكات أو الأوراق التجارية كما لا تقوم بإجراءات حساب وتحصيل فوائد التأخير إذا كان منصوصا عليها في الأوراق التجارية بين العملاء لأنه نوع من الربا .

ز- خطابات الضمان:

هو وثيقة تصدرها النافذة الإسلامية بناء على طلب المتعاملين معه وتتعهد فيه النافذة بدفع مبلغ نقدي معين عند طلب المستفيد خلال فترة زمنية معينة إذ لم يلتزم بالوفاء، بما عليه من التزامات و عهود معينة للمستفيد .

ح-إصدار البطاقات المصرفية:

مثل بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الخصم الفوري والبطاقات الائتمانية وقد أجاز الفقهاء لهذه البطاقات بشرط ألا يترتب على استخدامها الحصول على فائدة ربوية أو سدادها .

ط- خدمات أخرى:

تستطيع النوافذ الإسلامية القيام بأي خدمة مصرفية مستحقة في إطار الضوابط الشرعية، بشرط أن لا تتعارض مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلاميةو تكون فيها منفعة شرعية

2: منتجات التمويل والاستثمار:

أ-المشاركة :

تعتبر المشاركة من أفضل أساليب التمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية حيث يقوم فيه العميل بالمشاركة نسبة في رأس المال والأمر الأساسي فيها أن العميل يقوم كذلك بالمشاركة بعمله وخبرته أما النسبة المتبقية من رأس المال فيساهم فيها البنك ويتم توزيع الأرباح في حالة تحققها بين العمل و رأس المال على أساس :

- أن حصة الشريك كعائد عمل تمثل نسبة من صافي الربح المحقق ؛
- أن يوزع الباقي بين المصرف والشريك نسبة ما ساهم كل منهما في رأس المال، في حين يتم توزيع الخسارة في حالة تحققها بين المصرف والشريك نسبة ما ساهم كل واحد منهما من رأس المال [1].

ب- المضاربة:

عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين أحدهما بماله أي (رب العمل) والآخر بجهده وخبرته (أي المضارب) وفيها الغنم بالغرم للاثنين معا فالمكسب أو الربح يقسم بين طرفين بالنسب المتفق عليها وعند الخسارة يتحمل رب المال أو المصرف الخسارة المالية، في حين يتحمل المضارب خسارة جهده وعمله بشرط أن لا يكون قد قصر أو خالف ما اشترط عليه رب العمل و إذا أثبت العكس فإنه يكون ملزما بضمان الخسارة أي ردها [2] .

ج- المرابحة:

[1] نصيرة بن السيلت، عبد الرحمان القرى، **تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية وواقع تطبيقها في الجزائر**، مجلةالدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد6، العدد1 (2021)،ص272 .

[2] بدرة بن تومي ، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف** الإسلامية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة ، جامعة فرحات عباس ،2012- 2013 ، ص 88.

هي أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة لأحواله أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه فاذا اقتنع المصرف بحاجة السوق لهذه السلعة وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مرابحة، و هو أن يعين المصرف قيمة الشراء مضافا إليها ما تكلفه المصرف من مصروفات ويطلب مبلغا من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمته [1].

د- السلم:

يستخدم عقد السلم في المصارف الإسلامية لتمويل التجارة، حيث يكون المصرف رب السلم، و يكون التاجر المسلم فيه، حيث يتحصل التاجر على المال من المصرف عاجلا مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها أجلا، و بالتالي يتاح للتاجر استخدام الأموال في شراء المواد الأولية للسلعة الموصوفة المطلوبة أو في دفع أثمان بضاعة للمصانع أو المزارع التي تبيعه ما سوف يتاجر فيه .[2]

هـ- الإجارة:

تستخدم المصارف الإسلامية الإجارة كأسلوب من أساليب عمليات التمويل الهامة التي تقدمها لعملائها فهي تقتني الممتلكات والأصول من أجل وضعها تحت تصرفهم لاستيفاء منافعها بمقابل ويكون محل هذه العمليات بيع المنفعة لا العين أو الأصل و بذلك تختلف الاجارة عن البيع في كونها بيع منافع الأصول وليس الأصول ذاتها[3].

و- الإستصناع:

الاستصناع عقد يتعهد بموجبه المصرف بتولي متابعة عمليات تصنيع شيء معين وفقا لمواصفات ثم الاتفاق بشأنها وبسعر وتاريخ تسليم محددين، و يشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع و إنشاء وتجميع أو تغليف و لا يشترط في الاستصناعأن يقوم المصرف بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه إذ يمكنه أن يعهد ذلك العمل أو جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه و مسؤوليته [4].

3- خدمات اجتماعية:[5].

أ- منح القروض الحسنة:

يعرف القرض الحسن أنه تقديم المال من شخص إلى أخر على أن يرد له بدون زيادة ،تقوم النوافذ الإسلامية بتقديم مبالغ مالية محددة لأحد عملائها حيث يضمن سداد القرض الحسن دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو مطالبته بفوائد فهو قرض بلا فائدة ولا مشاركة

ب- تجميع الزكاة و إنفاقها في مصارفها الشرعية:

يمكن للنوافذ الإسلامية أن تقوم بإنشاء صندوق الزكاة، فتعد له ميزانية مستقلة وحساب الموارد والمصاريف "حيث تؤخذ الزكاة على أموال المساهمين والمودعين بالنافذة الإسلامية وتحجز من أرباحها سنويا، كما تقبل النافذة الإسلامية من كل من يرغب في توزيعها " و يجب أن تنص الأنظمة السياسية لهذه النوافذ الإسلامية على إنشاء صندوق للزكاة بقرار من مجلس إدارتها، يكون ملحق بها و مفصل عن حساباتها وتقبل فيه الزكاة من المساهمين و المودعين والغير.

---

[1] سلمان ناصر ،عبد الحميد بوشرعة،، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث ،العدد 7 ، 2010 ، ص 309 .

[2] نصيرة بن السيلت ، **تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ،جامعة محمد بوضياف مسيلة ،2021-2022 ، ص 75.

[3] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ،سطيف 2011 ، ص 25 .

[4] نصيرة بن السيلت ،**مرجع سابق** ، ص 77.

[5] قمومية سفيان ، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2019 ، ص 115.

رابعا: معوقات الشبابيك الإسلامية

تواجه البنوك والمؤسسات المالية التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعيق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية تتمثل فيما يلي :

1.معوقات ذات صلة بالموارد البشرية :

تزداد هذه المعوقات وضوحًا في حالة تحويل الفروع، خاصة عندما تكون الرؤية ضبابية حول الأسباب الحقيقية وراء تقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك. بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ وجود نقص في الكوادر البشرية المؤهلة ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل. هذه الضبابية تخلق حالة من عدم اليقين لدى العاملين في البنك، مما يؤدي إلى انتشار الشائعات وتدني الروح المعنوية بين الموظفين. كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في قلة الموارد المالية المخصصة لتدريب العاملين على أدوات العمل المصرفي الإسلامي، مما يؤدي إلى فجوة بين الأهداف والوسائل ويزيد من الشعور بالحيرة وعدم التأكد.[1]

2.معوقات ذات صلة بالنظم و السياسات:

إن الكثير من المصارف التي رغبت تقديم الصيرفة الإسلامية جنبا الى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تأخذ بعين الاعتبار هذين العنصرين :

أولا: عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به و القائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي ؛

ثانيا: التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي، من نظم وإجراءات فنية الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء [2].

3. معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية :

لما كانت المرحلة الماضية بمثابة مرحلة ولادة جديدة للعمل المصرفي الإسلامي فإنه عانى من نقص، ولقد كانت محدودية المنتجات الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال المرحلة الأولية، و لعلى النقص تجلى أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها و هو الأمر الذي لا يزال قائما، ومن ذلك أيضا عدم كفاية التنوع في أوعية وصناديق الاستثمار الإسلامية سواء من حيث المدة أو العائد أو المخاطر[3].

4.معوقات إدارية:

تتمثل في عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل وعدم الإعلان عن خطط الإدارة العليا في ما يتعلق بإقدامها على التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه الجديد [4].

5.معوقات تتعلق بالرقابة الشرعية و النظم الرقابية المناسبة:

و ذلك نسبة لضعف العلاقة بين المصارف الإسلامية او الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي و المصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية و المراقبة عليها، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح بالترخيص للبنوك فيها تسمية نفسها بنوك إسلامية، كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتبعها عادة البنوك التقليدية ، هذا بالإضافة الى صعوبة كل هيئة الرقابة الشرعية لمراقبة عمل و أداء هذه الفروع أو النوافذ الإسلامية.[5]

---

[1]سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**،ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،جامعة ام القرى،مكة المكرمة، 2005،ص، ص: 25-26 .

[2]لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ،ضوابط التأسيس وعوامل النجاح ، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية** ، الواقع و افاق المستقبل ، الجمهورية اليمنية ، 2010 م،ص 19-20 .

[3]سعيد بن سعد المرطان**مرجع سابق**، ص 19.

[4]ضرار الماحي العبيد ، دكتور محمد عوض الكريم الحسن، **الفروع و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية،الدوافع و المبررات و التحديات** ورقة بحثية، مجلة الجزيرة ،مجلد 10، العدد 01 ،1430 هجري،2009 ميلادي، ص 9.

[5] ضرار الماحي العبيد، **مرجع نفسه**، ص 9 .

رابعا: الإطار القانوني المنظم للشبابيك الإسلامية.

1. تطور الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري قبل سنة 2023:

عرفت الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري تطورات عدة عبر محطات مختلفة بداية بسنة 2018 ثم سنة 2020 وهي كما يلي:[1]

أ. الصيرفة الإسلامية في ظل النظام 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية (الملغى)

لم يكن للصيرفة الإسلامية أي وجود قانوني قبل سنة 2018 بالرغم من وجود بنكين ينشطان في هذا المجال بترخيص من بنك الجزائر، ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة وبنك السلام الجزائريين إلى غاية صدور النظام 18-102 المتعلق بالصيرفة التشاركية والذي وضع من خلاله بنك الجزائر تنظيما خاصا بالمعاملات المصرفية الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية ممارستها.

يعتبر هذا النظام أول نص قانوني وتنظيمي يتعلق بالعمليات المصرفية التشاركية التي تمارس وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تحت تسمية المنتجات التشاركية، والتي يقصد بها في مفهوم هذا النظام بالمنتجات التي لا يترتب عنها تحصيل أو التسديد فوائد، ويتعلق الأمر بعمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار والتي تم تحديدها على سبيل المثال في سبع منتجات .

حدد النظام سالف الذكر المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي يمكن لها ممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية وهي التي حصلت مسبقا على ترخيص من بنك الجزائر والحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك غير دائرة ضمنه تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية تسمى بـ"شباك المالية التشاركية".

ينطوي نظام الصيرفة التشاركية على بعض النقائص، إذ أنه لا يمكن تطبيق صيغ إسلامية أخرى خارج التعداد الوارد. المنتجات الصيرفة التشاركية، كما أنه لم يوضح طبيعة أو تركيبة الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لمنح البنوك والمؤسسات المالية.

ب. الصيرفة الإسلامية في ظل النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية:

الغيت جميع أحكام النظام 18-02 سابق الذكر بموجب النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها ، والذي تبنى صراحة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حيث يقصد بها في مفهوم هذا النظام كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، والتي يجب أن تكون مطابقة لأحكام المواد .من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 الملغى.

وقد حدد هذا النظام شروطا يجب على البنوك والمؤسسات المالية استيفاؤها وهي حيازة نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصراحة للشروط المتعلقة بإعداد وأحال إرسال التقارير التنظيمية، ووجوب الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ثم الحصول على ترخيص من بنك الجزائر بناء على ملف خاص، قصد ممارسة وتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بصفة حصرية عبر هيكل يسمى "شباك الصيرفة الإسلامية"، والذي يتمتع باستقلالية مالية ومحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك.

وعلى خلاف النظام 18-02 سابق الذكر استحدث نظام الصيرفة الإسلامية الهيئة المكلفة بمنح شهادة المطابقة الأحكام الشريعة الإسلامية، وهي الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والتي أنشئت يوم 01 أفريل 2020 تحت وصاية

[1] بوشخو نوارة ،**واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09** ، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية(المركز الجامعي مغنية)، المجلد 04 العدد 02 ،2024، ،ص، ص:73-75

المجلس الإسلامي الأعلى، إضافة إلى استحداث هيئة الرقابة الشرعية مهمتها مراقبة نشاطات البنك أوالمؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في إطار مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية، وهي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية.

غير أن ما يعاب على نظام الصيرفة الإسلامية أنه حضر العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في ثماني منتجات فقط، وهي المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة الاستصناع السلم، حسابات الودائع، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، مما يعني استبعاد باقي الصيغ الأخرى التي تعتبر من قبيل الصيرفة الإسلامية كالمزارعة والمغارسة والمساقاة وهي صيغ تمويل شبيهة بالمضاربة.

ت. الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري من خلال قانون 23- 09

(تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية) :[1]

على الرغم من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الذي يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية منذ الاستقلال والذي ألغي بنص النظام رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، حيث تبني مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل من الصيرفة التشاركية موضحا ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الإسلامية ولاسيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية خذري و بوعكة 2022، الصفحات -73-74)، بالإضافة إلى تقيد هذه المنتجات الصيرفة الإسلامية في المرابحة والمشاركة والمضاربة الإجارة، السلم الاستصناع، حسابات الودائع الودائع في حسابات الاستثمار.

إلا أن القانون 23-09 رسخ للصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وممارستها، فقد حددها كما يلي تعتبر في مفهوم هذا القانون عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية .

كما أنه يتيح تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العميات المصرفية، وعززها من خلال تعين شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية في المجلس النقدي والمصرفي وهذا يجعل السياسات تراعي خصوصيات المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، كما أجبر القانون 23-09 تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر.

في نهاية هذا المبحث، تم التأكيد على أن فكرة إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية في الجزائر تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية في البلاد، حيث كانت الجزائر من بين الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار. ففي عام 1990، تم تأسيس بنك البركة، الذي بدأ نشاطه بشكل رسمي في 1994، تلاه بنك السلام الذي بدأ في 2008. وعندما أدركت البنوك التقليدية نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال على خدماتها، بدأت في إنشاء فروع ونوافذ إسلامية تابعة لها لتلبية هذه الحاجة المتزايدة.

إن موضوع الشبابيك الإسلامية في الجزائر أصبح من المواضيع الراهنة والمهمة التي تستحق الدراسة والاهتمام، خاصة في ظل التوجه الجديد للبنوك الجزائرية نحو تبني منتجات الصيرفة الإسلامية وفقًا للنظام رقم 20-02. هذا النظام، الذي صدر في 15 مارس 2020، يمثل النص الأهم في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وهو أكثر شمولاً ووضوحًا مقارنة بالنظام رقم 18-02، ويعد خطوة هامة نحو تعزيز ثقافة الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي الجزائري، وذلك من خلال إنشاء آلية الشبابيك. لكن رغم هذه

[1] رنان مختار، **الجيل الثالث من الاصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09**، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01 ،2023، جامعة الاغواط الجزائر، ص290

الجهود، تبين أن النظام 20-02 جاء مختصرًا وغير كافٍ لتنظيم جميع منتجات النوافذ الإسلامية، ما أدى إلى إصدار التعليمة 20-03 في 2 أبريل 2020، بهدف معالجة النقائص التي ظهرت في النظام 20-02 وتوضيح بعض جوانب تنظيم المنتجات الإسلامية.

علاوة على ذلك، توصلنا إلى أن هناك عدة معوقات وتحديات تواجه الشبابيك الإسلامية في المصارف التقليدية، خاصة من الناحية الإدارية، حيث ترتبط هذه المعوقات بالموارد البشرية، والنظم، والسياسات المتبعة في هذه البنوك. هذه المعوقات تمثل تحديات حقيقية تؤثر على كفاءة وتطوير الشبابيك الإسلامية.

وفي الفصل التالي، سيتم إجراء دراسة ميدانية على شباك الصيرفة الإسلامية في العديد من البنوك في ولاية برج بوعريريج، وذلك لتقييم واقع هذه الشبابيك والتحديات التي تواجهها، وكذلك كيفية تحسين أدائها بما يتماشى مع تطلعات النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

المبحث الثاني: منتجات الادخار في الشبابيك الإسلامية

تؤدي المدخرات المحلية دورًا جوهريًا في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تُعدّ أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي دون التسبب في آثار تضخمية. ويعتمد ذلك بشكل رئيسي على القطاع المصرفي، الذي يُعتبر ركيزة أساسية في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات التنموية، مما يسهم في زيادة الدخل القومي، والذي يُعدّ بدوره المصدر الأساسي للمدخرات.

أما الصيرفة الإسلامية، فهي تُعدّ من أبرز التطورات الحديثة في القطاع المصرفي بالدول الإسلامية، حيث نجحت بأسلوبها المبتكر والمستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية في أن تُشكّل بديلًا شرعيًا للبنوك التقليدية التي لا تعتمد في أنشطتها على الفائدة، المحرمة شرعًا. وبفضل سياساتها المتوافقة مع أحكام الشريعة، استطاعت المصارف الإسلامية أن تفرض وجودها بسرعة على الساحة المصرفية، مُكتسبةً ثقة واسعة من قبل المودعين والمستثمرين الذين يسعون إلى التعامل وفق الضوابط الشرعية.

سوف ندرس في هذا المبحث الأساسيات النظرية والعملية للادخار المحلي واستثماراته في الصيرفة الإسلامية من خلال ثلاث مطالب كما يلي :

المطلب الاول: المفاهيم والنظريات المفسرة الادخار

يتضمن هذا المطلب التفصيل في أهم المفاهيم والنظريات المفسرة للادخار.

أولا: نشأة ومفهوم الادخار.

1- النشأة التاريخية للادخار:

منذ أن وجد الإنسان على ظهر هذه الأرض وهو يجنب جزءا من إنتاجه أو كسبه إلى وقت الحاجة، إذ أن في الادخار احتياط وأمان واستقرار للإنسان في يومه وغده لذا فإن الادخار قدم قدم الإنسان نفسه، يعده لتوقي المخاطر ويشعره بالطمأنينة. كما أننا نستطيع تحديد الأساس التاريخي لنشأة الادخار من خلال دراسة الإطار العام المراحل التطورالتاريخي للمجتمع الإنساني:[1]

- ففي مرحلة الاقتصاد الكفائي، والذي يقوم على الإنتاج بهدف الاستهلاك الذاتي ولا يقيم أي علاقات اقتصادية بينه وبين الوحدات الأخرى، فإن الادخار في هذه المرحلة يمثل في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة احتياجات الأسرة المستقبلية.
- أما في مرحلة الاقتصاد العيني -السلعي - والذي يقوم الإنتاج فيه على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون اتخاذ وسيط، فقد أدى إنتاج الإنسان لأكثر من حاجته إلى الرغبة في مبادلة هذا الفائض بما لدى الآخرين من سلع أو خدمات يرغبها أو ترغبها هذه الأسرة. مما أدى إلى بروز ظاهرة الادخار العيني لتوفير الأمن والاستقرار النفسي للإنسان بل إن بعض الأمم كانوا حريصين على تخزين سلعهم ومتعلقاتهم الشخصية في مقابرهم حتى يجدوها بعد مماتهم، تعينهم على مواجهة حياتهم الجديدة بعد البعث واعتبروها مدخرات وقائية. أما في مرحلة الاقتصاد النقدي والذي يقوم على أساس استخدام النقود في التبادل القياس قيم السلع والخدمات ولإتمام العمليات التبادلية، فقد اعتبرت النقود - بالإضافة إلى أنها وسيط تبادل ومقياس للقيمة - مستودع للثروة. "

[1] خلادي يمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2011، 3-2012 ،ص، ص: 54-55.

- والادخار بمفهومه الحديث وليد الحياة المعاصرة، بما ظهر فيها من تطورات متسعة وعميقة من حيث إيديولوجية الدولة ووظائفها وواجباتها اتجاه الأفراد وحياتهم وكل ما يؤثر فيها، ولقد كان من نتاج ما عاناه الناس من بؤس وفقر خلال القرن الثامن عشر وثورتهم خلال القرن التاسع عشر، قرن الانقلاب الصناعي في أوروبا ظهور نتائج اجتماعية بعيدة المدى، فقد كان للقوى المسيطرة للرأسمالية انعكاسها في ظهور تفاوت كبير بين الطبقات، فتعالت صيحات الناس مطالبين بتحسين أحوالهم المعيشية، وكان لهذه الثورات أثرها في نشر فكرة المساواة والمناداة بالقيمة الإنسانية للمفرد وإشاعة مفهوم الديمقراطية والدعوة إلى أن العدالة الاجتماعية تتضمن احترام الإنسان ومساعدته حتى يفيد من قواه في مساعدة نفسه وجماعته ومجتمعه. وهكذا تغير جوهر الرعاية الاجتماعية من حيث تطور نظرة الدولة إلى الفرد كمواطن وكإنسان له حقوقه في الحياة السوية، ولقد كان لهذه الأفكار أثرها فيما التزمت به الدولة من تنظيم لأوجه الرعاية الاجتماعية العامة والخاصة ومن بين هذه الأوجه ظهور مؤسسات للادخار - في أوائل القرن التاسع عشر - وإن كان بعضها قد ظهر قبل ذلك التاريخ، فعن طريق الادخار يستطيع الفرد أن يحرر قواه وطاقاته في سبيل تحقيق ما ينشده من أهداف، كما كان من نتائج ذلك ما ظهر من تطور في تعديل رسالة بنوك الإقراض نظير رهن إلى بنوك الادخار.
- وكان طبيعيا بعد أن تطور الادخار بمعناه الحديث في القرن العشرين أن تسهم الدولة في تنظيم نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المختلفة والإشراف عليها وتخطيطها لتوجيهها بما يتفق ومبادئها من جهة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع الذي ترعاه من جهة أخرى. ثم توالت المدارس الاقتصادية وظهرت النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أن الادخار متغير مهم ورئيس في الحياة الاقتصادية.

2-مفهوم الادخار:

ا-الادخار في النظام الاقتصادي الإسلامي:

يمثل مفهوم الادخار واحدا من المفاهيم القديمة الحديثة التي اتسمت بالثبات على أصل المفهوم الذي أنشئت عليه طيلة استخدامه، لا بل اتحد المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي الذي جاء بمفهوم واحد يراد به إخفاء الشيء والانتفاع به في وقت الحاجة إليه.

فالادخار لغة كما بينه علماء اللغة في أصله (اذتخار) لكن قلبت كل من (الذال والتاء) (دالا) مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى (ادخار) قال ابن منظور: (وفي حديث الضحية كُلُوا وَادَّخِرُوا وأصله اذْتَخَرَه فثقلت التاء التي للافتعال مع الذال، فقلبت ذالاً، وأدغمت فيها الذال الأصلية فصارت ذالاً مشدّدة، ومثله الأذكار، من الذكر وقال الزجاج في قوله تعالى: "**تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ**"[1] أَصله تَذْتَخِرُون لأن الذال حرف مجهور لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه، والتاء مهموسة، فأبدل من مخرج التاء حرف مجهور يشبه الذال في جهرها وهو الدال، فصار تدَّخِرُون، وأصل الإدغام أن تدعم الأول في الثاني. قال ومن العرب من يقول تَدَّخِرُون بذال مشدّدة وهو جائز والأول أكثر، والذخيرة واحدة الذخائر وهي ما ادخر).[2]

وعن توافق المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي يقول صاحب معجم لغة الفقهاء (الادخار : أصلها اذتخار فقلب كل من الذال والتاء دالاً مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى (ادخار ، - وهو - الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل والاحتفاظ بالشيء لوقت الحاجة)

[1] سورة آل عمران، من الآية ٤٩.

[2] ابراهيم عبد اللطيف العبيدي،الادخار:مشروعيته و ثمراته،دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري ،دبي،ط 1 ،2011،ص، ص:17-19.

وتشترك بعض الألفاظ بمعان متقاربة من مفهوم الادخار مع وجود بعض الفروق الدقيقة، ومن هذه الألفاظ ذات الصلة، هي الاحتكار والاكتناز.

والاحتكار في اللغة: هو حبس الشيء انتظاراً لغلائه.

وفي الشرع اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء .

وعلى هذا المفهوم يكون الادخار أعم من الاحتكار، لأنه يكون فيما يضر حبسه وما لا يضر ، في حين يكون الاحتكار خاصا بما يضر، ومنهم من حصره بالطعام دون غيره، على خلاف بين العلماء، ليس هذا موضعه.

والاكتناز في اللغة: إحراز المال في وعاء أو دفنه.

وفي الشرع: هو المال الذي لم تؤد زكاته، ولو لم يكن مدفوناً.

ووفق هذا المفهوم يكون الادخار أعم أيضا من الاكتناز ضمن مفهومه الشرعي، باعتبار أن المال المدخر هو المال الذي أديت حقوقه الشرعية من زكاة ونحوها، على عكس المال المكنوز أو المدفون الذي قال الله تعالى فيه:"**يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ**"([1]).

ب- الادخار في الاقتصاد:

يعرف الادخار بأنه عبارة عن الاحتفاظ بقسط من الدخل المتاح احتياطياً للظروف، ونظرا لأهمية الادخار في التنمية الاقتصادية والدور المهم الذي يلعبه في تحريك الدورة الاقتصادية، تعددت مفاهيمه وتباينت بحيث أصبح من الصعب ايجاد تعريف واحد له، وستحاول تعريفه من وجهة نظر أهم مدارس الفكر الاقتصادي .[2]

أ- المدرسة الكلاسيكية:

يرى أصحاب هذه المدرسة ابتداء من "آدم سميث" إلى "جون باتيستساى" بأن الادخار من العمليات التي يعتمد عليها في الاستهلاك المستقبلى بذل الاستهلاك الحاضر ومجموع الأصول النقدية، وهم بذلك يأخذون في الاعتبار الممتلكات (الإرث) المالية أو الحقيقية في تكوين الادخار.

ب - المدرسة النيوكلاسيكية:

يرى أنصار هذه المدرسة أن امتناع المستهلكين من شراء منتج لا يقلل شيء من قدهم و إنما يرفع من اكتنازهم وعلى رأسهم فالراس[3]، ويرى فالراس أن لكل سعر فائدة محتمل، ما يقبله من مدخرات الأفراد على استثماره في أصول جديدة وأن سعرالفائدة هو المتغيرة الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي ، أما الفريد مارشال [4] فإنه يرى أن هناك عنصرين مؤثرين في حجم الاحتياطات المرغوبة، تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة، ويؤكد على أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق، وأن السعر يميل إلى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال مع العرض الكلي لرأس عند سعر معين، ويصل الفكر النيو

[1] سورة التوبة الآية ٣٤ و ٣٥.

[2] محمود أحمد المتيم - أماني صلاح محمود المخزنجي، **اثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)**، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الاول، العدد الاول، 2020، ص، ص: 157-158.

[3] هوعالم اقتصادي فرنسي وواضع نظرية التوازن العام في الاقتصاد.

[4] الفريد مارشال إنجليزي الأصل شغل منصب بروفيسور في 1985-1995 الاقتصاد السياسي، بجامعة كامبردج.

كلاسيكي إلى تلخيص مشكلة النمو والتشغيل الكامل في مشكلة الادخار، وضرورة الاهتمام بتكوين الادخار التمويل النمو والتشغيل الكامل.

ج- المفهوم الكينزي للادخار:.

بين الاقتصادي كينزأن الادخار هو عبارة عن الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على الاستهلاك ، ويؤكد بان الادخار هو دالة في الدخل كما وصف كينز الادخار بأنه فضله من الدخل غير منفقة العريفي ، وقد كان تصوره عن الادخار أكثر وضوحا من الكلاسيك لأنهم تركوا عملية الاقتطاع من الدخل غير واضحة، فقد يتم اقتطاع الفرد لجزء من دخله ليدخره وعند حاجته اليه يقوم بأنفاقه في حين أنكينز وضح أن الادخار هو المبلغ المتبقي من الاستهلاك.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة للادخار يمكن استنتاج ما تم الاتفاق عليه من طرف المدارس الاقتصادية الأخذة فيه، وهو الامتناع عن جزء من الدخل المتاح وتوجيهه نحو الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات والتي تأخذ بدورها طريقها للإنتاج، وأنه عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة، وهو بذلك يصبح ضرورة حتمية لتكوين رأس المال الذي يستخدم في عملية الإنتاج، وبمعنى آخر يصبح الادخار ضرورة للتمويل .[2]

ثانيا:أنواع الادخار.

1. **الادخارمن حيث مصدره القطاعي**: والذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام[3]

أ. **ادخارالقطاع العائلي**:

يقصد بمدخرات القطاع العائلي ذلك الجزء من الدخل المتاح للفرد والذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمية ولايخصص للاكتناز.

وتتحدد مدخرات هذا القطاع بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه إذ تؤدي الزيادة في الدخل الوطني إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل، مما سيزيد من مقدرته على الادخار، ومن العوامل الموضوعية أيضا التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية ... إلخ، أمابالنسبة للعوامل الشخصية نجد مثلا ميول المستهلكين وتوقعاتهم.

وإذا عدنا إلى البلدان المتخلفة ومنها معظم الدول الإسلامية نجدها تتميز بانخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، وهذا من شأنه أن يضعف المقدرة الادخارية لدى الأفراد. ومما يزيد الأمر سوءا تجاه أصحاب الدخول المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والتوسع في الإنفاق الترفي، كما أن انتشار هذه الأنماط الاستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجيا عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلا، وبالتالي يخصص جزء كبير من موارد العملة الصعبة لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق ومؤسسات منظمة، كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بضآلة مدخرات هذا القطاع .

---

[1] فايزة حسن مسجت، و.م بان ياسين مكي، **محددات الادخارفي العراق للمدة (2003-2019)**،مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق،مجلد 12 عدد 2، 2022،ص:131.

[2] .محمود أحمد المتيم - د. أماني صلاح محمود المخزنجي،مرجع سابق،ص:158.

[3] .عبدالواحدغردة،**عواملزيادةالادخارفيالإسلاموأثرهاعلىتفعيلدورالمصارفالإسلاميةفيتحقيقالاستقلالالاقتصادي**،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،الجزائر،العددالثالث،2010، ص:141.

وعلى الرغم من تعدد الاقتراحات الرامية إلى رفع مستوى الادخار العائلي في الدول النامية، فهي أقرب إلى العلاج الموضوعي محدود الأثر، لأن جزء غير قليل من معوقات الادخار يرجع إلى طبيعة النظم السياسية والاقتصادية القائمة وعدم ملاءمتها لتلك المجتمعات. لذلك ينبغي على الدول الإسلامية معالجة ضعف الميل للادخار في إطار المنهج الإسلامي الذي يشتمل على ضوابط سيؤدي تطبيقها إلى زيادة المدخرات .

ب. ادخار قطاع الأعمال:[1]

ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات، والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار، إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب، بطبيعة الحال، مع حجم هذا القطاع فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح. ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم وقطاع غير منظم الذي يضم المحلات التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة والوحدات الخدمية الصغيرة. ومن الصعوبة بمكان تقدير مدخرات هذا القطاع أو تقدير حاجته إلى الاستثمار، كما أن تعبئة مدخراته ليست ممكنة بالوسائل التقليدية .

ادخار قطاع الأعمال الخاص:

أي ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية واليابان. ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة، وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الزواج والرخاء، بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود.

ادخار قطاع الأعمال العام:

كان دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية محدودا، فطوال فترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها، وذلك لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، إضافة إلى قيام الحكومات في عديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا يقوى الأفراد على إقامتها.

هذا الوضع تغير في الآونة الأخيرة، وعلى الأخص في الدول النامية نتيجة لمجموعة من الأسباب من أهمها :

- ✓ حصول معظم الدول النامية على استقلالها ورغبتها وسعيها نحو الخروج من أسوار التبعية.
- ✓ تغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة ذيوع وانتشار المفاهيم الاشتراكية خلال فترة طويلة (1985-1945).
- ✓ رغبة الدول النامية وإصرارها على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفشل القطاع الخاص واقتصاديات السوق في تحقيق هذه الغاية.
- ✓ عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة التي ترغب الدول النامية في تحقيقها ومن ثم كان من المنطقى ارتياد الحكومات هذا الميدان.

هذا ولقد أصبح لدى معظم الدول النامية في الوقت الحاضر قطاعا عاما يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية.

[1] خلادي إيمان نور اليقين، **مرجع سابق**، ص، ص:39-40.

ج. الادخار الحكومي: يقصد بالادخار الحكومي الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية، ويزداد الادخار الحكومي بزيادة الإيرادات من ناحية وخفض النفقات من ناحية أخرى.

وتعاني الدول النامية والإسلامية منها من انخفاض هذا النوع من الادخار، ويرجع ذلك إلى قلة الإيرادات الحكومية، وإلى زيادة النفقات على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وإلى الإنفاق المظهري في أغراض غير منتجة.

ونشير هنا أيضا إلى أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة، فالبلاد التي قطعت مرحلة كبيرة في مجال التنمية بمختلف أشكالها، يرتفع بها معدل الادخار الحكومي عن غيرها من الدول التي مازالت في أول درجات النوم.

والنظام الاقتصادي الإسلامي بمبادئه حرص على زيادة المدخرات الحكومية للدول الإسلامية، فنجده يهدف إلى تقليص النفقات من خلال دعوته إلى ترشيدها، والالتزام بمبدأ الأولويات، كما نجده يهدف إلى زيادة الإيرادات من خلال فرضه للزكاة والتي تعد موردا هاما من الموارد المالية المفروضة على الأموال بمختلف أصنافها. كما أنه يعترف بالإيرادات الحكومية المعروفة كالضرائب والرسوم وغيرها، فالضرائب عرفها النظام الإسلامي في فترة متأخرة نسبيا، وذلك عندما خلت الخزانة العامة من الأموال وكانت الدولة تواجه ظروفا حربية فأفتى العلماء بجواز أخذ الضرائب، وأصبح النظام المالي الإسلامي يلجأ إليها لتمويل التنمية الاقتصادية، فمواجهة التخلف تستدعي أن يفرض أولياء الأمر الضرائب على الأموال الخاصة بما يفي بتحقيق المصالح العامة.[1]

2-الادخار حسب طبيعة التكوين:

أ.الادخار الإجباري :[2]

هو الادخار التي تقوم به الحكومة نيابة عن المجتمع من خلال ما يلي :

- **الضرائب** : تلعب الضرائب دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل وبالتالي في تنمية الاقتصاد الوطني ، فضلاً عن تحفيز المشاريع الإنتاجية من جهة ومن جهة ثانية لرفد موارد محلية للموازنات المالية للبلد ، وتعد من الوسائل الإجبارية لتعبئة المدخرات المحلية وتقسم بانخفاض حصيلتها في الدول النامية اذ تتراوح أن نسبة عوائد الضرائب الكلية إلى الدخل القومي ما بين (5%-6%) ، بينما تصل نسبتها في الدول المتقدمة الى (25%) من الدخل أوأكثر يتضح مما تقدم أن ضعف الادخار الاختياري في الدول النامية يعود إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي أولاً وضعف المؤسسات الادخارية ثانياً وعدم مقدرتها على تعبئة المدخرات المحلية بصورة كفوءة ثالثاً .

- **التضخم** بعد عاملا هاماً من العوامل التي تؤثر على الادخار من خلال ما يلي :

الحالة الأولى: إذا كان التغير بالارتفاع أو الانخفاض في المستوى العام للأسعار يتساوى مع نسبة انخفاض أو ارتفاع الدخل المتاح ، عندئذ سيبقى المستهلكون على نفس مستوى الادخار.

الحالة الثانية: وهي الحالة التي تكون فيها التغييرات في المستوى العام للأسعار يصاحبها تغييرات غير متناسبة في الدخول المتاحة ، فإن هذه الحالة سيكون لها الأثر المباشر على سلوك المدخرين لأن ارتفاع الأسعار أو انخفاضها عند ثبات الدخل سيؤدي بالأفراد إلى الانتقال إلى مستويات أعلى أو أدنى (على التوالي)، وهذا على حساب دالة الاستهلاك وهو ما سيؤثر على الادخار، حيث إن ارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينجم عنه من انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود سيؤدي إلى عدم الثقة في العملة الوطنية ، مما يتسبب في إضعاف إحدى أهم وظائف النقود الرئيسية باعتبارها أداة للإدخار ومخزن للقيمة ، وبالتالي يرتفع الميل للإستهلاك

[1]. عبدالواحدغردة،مرجع سابق،ص:144.

[2]انوار سعيد ابراهيم،**العلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي للفترة (1980-2016)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،العدد 2018،08،جامعة الموصل،ص، ص:12-13

وينخفض الميل للإدخار في ذات الوقت . وهذا طالما استمرت القوة الشرائية للنقود في التدهور، وبصفة عامة فإن الإدخار لا يتأثر فقط بتوقعات المستوى العام للأسعار، وإنما بمختلف التوقعات ونجد أن توقعات الحروب مثلاً تؤدي إلى إختفاء السلع وارتفاع أسعارها سريعاً ، وبالتالي زيادة الإنفاق الإستهلاكي الحقيقيالحالي، وهذا ما يمثل أثرا معاكساً على الإدخار.

ب. الادخار الاختياري: هو الادخار التي يتم طوعاً عن طريق الاحتفاظ بجزء من الدخل غير مخصص للانفاق الاستهلاكي، وهناك عوامل لها دوراً مهما في تحديد الادخار الاختياري وهي على نوعين ومنها :[1]

- **العوامل الشخصية** تعد عوامل ذات طابع متعلق بشخصية الفرد والمستوى الثقافي والتعليمي والحالة الاجتماعية، التي تؤثر في سلوك الفرد عند تقسيمه للدخل مابين الادخار والاستهلاك فكلما كانت درجة تأثرهم بهذه العوامل كبيرة كلما ادى الى زيادة حجم المدخرات، فالفرد قد يدخر جزءاً من دخله لاغراض استثمارية أو لتحقيق مستوى معيشي مرتفع أو القيام ببعض العمليات التجارية مستقبلاً.

-**العوامل الذاتية** : وهي العوامل المتعلقة بالعادات والتقاليد المجتمعية والطموح الذاتي والرغبة في التباهي . التفاخر التقليد والإسراف والتي أطلق عليها (دوزينبري بأثر المحاكاة والتقليد ، والتي تدفع الفرد إلى الزيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي وذات تأثيرات سلبية كبيرة في حجم المدخرات وخاصة عندما يجري الفرد مقارنة بين مستوى استهلاكه و مستوى استهلاك الآخرين الذين يتصل بهم ويؤدي إلىأنأية زيادة في الدخل تتجه نحو الاستهلاك بسبب محاكاة الأفراد للطبقة الغنية في مستوى استهلاكها مما يؤدي إلى ارتفاع الميل للاستهلاك وبذلك تستنتج بان الميل للادخار لا يتوقف على المستوى المطلق للدخل بل يعتمد أيضا على مستوى دخل واستهلاك. الأفراد الآخرين.

ثالثا:العوامل المؤثرة في الادخار:

إن عملية الادخار تقوم على مجموعة من المحددات والعوامل التي تضعف وتقوي القدرة الادخارية للإفراد والاقتصاديات، وهذه العوامل تؤثر على الادخار من خلال تأثيرها على الدخل والاستهلاك كأساس لتحديد حجم ونسبة الادخار و من أهم هذه العوامل ما يلي :[2]

1. **الناتج المحلي الإجمالي:**

بعد الدخل القومي عاملاً رئيسيا في زيادة الادخار أو تقليله حيث يلاحظ انه إذا زاد الدخل بنسبة معينة، فسيؤدي إلى زيادة الادخار ويتضح من ذلك العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم المدخرات، ويلاحظ أن الادخار يزداد بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الاستهلاك وهذا ما يعده كينز قانونا نفسيا أساسيا، وذلك نابع من طبيعة توزيع الدخل ، حجمه واتجاهه فإذا كان التوزيع يتجه نحو الطبقات الغنية فأن الادخار يزداد أماإذا تم الصالح الطبقة الفقيرة فأن الادخار لن يتأثر بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الطبقات.

2. **الاستهلاك:**

يعرف الاستهلاك على انه مجموع السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة التي يستهلكها الفرد طول فترة حياته، كما يعرف بأنه المبلغ المالي الذي يتم تحريره من ملكية شخص عام الهدف منه تحقيق المنفعةالعامة، ومن زاوية أخرى يمكن اعتبار الاستهلاك

[1] انوار سعيد لبراهيم،المرجع نفسه،ص، ص:13-14

[2].فايزة حسن مسجت، و.م بان ياسين مكي،مرجع سابق، ص 132.

الحكومي مبلغا نقديا يأتي من المسؤولية المالية للدولة أوإحدى مؤسساتها بقصد إشباع حاجة عامة وبما أن الادخار هو عملية التوقف عن الاستهلاك لذا فأن العوامل التي تحدد الكمية التي يتم استهلاكها من الدخل هي نفس العوامل التي تحدد الكمية التي يجب آن لا تستهلك منه إن دالة الاستهلاك والادخار لا تختلفان من حيث الأهمية وكانتا من أهمالأفكار التي ركز عليها كينز في نظريته مثلما ركز على الدخل كمتغير أساسي بين المتغيرات المؤثرة على الادخار والاستهلاك.

3. سعر الفائدة:

إذا كان الادخار يعبر عن الحرمان من الاستهلاك الفترة من الوقت فإن سعر الفائدة هي المكافأة التي يستفيد منها المستهلك نتيجة حرمانه المؤقت ولهذا كان تأثير سعر الفائدة على الادخار محل جدل ومناقشة من قبل العديد من الاقتصاديين ومن الممكن القول بان رفع سعر الفائدة قد يؤدي الى تفضيلات مختلفة، وأن انخفاض سعر الفائدة يساهم في انخفاض حجم الادخار نتيجة الزيادة الناجمة عن زيادة حجم الاستثمار والدخلالقومي.

4. معدلات التضخم:

يعبر التضخم عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويعد من العوامل السلبية التي تؤثر على مستوى الدخل الحقيقي للفرد إذأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد الأمر الذي ينعكس على انخفاض القدرة على الادخار ثم الاستثمار.

وتعد ظاهرة التضخم إحدى الظواهر متعددة الأوجه التي عالجتها العديد من المدارس اذ يعتبر مفهوم التضخم مهمة صعبة لأنه يحتوي على الكثير من الغموض والتناقضات، الا ان المفهوم الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي في الأسعار.

المطلب الثاني: الادخار في المصارف الإسلامية.

أولا: مفهوم وأهمية الادخار في الاقتصاد الإسلامي.

1. مفهوم الادخار في الاقتصاد الإسلامي:

يعرف الإدخار في الاقتصاد الإسلامي بأنه الفرق بين ما يحصل عليه الفرد من دخل وما يلزم إنفاقه على الاستهلاك الخاص العوضي، بدون سنة نشر، كما يمكن تعريفه على انه تأجيل الشخص إنفاق جزء من دخله أو من كسبه وإيداعه لدى مصرف إسلامي كمؤسسة مصرفية تعمل على تجميع الفوائض لدى الأشخاص، وتوجيهها في أوجه استثمارات إنمائية لصالح الفرد والجماعة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية.[1]

2. أهمية الإدخار في الاقتصاد الإسلامي:

يعتبر الإدخار جوهر وأساس الاستثمارات المحركة للتنمية والسبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والدخل بل هو من أفضل الطرق لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة.

[1] دحو أحمد و د.صديقي أحمد، **واقع الإدخار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018، ص198.

ويمكن القول على أنها آلية للنماء والثروة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، فمن خلال الإدخار يمكن توفير رؤوس الأموال التي تقوم عليها الصناعات والمشاريع الاقتصادية التي تحقق ازدهار المجتمع وتقدمه الاقتصادي .

ويعتبر الإدخار أيضا من المسائل الحتمية وهو وسيلة للنماء والتمكين، لذلك اعتبره علماء الاقتصاد ركيزة لا غنى عنها في عملية التنمية والتخليص من الفقر، وهو موازنة زمنية تعكس تفضيل الاستهلاك في المستقبل ويكتسب أهميته من توفيره للتأمين ضد الصدمات الاقتصادية والاجتماعية وهو مرصود أساسا لامتصاص هذه الصدمات من أجل الحفاظ علىالاستهلاك.[1]

ثانيا: عوامل زيادة المدخرات المحلية في المنهج الإسلامي ودورالمصارف الإسلامية في استقطابها.

إذا كان على الصعيد النظري يفترض أن تكون زيادة أسعار الفائدة حافزا لدى الأفراد على الادخار في الجهاز المصرفي التقليدي، فإن الجانب العملي أثبت لدى الاقتصاديين أنمعدلات الفائدة وتقلباتها لا سيما في البلدان الإسلامية، لم يكن لها أثر فعال على الادخار.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فتشير الشواهد إلى أن هذه المصارف رغم الصعوبات التي تواجهها - قد أثبت جدارتها في جذب المدخرات، وتوجيهها نحو تمويل التنمية، وقد ساعدها على ذلك مجموعة من الحوافز والتوجيهات التي جاء بها النظام الإسلامي والتي يمكن إبرازها فيما يلي: [2]

1. **الحث على العمل في الإسلام و أثره على الادخار:**

من المعلوم أن الادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، إذ من الممكن زيادة الادخار بزيادة الدخل أو نقصان الاستهلاك،

ولقد جاء الإسلام بمجموعة من الأوامر والتوجيهات المساعدة على زيادة الدخل والتي من بينها:

- الأمر بالسعي والعمل، والنهي عن الكسل والبطالة والعجز والتسول وإضاعة المال.
- مراعاته الفطرة الإنسان بالاعتراف بالحوافز، كحافز الملكية الخاصة والذي يعد دافعا قويا لدى الإفراد في بدل مجهودات أعلى ستؤدي إلى زيادة دخولهم.
- جعل الزكاة حق لمن يستحقها، ومنعها عن القوي القادر على العمل الواجد لفرصته المحصل لكفايته.

كل هذه العوامل ستؤدي في النهاية إلى زيادة دخل الأفراد، وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الميل الحدي للإدخار، وبوجود بنوك إسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية تعمل على استقطاب هذه الزيادة، ستزيد المدخرات المحلية ، وبالتالي توفير موارد هامة لتمويل التنمية الاقتصادية.

2. **ترشيد الاستهلاك و أثره على زيادة الادخار في المصارف الإسلامية:**

بما أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل فإن للاستهلاك أثرا واضحا في قيمة مدخرات الأفراد، ولقد وضع الإسلام مجموعة من التوجيهات للحد من الاستهلاك، وترشيده والتي من أهمها:

---

[1] دحو أحمد و صديقي أحمد، **مرجع نفسه**، ص198.

[2] عبد الواحد غردة، **عوامل زيادة الادخار في الاسلام و أثرها على تفعيل دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، الجزائر، 2010، ص، ص:: 157-60.

- ضرورة الاعتدال في الاستهلاك، وعدم المغالات فيه بحيث يتجاوز الحد المعقول والمناسب لأن حصول هذا التجاوز يعد إسرافا، ولقد نهى الله سبحانه وتعالى عن ذلك في قوله تعالى " **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**"الأعراف الآية 31[1].

كما أن الاعتدال في الاستهلاك، يقتضي أن لا يؤدي نتيجة انخفاضه إلى انخفاض قدرات الإنسان على العمل وبذل الجهد والقيام بالنشاط، إذ أن البخل والتقصير تجاه إشباع احتياجات الفرد، يعتبر أمرا غير مقبول، ولهذا يجب أن يكون الاستهلاك المباح واقعا بين حدين حد التقتير وحد الإسراف لقوله تعالى : "**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** "[2] الفرقان الآية 67

- تحريم استهلاك السلع والخدمات التي يترتب عليها ضرر للفرد أو المجتمع، فالإسلام أحل للإنسان ما يحقق له وللمجتمع منفعة ولا يسبب ضررا لهما، أما ما حرمه فهو مرتبط بحصول ضرر يلحق به وبالمجتمع جراء استهلاكه.

وهكذا إذا التزم المؤمن بتوجيهات الشرع الحنيف، يسجد نفسه رشيدا في استهلاكه غير مبذر لماله، مما سيساعد على تكوين فوائض مالية أخرى ناتجة عن عدم المبالغة في استهلاك الدخل، وهو ما سيساعد على زيادة مدخرات المصارف الإسلامية، باعتبارها وعاءا محفزا لاستقطاب هذه الفوائض.

3. اهتمام المصارف الإسلامية بصغار المدخرين بقدر اهتمامه بكبارهم:

يقوم الفكر الاقتصادي الوضعي في مجال الادخار على افتراض مؤداه أن الذين يقومون بالادخار هم الأغنياء وليس الفقراء، ومن ثم فقد ركز هذا الفكر في سعيه لتحقيق معدلات ادخار عالية على هذه الطبقة من أصحاب الدخول المرتفعة، لدرجة جعلت بعض الاقتصاديين يعتقدون أن إعادة التوزيع لصالح الفئات المنخفضة الدخل، لا بد أن تكون له آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، من حيث أنها تؤثر سلبيا على عمليات الادخار . أما المصارف الإسلامية فاستطاعت بآلياتها وأدواتها المستحدثة أن تدخل في دائرة المدخرين فئة أخرى لم يكن لها نصيب في هذه الدائرة قبل ذلك، وهذه الفئة هي فئة المدخرين الصغار الذين لم يجدوا مسوغات لفتح حساباتهم في المصارف التقليدية، ولقد شجع قيام المصارف الإسلامية هذه الفئة التي لم تكن المصارف التقليدية تظن أنها لها أهمية، أو توليها اهتماما في وضع فوائضهم المالية فيها. ولا يستطيع أحد أن يماري في هذه الحقيقة أمام النمو المتزايد في الموارد المالية التي تتلقاها المصارف الإسلامية من هذه الفئة .

4. استقطاب أموال فئة المدخرين الذين لا يقبلون التعامل بالفائدة:

إن النظام المصرفي الإسلامي قادر على اجتذاب الموارد من المدخرين الذين لا يقبلون الفوائد الثابتة على ودائعهم، طالما أنهم ملزمون بأوامر القرآن الكريم وهذا ما سيزيد من المدخرات الكلية في النظام المالي، ذلك لأن المصارف الإسلامية لا تقدم إلى المدخرين عوائد مادية فحسب، بل تقدم إليهم كذلك عائد غير مادي، ويتمثل في شعورهم بالارتياح الديني، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تؤثر إيجابا على حجم الادخار المحلي، نتيجة جذبها لفئة أخرى من المودعين لم تكن تتعامل مع المصارف التقليدية.

5. ضرورة توفر الإفصاح والشفافية لدى المصارف الإسلامية: تتمثل المعلومات لدى المصارف في القوائم والتقارير السنوية التي يتم إعدادها وفقا للمعايير الوطنية والدولية المطبقة على المصارف الإسلامية، إذ يساعد الإفصاح بهذه المعلومات للجمهور على تنمية الثقة لديهم في قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق أدوارها والوصول إلى أهدافها،ومنحهم الأمان حول مسألة شرعية أعمالها

[1] الأعراف الآية 31.

[2] الفرقان الآية 67

التي لابد أن تكون وفقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية الغراء، فتوفر هذه الثقة يقود بالضرورة إلى استقطاب المزيد من العملاء وجذب مدخراتهم .[1]

6. إنشاء السوق المالية الإسلامية:

من وسائل تطوير الادخار طويل الأجل في المصارف الإسلامية إيجاد سوق مالية إسلامية يتم من خلالها وصل المدخرين بالمستثمرين، ويتم إصدار وتداول مختلف الأوراق والأدوات المالية، إذ أن عدم توفر أسواق مالية تعمل في إطار مبادئ عملها وتتوافق مع أسس عملها الإسلامية يجعلها تحد من أنشطتها الضرورية والاستفادة منها؛ كتعبئة المدخرات طويلة الأجل عن طريق الصكوك الإسلامية.و ضرورة الاعتماد أكثر على الأساليب المستحدثة في تجميع المدخرات لتتمكن المصارف الإسلامية من تطوير حجم المدخرات لديها لابد لها من اعتماد الأدوات المالية المستحدثة في مجال جذب المدخرات، خصوصا تلك التي تساهم في التنمية والتي آجالها متوسطة الأجل والتي تتمثل في كل من:

أ. شهادات الادخار المشاركة في الأرباح والخسائر.

ب. شهادات الإيداع المشاركة في الأرباح والخسارة.

ج. شهادات الاستثمارات المشاركة في الأرباح والخسائر.

فإذا وجد المصرف استثمارات مربحة حدد مدتها وطرح في مقابلها شهادات الإيداع التي تم ذكرها والتي تكون مدتها بمدة تلك الاستثمارات والتي تحتاج إلى أوعية ادخارية قصيرة متوسطة طويلة الأجل لتعبئة الفوائض المالية لدى الأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى إنشاء الصناديق الاستثمارية والتي لها دور فعال في تجميع مدخرات الجمهور واستثمار حصيلة الأموال المتجمعة في مختلف المجالات الاستثمارية.[2]

ثالثا: المشاكل التي تعترض تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية:

يعتبر نطاق عمل المصارف الإسلامية محدودا مقارنة بعمل البنوك التقليدية عموما، نظرا لأن الأطر القانونية والتشريعية في اغلب المنظومات المصرفية عبر العالم، لا تتلاءم مع مبادئ واطر عمل البنوك الإسلامية التي تتطلب توفر بيئة تشريعية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم العوائق التي تعيق عملية تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية ما يلي: [3]

1.ضعف عمليات المصارف الإسلامية:

وهذا لقلة عدد المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية المنتشرة كما أن صغر العمليات المصرفية يطرح مشكلات كبيرة منها عدم تغطية كامل السوق الوطنية والعالمية، العجز في تحقيق وفورات الحجم، عدم التنويع والتوسيع في محافظها الاستثمارية، عدم التنويع في المنتجات المصرفية وغيرها من المشكلات المرتبطة بدراسة السوق التطوير التكنولوجي وكسب ثقة الزبائن.

---

[1] زينب فلالي، **آفاقجذبالمدخراتفيظلانفتاحالجزائرعلىالصيرفةالإسلامية**،أطروحةمقدمةلنيلدرجةدكتوراهلمدشعبة :علوممالياةومحاسبة تخصص : مالياةوبنوكإسلامية، جامعةالأميرعبدالقادرللعلومالإسلامية قسنطينة،الجزائر، 2024-2025، ص، ص:96-97.

[2] زينب فلالي، **مرجع نفسه**،ص: 98.

[3] دحو أحمد و د.صديقي أحمد، مرجع سابق، ص: 208.

2.غياب المنتجات المنمطة:

مما يوجب على كل مصرف أن تكون له هيئة شرعية تدقق وتبدي رأيها في كل المنتجات التي يعرضها المصرف، في موافقتها للشريعة الإسلامية، للأسف هناك بعض التجاوزات للمصارف الإسلامية في أنها باشرت التعاملات الإسلامية من دون هيئة شرعية مما يؤدي إلى فقدانها لثقة الزبائن.

3.انحسار دور المصارف الإسلامية في خلق وعي ادخاري إسلامي:

فالمصارف الإسلامية مسئولة عن القيام بدورها في نشر الوعي الادخاري الإسلامي في المجتمع وتوعية المودعين بطبيعة نظم المعاملات الإسلامية، والفروق الأساسية بين أساليب التعامل في المصارف الإسلامية والعمل على تقوية الوازع الديني لدى المتعاملين، إلا أن المصارف الإسلامية لم تقم بدورها المطلوب والمأمول في هذا الشأن.

4.ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية:

لاسيما المتعلقة بالمعاملات الشرعية وعلى وجه الخصوص المرابحة وضوابطها الشرعية باعتبارها تمثل أكثر من 90% من معاملات البنك الإسلامي.

5.رغبة المودعين في السحب من ودائعهم بسهولة وبسرعة:

تتطلب عمليات الاستثمار أجال قصيرة ومتوسطة وهو ما يتطلب ودائع مصرفية بنفس الأجال، إلا أن الواقع العملي يظهر أن عدد كبير من المودعين لدى المصارف الإسلامية ليس لهم استعداد لترك ودائعهم الاستثمارية لفترة طويلة ورغبتهم في السحب منها بسهولة وبسرعة، وهو ما جعل هذه الأخيرة تساير رغبتهم في ذلك عند صياغة أنظمة الودائع (الاستثمارية بها، وذلك بإعطاء المودع حق السحب في آجال قصيرة وحصوله على عوائد دورية قصيرة تصل أحيانا إلى شهر واحد ثلاثة أشهر، وهو ما جعل هذه الودائع قصيرة في الغالب الأمر الذي أثر في ربحية المصارف الإسلامية التي أصبحت تحتفظ بحجم ودائع أعلى دون استثمارها [1]

6. عدم الاستعداد للمخاطرة لدى بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية:

تعمل المصارف الإسلامية على أساس نظام المضاربة القائم على المشاركة في الربح والخسارة وفقا لمبدأ الغنم بالغرم، إذ نجد في الواقع العملي أن العديد من المودعين لدى المصارف الإسلامية يوافقون التعامل معها وفقا لهذا المبدأ ظنا منهم أن هذا القبول ورقي فحسب، وأن التصور الراسخ لديهم أنه ليست هناك احتمالات للخسارة.[2]

7.**عوامل أخرى:**

من بين تلك العوامل نجد السياسات وأسلوب التوظيف بالمصارف الإسلامية، حيث لا تحتم تلك المصارف غالبا بمعايير الجدارة، كما لا تهتم كثيرا بتنويع مصادر الاستقطاب، إلى جانب نقص الخبرة لدى المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية، في الإعمال والأنشطة الاستثمارية، مما يجعل المصارف تحجم عن إبرام عقود المضاربة والمشاركة وما يماثلها، خوفا على الودائع والأموال السائلة لديها، وتحررا من تعرض أموال المصرف للضياع العلاوة ، كما أن قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد بصفة

[1] زينب فلالي، **مرجع نفسه**، ص:95.

[2] زينب فلالي، **مرجع نفسه**، ص:95.

عامة والإسلامي بصفة خاصة، وضعف انتشار المصارف الإسلامية، إلى جانب المنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي الإسلامي، بسبب استحواذ القطاع المصرفي التقليدي على جزء هام من النشاط الاقتصادي، كلها عوامل تؤدي إلى محدودية عمل المصارف الإسلامية عموما.

كما أن صغر حجم المصارف الإسلامية، وضعف الكفاءة الإدارية، إلى جانب ضعف استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات، وضعف كثافة شبكة المصارف الإسلامية في المناطق الريفية كلها من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى نتائج سلبية على العمل المصرفي الإسلامي.[1]

المطلب الثالث:آليات الادخارفي الصيرفة الإسلامية.

قبل التطرق إلى أنواع الودائع نقوم بتعريف الودائع المصرفية حيث:

عرفها الزحيلي بأنها مال يضعه صاحبه لدى أحد بيوت المال إما بصفة أمانة محضة أو من أجل استثماره والاستفادة من ريعه ..

وهذا التعريف غير جامع فقد ركز على المقصود من الإيداع دون صفته.

وعرفها سليمان محمد بأنها: "اتفاق" يدفع المودع بمقتضاه مبلغا من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع المختلفة، وينبني على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أو لأجل يحدد بالاتفاق بين الطرفين". وهو أيضا تعريف ناقص حيث إنه قصر الودائع على الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، وبهذا لم يكن جامعا.

وعرفت بأنها: "النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصارف، على أن تتعهد بردها عند الطلب أو بالشروط المتفق عليها". ولعل هذا التعريف أقرب للصواب وإن كان اقتصر على الوديعة النقدية دون غيرها إلا أنه أحاط بها، ويشفع له أن الوديعة المصرفية المعاصرة عندما تطلق فالمقصود بها هو الوديعة النقدية لا غيرها.[2]

أولا:الودائع(الحسابات في المؤسسات المالية)

1: أنواع الودائع (الحسابات في المؤسسات المالية).

تتنوع الودائع في المؤسسات المالية إلى ثلاثة أنواع رئيسة، ونقسمها إلى:

أ: الودائع أو الحسابات تحت الطلب، أو الودائع الجارية، أوالحساب الجاري.

ب: الودائع أو الحسابات الاستثمارية.

ج: الودائع أو الحسابات الادخارية.

ولبيان كل نوع من هذه الأنواع نفصل التفصيل الآتي:

أ- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):

وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف، ويحق لهم سحبها في أي وقتٍ شاءوا بدون سابق إخطار من غير أن يحصلوا على أي فائدة، ويكون الرصيد النهائي وحده مستحقاً ، ويمكن التعامل مع هذه الحسابات بالوسائل المتاحة، كالشيكات والتحويلات

[1]أ.دحو أحمد و د.صديقي أحمد، مرجع سابق، ص: 209.

[2]سيدمحمدحمديأيداه، أحكامالودائعالمصرفيةفيالفقهالإسلامي،المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية،مجلد2،عدد1،موريتانيا،16-01-2023 ،ص:165.

المصرفية وبطاقات الصراف الآلي والشبكة العالمية والهاتف المصرفي وغيرها، ويطلق على هذا النوع في المصارف اسم (الحسابات الجارية) [1].

-الإطار الشرعي لعملية الحسابات (الودائع) تحت الطلب أو الحساب الجاري:

الودائع الجارية حسابات تحت الطلب حيث يتم من خلالها الإيداع والسحب دون قيد ولا شرط، فهذه الحسابات تفتحها البنوك الإسلامية للأشخاص الذين لديهم أموال ويرغبون بحفظها فقط أو الاستفادة من الخدمات المصرفية المتعلقة بالتعامل التجاري أو الدفع أو التحويل للاستغناء عن حمل النقود.

وقد جاء في القرار رقم 86 (3/9) بشأن الودائع المصرفية حسابات المصارف الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من 1-16 ذي القعدة 1415 هـ الموافق 1-5 نيسان (أفريل) 1995م أن الودائع تحت الطلب الحسابات الجارية سواء كانت لدى البنوك الإسلامية أو البنوك الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها وهو ملزم شرعا بالرد عند الطلب، ولا يؤثر على حكم القرض كون البنك المقترض) مليئاً. وعليه؛ فإن الودائع الجارية هي ودائع لا يجوز استعمالها شرعا إلا بإذن صاحبها الغالي، 2012، ص (39) وتكون من دون فوائد كما هو الحال في البنوك الربوية، وتخضع لأحكام عقد القرض. ففي عقد القرض تنتقل ملكية المال من المقرض إلى المقترض، وبالتالي تنقطع علاقة المقرض بماله ويصبح له حق أو دين في ذمة المقترض فقط بمثل ما أقرض، ولا يجوز له أن يأخذ أي زيادة على ما أقرض لعدم تحمله مخاطر استثمار ماله. ولأن المقترض قبض المال على سبيل الضمان وليس على سبيل الأمانة كما هو الحال في عقد المضاربة، لذا فإن المقترض يتحمل كامل نتائج استثمار ذلك المال، له الغنم وعليه الغرم، أما المقرض فمن حقه استرداد ماله عند الطلب أو في الوقت المحدد والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في التوظيفات الطويلة الأجل، وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم بحرص شديد، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة البنك الإسلامي بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة فالودائع الجارية تأخذها البنوك الإسلامية على أساس القرض أو الأمانة)، وتضمن استردادها للمودعين عند الطلب وتستطيع البنوك الإسلامية استخدام هذه الودائع بإذن أصحابها، والأرباح المتحققة عن تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليست من حق أصحاب الودائع نظرا لأن البنك ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية (الخراج بالضمان)، فهذه الودائع لا تشارك في الربح والخسارة، لأن يد البنك عليها يد ضمان، وبذلك يضمن رد المثل.[2]

ب: الودائع (الحسابات) الاستثمارية.

- تعريف الاستثمار:

لغة:

الاستثمار من ثمر، وثمر الشيء هو ما يتولد منه، وثمر الرجل ماله أحسن القيام عليه ونماه وكثرة. ويقال في الدعاء: " ثمر الله ماله" أي نماه.

---

[1] عامر بن عيسى اللهو،**الودائع البنكية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية**،1429هـ،ص:6 .

[2]برودي نعيمة،**طرق احتساب أرباح الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية**،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،المجلد الثامن،العدد الاول ،الجزائر،جوان 2021،ص، ص:391-392

استثمر المال ونحوه: نماه، وظفه في أعمال تدر عليه ربحا وتحقق مزيدا من الدخل والاستثمار إنفاق في وجه من الوجوه من شأنه تحقيق مزيد من الدخل في المستقبل. "

خلاصة القول أن الاستثمار لغة معناه النماء والزيادة والكثرة.

-تعريف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

الاستثمار هو البحث عن الوسائل التي تؤدي إلى تنمية الأموال وزيادتها عن طريق الربح الذي أحله الله تعالى .

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار هو تنمية المال وزيادته بسائر الطرق والوسائل المشروعة.[1]

و عرف الاستثمار في المصارف الإسلامية بأنه: " أيتوظيفللأموالبقصدالحصولعلىمنافعفيالمستقبل"

وهذاالتعريفغيرمانع،فلميَقيَّدبالقيودوالضوابطالشرعية،ويمكنصياغةتعريفللاستثماريوافقأغراضالبحث،فيكونالاستثمار : توظيفأموالالمصرفالذاتيةبالأصالةأوالإنابة،بمالايخالفأحكامالشريعةالإسلامية،وبحسبالضوابطوالأسسالتيتحكمعملالمصارف الإسلامية[2].

-تعريف الودائع الاستثمارية، و أنواعها:

لقد عرفت الحسابات الاستثمارية بتعريفات كثيرة، منها: الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح من خلال قيام البنك بتوظيفها واستثمارها سواء بصورة منفردة أو مشتركة وسواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة" ، ويختار الباحث تعريفها وفق تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من المستثمرين على أساس المضاربة المشتركة. ويفوض أصحابها المؤسسة باستثمارها على أساس المضاربة" وهذه الودائع يمكن أن تكون صورتين.[3]

-الصورة الأولى حسابات الاستثمار المطلقة: هي المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من المستثمرين، ويفوض أصحابها المؤسسة باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة. دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري خاص، ويشترك أصحاب هذه الحسابات مع المؤسسة في الأرباح إن وجدت حسب النسبة المتفق عليها، ويتحمل أصحاب الحسابات الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال، إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط

- الصورة الثانية حسابات الاستثمار المخصصة أو المقيدة: هي المبالغ التي يفوض أصحابها المؤسسة باستثمارها على أساس المضاربة المقيدة بمشروع محدد أو برنامج استثماري معين، وتشترك المؤسسة مع صاحب الحساب في الأرباح إن وجدت حسب النسبة المتفق عليها، ويتحمل صاحب الحساب الخسارة إن وجدت، إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.

-حقيقة معاملة الودائع (الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية: تتشابه الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية وإلى حد كبير مع الودائع الأجل عند البنوك التقليدية، من حيث عدم المطالبة من قبل أصحابها إلا عند حلول الأجل المتفق عليه مع البنك الذي ينتفع ويستفيد منها طيلة المدة المودعة لديه في توظيفاته وخدماته. والمعروف أنه مهما كان الغرض

---

[1] بنحمزةخالد،بن دحمانعمر،**الودائع الاستثمارية في الصيرفة الإسلامية الجزائرية**،مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية ،مجلد 14،عدد5،،الجزائر،2022،ص:473.

[2] عبداللهعليالصيفيوبدرعليالسليم،**الودائعالاستثماريةفيالمصارفالإسلامية :تخريجها،وكيفيةتوزيعأرباحها**،مجلة دراسات،علومالشريعةوالقانون،المجّلد 37 ،العدد1 ،2010،الاردن ،ص:203.

[3] د.محمد عمر الخلف،**ضمان الودائع في المصارف الإسلامية:دراسة تأصيلية مقارنة**،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية ،المجلد الثاني،العدد7، 2017،ص:21.

من الودائع لأجل سواء كان من أجل الادخار أو لتخصيصها في زمن معين لتوظيف أو استعمال ما، أو لمواجهة ما قد يحدث لأصحابها من مشاكل فيما بعد، فإن أهميتها من حيث حجمها أقل من الودائع تحت الطلب. ورغم ذلك فإن بعضا من الباحثين منهم الدكتور علي السالوس يرون أن لها دوراً أساسيا في البنوك التقليدية، إذ تمول بها الإقراض الذي تمنحه لمختلف الاستثمارات، بدليل المنافسة التي يعرفها الواقع العملي بين البنوك لاجتذابها ولأطول فترة ممكنة، مستخدمة في ذلك نسب الفوائد التي تعطيها عنها.

ومن ميزات هذه الودائع، أنها قد تكون مقرونة بإخطار من أجل سحبها، وقد لا تكون، وفي الحال الأولى، لا يسددها البنك إلا بعد إخباره بالسحب طبقاً لمدة معينة يتفق عليها مع المودع عند الإيداع. ويقدم البنك عليها فوائد، تكون أحياناً عالية، مقابل انتفاعه بها عن طريق إقراضها للمستثمرين بفوائد أعلى.

وتختلف هذه الودائع (الحسابات) الاستثمارية في المصارف الإسلامية عن الودائع لأجل في البنوك التقليدية، في أن العائد الذي تعطيه المصارف الإسلامية يتحدد تبعاً لنتائج المشروعات التي استخدم فيها المصرف أموال الودائع ضمن الفترات المتفق عليها، بينما البنوك التقليدية تقدم فوائد بنسب ثابتة مقطوعة مقدماً.

ويشترط في الودائع الاستثمارية ضرورة توفر عنصرين لكي تصبح الوديعةاستثمارية بالمعنى المتعارف عليه، وهما:

- **عنصر الزمن**: ويعني اشتراط أن تبقى الوديعة الاستثمارية لفترة لا تقل عن ستة أشهر .
- **عنصر المبلغ**: وهو اشتراط أن لا يقل حجم الوديعة الاستثمارية عن مبلغ معين لكل عملة من العملات المكونة للسيولة النقدية داخل المصرف.

وبتوفر هذين الشرطين يتاح للمصرف إمكانية التحكم بالسيولة النقدية وكذلك العمل على ثبات حجم الاستثمارات واستقرارها بالنسبة له .[1]

-التخريج الفقهي للودائع الاستثمارية:

اختلف المعاصرون في تخريج العلاقة التعاقدية للودائع الاستثمارية على قولين:

القول الأول : تخريج الوديعة الاستثمارية على أساس عقد الوكالة.

القول الثاني: تخريج الوديعة الاستثمارية على أساس عقد المضاربة.

وذهب إلى هذا الرأي جمهور المعاصرين، وبهذا صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي، وأخذت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية. وتتمثل أسباب ترجيح القول الثاني إلى:

- طبيعة عمل البنك الإسلامي وكيفية توجيهه لاستثماراته هي التي تحكم التخريج الفقهي، فالبنك الإسلامي بعد مستثمرا مستقلا، وعاملا حقيقيا في الإنتاج، وليس مجرد سمسار، في حين أن التخريج على عقد الوكالة قد يناسب البنوك المتحولة، أو البنوك (اللاربوية) والتي تكتفي بترك الربا ولا تشارك في العملية الإنتاجية.

[1] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **الادخار: مشروعيتهوثمراته، مع نماذج تطبيقية معاصرة، من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي(الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الامارات العربية المتحدة، دبي، 2011، ص،ص: 89-91.

- تعتبر المضاربة صمام أمان لأصحاب الأموال، لأن العامل (البنك) إن لم يحسن استثمار الأموال فإنه سيخسر جهده ووقته ولن يستحق في مقابلها شيء.
- لا يستقيم أن يأخذ البنك الأجر الثابت في حين قد يخسر المودعون أموالهم، حيث أن البنوك الإسلامية لم تقم على هذه الأهداف.
- اشتراط البنك أجرا عن وكالته بالاستثمار يضعف مصداقية مشاريع الاستثمار، لأن البنك قد ثبت له أجره فليس ملزما بمدى ربحية تلك الاستثمارات وبالتالي قد يتقاعس في استثمار تلك الأموال.
- لو سلمنا أن البنك لا يأخذ أجرا مقطوعا من المودعين، بل لا يأخذ إلا نسبة مئوية لكان هذا هو روح عقد المضاربة، ولم يكن من الوكالة في شيء حيث إن الوكالة بالأجر مسبقا، وتحديده بالمبلغ المقطوع.

ويقوم التخريج الفقهي لعقد الودائع الاستثمارية وفق عقد المضاربة بحيث أن المودعين هم أرباب مال المضاربة، في حين أن البنك هو المضارب، ويتوزع الربح بينهما بحسب شروط العقد.[1]

ج.الودائع (الحسابات) الادخارية:

لا شك أن قرار الادخار يستند إلى عوامل سلوكية ذاتية تحدد طبيعة السلوك الإنفاقي، الأمر الذي يعني أن ترشيد هذا السلوك لازم لتنمية الميل للادخار، يقول الدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن في معرض حديثة عن الودائع بأصنافها الثلاثة باعتبارها موردا مهما من موارد المصارف والبنوك ليس يخفى أن دعوة الإسلام إلى الاعتدال في الانفاق - في إشارة الى قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) دعوة أيضا إلى تنمية الادخار الاستثماري . إذ لا يتحقق معنى الادخار في المنهج الإسلامي إلا حين ينساب إلى قنوات الاستثمار؛ إذ تعد الودائع الادخارية روافد قوية لدعم السيولة النقدية والاستثمارات لدى البنوك الاسلامية.

وإذا ما تأصل السلوك الادخاري لدى الناس فإنه يمكن استخدام هذه الودائع في تمويل استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، ويتطلب ذلك جهداً مكثفاً لتنمية هذه المدخرات، فهي خطوة مرحلية مهمة إلى حسابات الاستثمار، ومع ذلك لازالت أهميتها النسبية ضعيفة.

ومن أجل الإلمام السريع بعملية الودائع الادخارية لابد لنا من التذكير بمفاهيم الادخار التي تعني في المعنى الاقتصادي العام، التوقف عن الإنفاق بشكل عشوائي، وهو أمر واجب وحتمي من أجل تحقيق التنمية . أما الادخار في معناه الاقتصادي الخاص فيعني : تأخير الإنفاق إلى أجل معين، شرط أن يوضع المال المؤجل إنفاقه وإلى حين أجله، لدى هيئة متخصصة في إدارة الادخار.[2]

-مفهوم الودائع الادخارية في المؤسسات والمصارف الإسلامية:

تسمى بودائع الادخار أو حسابات التوفير وهي الحسابات التي يحتفظ المودعون على أساسها بدفتر توفير تسجل فيه عمليات السحب والإيداع وفق ضوابط المصرف وقواعده وهي ودائع صغيرة غالبا ما يخير صاحب هذه الودائع إما يودعها على أساس إقراض للبنك ويخوله ذلك السحب منها في أي وقت شاء، أو يودع المال في حساب الاستثمار مع المشاركة في الأرباح، ويبقي جزءا منها للسحب عند الحاجة. [3]

[1] برودي نعيمة، **مرجعسابق**،ص، ص:394-395

[2] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **مرجع سابق**، ص 93.

[3] بنحمزةخالد،أ.د بن دحمانعمر، **مرجع سابق**،ص476.

-التكييف الشرعي للودائع الادخارية:

بالنسبة لتلك الحصة التي يخصصها المصرف لتسديد سحوبات المودع وفقا لاحتياجاته هي بمثابة الحساب الجاري، وتكيف على أنها قروض. أما تلك التي يختار لها صاحبها أن تدخل في حساب استثماري مشترك، فتكيف كالودائع الاستثمارية على أنها مضاربة كما سبق في تكييف الودائع الجارية والاستثمارية وتتميز ودائع الادخار بما يلي:[1]

- عادة ما تقوم المصارف بتحديد الحد الأدنى للإيداع في هذا الحساب ولا يشارك العميل في الأرباح إذا قل المبلغ عن ذلك الحد.
- لصاحب الحساب سحب أي مبلغ كان وبحدود وديعته في هذا الحساب.

وتعنى بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالودائع الادخارية بشكل أوسع فتخصص لها شكلين:[2]

-الشكل الأول: الودائع الادخارية العامة التي تعنى بادخار الودائع المالية بشكل عام للمستقبل، يكون لصاحب الوديعة الخيار في استعمالها بالوجه الذي يريد. ويقابل هذا الشكل من الودائع الادخارية العامة.

-الشكل الثاني: الودائع الادخارية المخصصة التي تأخذ شكل ادخار من أجل السكن مثلا أو العلاج، أو دخل إضافي بعد التقاعد وتنظم هذه الودائع الادخارية المخصصة في دفاتر خاصة لهذا الغرض.

ثانيا: الصكوك.

1.تعريف الصكوك:

الصك في اللغة : الكتاب الذي يكتب للعهدة، أو كتاب الإقرار بالمال، أو الذي يكتب في المعاملات .فالصك ورقة مكتوبة (وثيقة أو سند أو شهادة تثبت لحاملها حقاً في مال.وشاع استخدام مصطلح الصكوك للتعبير عن الورقة المالية التي تثبت حقاً لصاحبها في ملكية شائعة لموجود أو موجودات أعيان أو منافع أو خدمات).

وقد جاء تعريف صكوك الاستثمار في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة بأنها :

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

فالصكوك : -أوراق مالية ، محددة المدة ، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، ويشترك حملتها في الأرباح والخسائر، تصدر وفق شروط محددة، ووفق نشرة إصدار.

ويطلق على العملية التي يتم بموجبها إصدار الصكوك : "التصكيك" ، وهو : تحويل الموجودات (الأصول) إلى أدوات مالية متداولة.[3]

2.الفرق بين الصكوك الإسلامية والأدوات المالية الأخرى:

تعد الصكوك الإسلامية البديل الشرعي لأدوات الاستثمار التقليدي (الأسهم و السندات) و هي تتفق معها في بعض الأمور و تختلف معها في أمور أخرى،و الجدول الموالي يوضح الفرق بين الصكوك الإسلامية و أدوات الاستثمار التقليدي (الأسهم و السندات) .

---

[1] بنحمزة خالد، أ.د بن دحمانعمر، **مرجعنفسه**، ص476.

[2] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **مرجع سابق**، ص98

[3] د.فهد بن بادي المرشدي، الصكوك احكامها و ضوابطها و اشكالاتها، دار كنوز اشبيليا للنشر و التوزيع، ط1، السعودية، 1435هـ، ص، ص:13-14.

الجدول رقم (02): الفرق بين الصكوك الإسلامية وأدوات الاستثمار التقليدي

العناصر	الصكوك الإسلامية	الأسهم	السندات
تاريخ التطبيق	1990	1600	1600
مصدر العائد	العائد من استثمار الأصول	العائد من استثمار الأصول	سعر الفائدة
العلاقة بين المصدر والمستثمر	ملكية حق شائع من الأصول	مديونية	ملكية حصة شائعة من الأصول
قابلية التداول	يعتمد على طبيعة الأصول	قابلية التداول	قابلية التداول
درجة المخاطرة	تعتمد على صيغة استثمار الأصول	مرتفعة	حسب نوع السند

المصدر : فؤاد محمد أحمد محيسن،**نحونموذج تطبيقي إسلامي لتوريق الموجودات**، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، الأردن، 2006، ص: 66-67.

3.أنواع الصكوك الإسلامية:

أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية إلى وجود أكثر من أربعة عشرة نوعا من الصكوك الإسلامية غير أن الصكوك الأكثر انتشارا يمكن حصرها في الأنواع التالية:[1]

أ. **صكوك المضاربة:** وهي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر) ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال .

وتأخذ صكوك المضاربة العديد من الصور كصكوك المضاربة المطلقة، صكوك المضاربة المقيدة. صكوك المضاربة المستردة بالتدرج، وصكوك المضاربة القابلة للتحويل

ب. **صكوك المشاركة**: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري وتصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين احد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار .

والصكوك المشاركة العديد من الأنواع كصكوك المشاركة المستمرة والمؤقتة، وصكوك المشاركة في مشروع معين والإدارة لمصدرها وصكوك المشاركة في مشروع معين تكون الإدارة لجهة أخرى.

ج. **صكوك المرابحة**: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك .

المصدر لهذا النوع هو البائع البضاعة المرابحة والمكتتبون فيها هم المشترون لهذه البضاعة وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، ويملك حملة الصكوك سلعة المرابحة بمجرد شراء شركة الصكوك لهذه السلعة مرابحة وهم بذلك يستحقون ثمن بيعها

[1] بودراع امنية، زيد أيمن،**دور الصكوك الاسلامية في تعزيز كفاءة الاوعية المصرفية لتعبئة المدخرات العائلية-دراسة تطبيقية لبنك السلام الجزائري**،مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد،المجلد 05،العدد31،2021/12/02،الجزائر،ص، ص:309-310.

والهدف من إصدار هذا النوع هو تمويل عقد بيع بضاعة مرابحة، كالمعدات والأجهزة، فتقوم المؤسسة المالية بتوقيعه مع المشتري مرابحة نيابة عن حملة الصكوك، وتستخدم المؤسسة المالية حصيلة الصكوك في تملك بضاعة المرابحة وقبضها قبل بيعها مرابحة.

د. **صكوك الاستصناع:** هي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمنا لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمن البيع.

فالمصدر الصكوك الاستصناع هو الصانع (البائع والمكتتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المشروع ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة ويستحقون ثمن بيعها أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد، وتتحدد أجال صكوك الاستصناع بالمدة اللازمة لتصنيع العين المبيعةاستصناعا وقبض الثمن وتوزيعه على حملة الصكوك.

هـ. **صكوك السلم**: تمثل ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع وذلك بعد استلامها وقبل بيعها وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع. وتعتبر صكوك السلم أداة متميزة لجذب الموارد المالية للحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في إنتاجزراعي أو صناعي أو تجاري فمن ثم بيع بضاعة أجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الإنتاج، بالإضافة إلى الصكوك التالية :[1]

و. **صكوك الاجارة:** هي صكوك ذات قيمة متساوية تمثل ملكية اعيان مؤجرة، أو منافع او خدمات ، وهي قائمة على اساس عقد الاجارة كما عرفته الشريعة الإسلامية.

ز. **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تمويل مشروع على اساس المزارعة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدد العقد .

ح. **صكوك المساقاة**: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة ، والانفاق عليها ورعايتها على اساس عقد الساقاة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد.

ط. **صكوك المغارسة** : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلتها في غرس اشجار و فيها يتطلبه هذا الغرس من اعمال و نفقات على اساس عقد المغارسة، و يصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض و الغرس

ي. **صكوك الوكالة** : هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات او انشطة تدار على اساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لادارتها.

ك. **صكوك الصناديق والمحافظ الاستثمارية:**يمثل هذا النوع من الصكوك حصة شائعة في ملكية محفظة أو صندوق استثماري ينطوي على أعيان ومنافع وديون ونقود وحقوق مالية، ولا تقل الأعيان والمنافع فيها عن 10 في المائة.[2]

---

[1] فريدة تلي،الزهرة بن بريكة، **فعالية إصدار الصكوك الإسلامية الإسلامية في الأسواق المالية (دراسة ميدانية للأسواق المالية الإسلامية ماليزيا ، الباكستان، اندونيسيا في الفترة 2001-2009)**،مجلة العلوم الانسانية،المجلد 20،العدد 01،الجزائر،2020/11/09،ص:25.

[2] عبد الكريم قندوز، **مؤسسات التمويل الإسلامي**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد(28)، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص22.

الشكل رقم (1): أنواع الصكوك

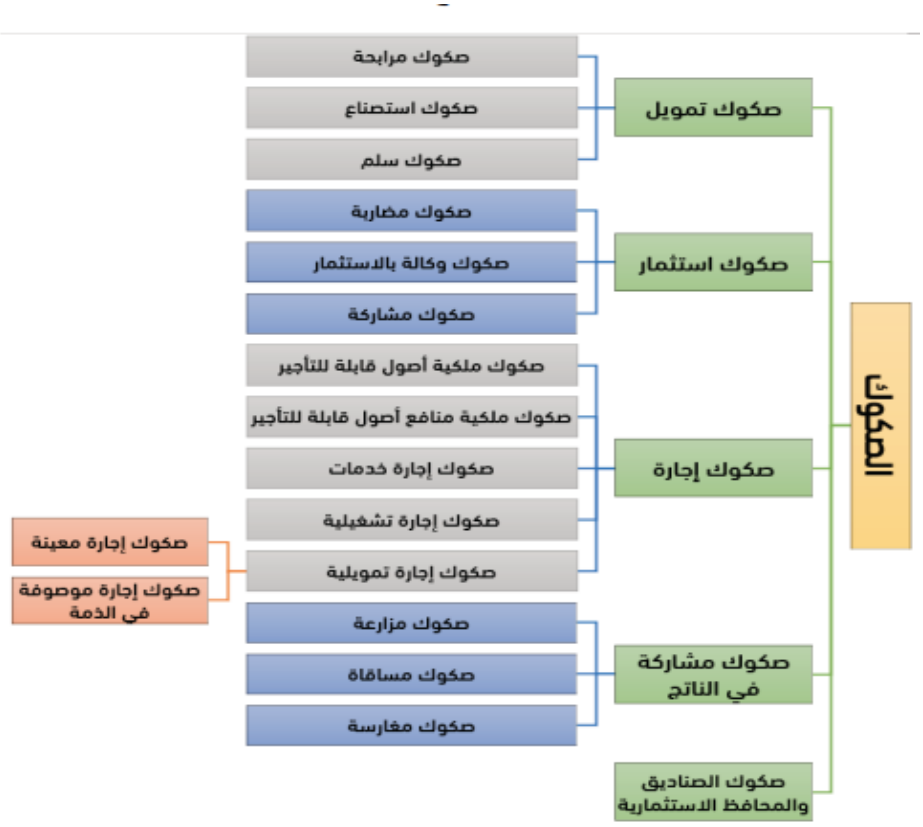

المصدر: عبد الكريم قندوز، **مؤسسات التمويل الإسلامي**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد(28)، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2022، ص 22.

ثالثا: شهادات الإيداع.

1. **تعريف شهادات الإيداع:**

هي أحد مصادر الأموال الخارجية متوسطة الأجل - من سنة إلى ثلاثة سنوات - بالمصارف الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة على سبيل المضاربة لتناسب كافة مستويات دخل المودعين وتستخدم حصيلتها في تمويل مشروعات متوسطة الأجل، ويتم توزيع نسبة عائد شهري تحت حساب التسوية النهائية، أو يتم توزيع العائد في نهاية السنة أو الفترة، والمقصود بالتسوية أو ما يعرف بحسابات "تحت التسوية أيضاً هو توزيع نسبة من الأرباح المتوقعة، وينظر لهذا الحساب في نهاية الفترة عند النتيجة الحقيقية للمشروع، فإن كانت ربحاً يتم توزيع الأرباح أخذاً بعين الاعتبار ما تم توزيعه هذا إن كانت قيمة الأرباح أكبر مما تم توزيعه، وإن كانت عكس ذلك أو خسارة يسترجع الفرق بتخفيض حصتهم في المبالغ المودعة.[1]

2. تجربة شهادات الإيداع الإسلامية :

عرفت التجربة المصرفية الإسلامية بعض الأوراق المالية القابلة للتداول فقد أصدر البنك الإسلامي للتنمية بجدة شهادات استثمار مخصصة لتمويل تجارة الدول الإسلامية، كما قد تستخدم في بعض العمليات الأخرى محددة الهدف، ونصت لائحة هذه

[1] عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، الطبعة الأولى، البدر الصاطع للطباعة والنشر، سطيف، الجزائر، 2021، ص، ص: 174-175

الشهادات على أن يقوم البنك بإدارة المحفظة بصفته مضارباً، وأن يلتزم في تنفيذ العمليات الاستثمارية بأحكام الشريعة الإسلامية ويحتفظ بسجل خاص للشهادات، ويجوز نقل ملكية الشهادة بعد إجراء تغيير الاسم في السجل المذكور وفق النموذج المعتمد لديه بتوقيع كل من البائع والمشتري. وحددت اللائحة أن يقتصر تداول شهادات الإصدار الأساسي (الأول) على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وأن البنك سيعمل على تسجيل شهادات الإصدار اللاحقة بعد الإصدار الأساسي في الأسواق المالية في الدول التي تسمح نظمها بذلك، وبالتالي يتحدد سعرها بالطلب والعرض في هذه الأسواق.[1]

خلاصة الفصل الأول:

1المرجع نفسه، ص 175.

من خلال هذا الفصل النظري، تبين أن الادخار يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي سواء على المستوى الفردي أو الكلي، وقد تناولنا مفهومه، أنواعه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية. كما عرفنا الادخار من منظور الاقتصاد الإسلامي، الذي يربطه بالقيم الشرعية والأهداف التنموية، ويؤطره بضوابط تمنع الربا والغرر.

وقد تعرضنا كذلك إلى الصيرفة الإسلامية باعتبارها بديلاً مصرفيًا شرعيا يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية ويقدم خدمات مالية قائمة على صيغ تمويل واستثمار مثل المرابحة المضاربة المشاركة، والإجارة، بعيدًا عن الفوائد الربوية.

كما سلطنا الضوء على شبابيك الصيرفة الإسلامية وهي آلية اعتمدتها بعض البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية من خلال نوافذ خاصة ما يساهم في تعميم المنتجات المالية الإسلامية دون الحاجة إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة. وتعد هذه الشبابيك خطوة انتقالية مهمة نحو أسلمة النظام المصرفي، حيث تسعى إلى استقطاب شريحة منالعملاء الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة.

وبهذا يمهد هذا الإطار النظري للانتقال إلى الفصل التطبيقي، حيث سيتم التطرق إلى منتجات الادخار المعروضة في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحليل مدى فعاليتها، تنوعها، وملاءمتها لحاجيات المدخرين، فضلاً عن مدى التزامها بالضوابط الشرعية.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم دراسة تطبيقية لواقع منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وذلك من خلال تحليل البيانات الخاصة بعدد من البنوك الناشطة في هذا المجال، وهي بنك البركة، بنك السلام وشباك الصيرفة الإسلامية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك الوطني الجزائري. و سنركز على المنتجات الادخارية المتمثلة في الودائع لأجل الودائع تحت الطلب والودائع كضمان.

كما نتناول تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر من حيث عدد الشبابيك ونمو حجم الموارد المالية المجمعة، لا سيما من خلال الودائع الادخارية. كما سنتطرق الى تحليل تطور سوق الادخار بصفة عامة من طرف البنوك الجزائرية من خلال تصنيف الادخار حسب القطاعات المؤسساتية القطاع العام، القطاع الخاص، والأسر والعائلات و الافراد.

كما نشير الى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد المجمعة في الجزائر وهذا من خلال هذا الفصل الذي

تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المبحث الثاني: تطور سوق الادخار في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة الصيرفة الإسلامية في اجمالي الموارد المجمعة في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

عرفت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة برغبة الدولة في تنويع القطاع المالي وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ورغم التحديات التي واجهتها في بداياتها، فإن دعم الأطر التشريعية وتوسيع المنتجات المصرفية ساهم في تعزيز حضورها داخل النظام المالي الوطني.

حيث يتضمن هذا المبحث تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائرعلى المستوى التنظيمي والتشريعي والواقعي.

المطلب الأول: تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية ، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي، والجزائر على غرار العديد من الدول الإسلامية والعربية فتحت المجال أمام البنوك الإسلامية لمزاولة نشاطها ، وستحاول من خلال هذا الفصل تشخيص واقع هذه الصيرفة

أولا: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

لقد بدأت تجربة الجزائر مع الصيرفة الإسلامية فعليا في عام 1991، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 90-10، والذي اعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري حيث تم تأسيس بنك البركة ومصرف السلام، لتتوسع بعد ذلك إلى فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التجارية الخاصة والعمومية[1] .

1. **فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:** تعود فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر إلى عام 1928م، حين دعا الشيخ "إبراهيم أبو اليقظان" رجال المسلمين الجزائريين إلى تأسيس مصرف يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث كتب في هذا الشأن مقالة موسومة حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت هذه المقالة في صحيفة " وادي مزاب يوم 11 محرم 1347هـ الموافق ل 29 يونيو 1928 ولقد لقيت هذه الدعوة صدى واستجابة كبيرة من طرف أغنياء الجزائر القاطنين بعاصمة الجزائر، فقدموا ملفا كاملا لإنشاء مصرف إسلامي وأطلق عليه اسم " البنك الإسلامي الجزائري"، وهو ما يؤكد أن الجهة المخولة لها بمنح تراخيص لإنشاء مؤسسات القرض لم تعارض هذه الفكرة في بداية الأمر وأنها طلبت منهم تكوين الملف كاملا ، لكن في النهاية الاحتلال الفرنسي رفض هذه الفكرة خصوصا وفي تلك الفترة كان المستعمر يستعد للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر. إذن يمكن القول أن "الشيخ إبراهيم أبو اليقظان" كان أول من نادى بفكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعن إمكانية تأسيس مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع في تلك الفترة والسبب لا يعود الاعتبارات قانونية أو مالية وإنما لدواعي سياسية من قبل المستعمر الفرنسي.
2. **تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:** بعد تأسيس قانون النقد والقرض في سنة 1990 والذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة في الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية، تم تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر في سنة 1991 ويتعلق الأمر ببنك البركة، وبعد سنوات طويلة تم إنشاء مصرف ثاني وهو مصرف السلام" والذي بدأ عمله في سنة 2008، وبعد صدور النظام 20-02 توسع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وذلك من خلال فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية .

[1] سليمة بن زكة، عز الدين شرون، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-** ، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2022، ص،ص: 294-295.

أ. **فكرة إنشاء بنك البركة في الجزائر:** تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984 من خلال محادثات أجراها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري مع شركة دلة البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي بقيمة 30 مليون دولار، خصص التدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة الطرفين ببعضهما، الأمر الذي يسمح بإقامة الندوة الرابعة المجموعة دلة البركة المصرفية في الجزائر في نوفمبر 1986، أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر لتتجسد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 1 مارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة القابضة، ويصدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991، وباشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991.

ب. **مصرف السلام الجزائر:** بعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي مصرف السلام الجزائر " كثمرة التعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 20 أكتوبر 2008، تستهدف تقديم خدمات مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3. **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة:** قامت العديد من البنوك التقليدية الخاصة في الجزائر بتقديم بعض الخدمات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب تقديمها للخدمات المالية التقليدية، وتتمثل أهم هذه البنوك فيما يلي:

أ. **بنك الخليج:** بنك الخليج (AGB) هو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري في عام 2004، وهو تابع لمجموعة بنك البركان بالكويت، يهدف البنك إلى تلبية حاجات عملائه من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التقليدية ، وفي إطار سياسته الرامية لتحقيق تنمية محلية واستجابة لطلبات المستهلك الجزائري قام البنك بتقديم بعض المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامي كصيغة المرابحة، وقد بلغت نسبة القروض الممنوحة وفق أحكام الشريعة الإسلامية سنة 2013 حوالي 22% من مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك

ب. **بنك ترست الجزائر:** هو مصرف بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص بدأ نشاطه في أفريل 2003 برأس مال قدر ب 750 مليون دج، ثم ارتفع إلى 13 مليار دج ثم إلى 17 مليار دج في سنة 2012 و 2019 على التوالي ومنذ عدة سنوات أطلق البنك منتجات الصيرفة الإسلامية كالبيع الأجل التمويل بالسلم التوفير التساهمي؛ بالإضافة إلى التمويل بالإجارة مع الوعد بالبيع.

ج. **بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:** بنك الإسكان للتجارة والتمويل هو بنك برأس مال قدر ب 10 مليار دج تأسس في سنة 2003، كانت تبلغ حصة البنك 61.2% من رأسماله، ثم ارتفعت عام 2014 ب 85%، يتواجد بهذا البنك 7 فروع موزعة على المستوى الوطني تقدم خدمات مصرفية متنوعة لعملائه، كما أطلق البنك أيضا بعض منتجات الصيرفة الإسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية في 2015 مثل: المرابحة المشاركة، المضاربة، بيع السلم والاستصناع.

د. **المؤسسة العربية المصرفية:** المؤسسة المصرفية العربية كانت في البداية سوى مكتب تمثيلي لبنك ABC في البحرين والذي تأسس في سنة 1980 ، ونظرا للاهتمام الكبير المجمع البنك بالسوق المصرفية الجزائرية، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، وبهذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية الجزائر، والتي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، ليكون بذلك أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر، بعد حصوله على ترخيص التسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، افتتح بنك ABC الجزائر أول شباك " البراق " يوم 15/2/2021 لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالة " بئر مراد رايس "، تتميز هذه النافذة بإطار تنظيمي محكم يفصل بين نشاط النافذة ونشاط البنك التقليدي، كما تم تشكيل هيئة للرقابة الشرعية يتمثل دورها في التوجيه، الرقابة والإشراف على عمليات الصيرفة الإسلامية التي تتم على مستوى هذه النافذة.

4. **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية :** بعد صدور النظام 20-02 منح بنك الجزائر التراخيص لجميع البنوك العمومية العاملة في الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

أ. **البنك الوطني الجزائري (BNA):** بعد حصول البنك على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بادر البنك الوطني الجزائري في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية رسميا يوم 4 أوت 2021، ليكون بذلك أول بنك عمومي في الجزائر يتبنى هذا النوع من المعاملات المالية الإسلامية، ويقدم البنك تسع (9) منتجات للصيرفة الإسلامية موجه لتمويل الأفراد، المؤسسات والمهنيين، وتتمثل فيما يلي:

- حساب التوفير الإسلامي للشباب؛
- الإجارة المنتهية بالتمليك ؛
- حساب التوفير الإسلامي؛
- الحساب الجاري الإسلامي؛
- حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد؛
- المرابحة (المرابحة لاقتناء السيارات المرابحة للعقارية المرابحة لاقتناء تجهيزات)؛
- حساب ودائع تحت الطلب .

في 16 سبتمبر 2021 قام البنك الوطني بتحويل وكالة " حسين داي رقم 635" إلى وكالة مخصصة حصريا لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، بعد أن كانت هذه الوكالة تحتوي على نافذة إسلامية البنك الوطني الجزائري 2021. وهذا ما يؤكد سعي البنك الوطني التوسيع تبني وتطوير معاملات الصيرفة الإسلامية. وعلى هامش تحويل هذه الوكالة أطلق البنك الوطني العمومي منتج جديد خاص بالسكن وقد أطلق عليه اسم " الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك".

ب. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)** بتاريخ 29 سبتمبر 2020 تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وفي 16 مارس 2021 شرع البنك رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ويقوم البنك بتقديم مجموعة من المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مصنفة إلى صنفين، وهي كما يلي:

الصنف الأول خاصة بالحسابات ويشمل ما يلي: حساب توفير أشبال إسلامي حساب جاري إسلامي؛ حساب الشيك إسلامي؛ حساب ادخار إسلامي استثماري حساب توفير إسلامي .

أما الصنف الثاني فيشمل مجموعة من المنتجات الصيغة المرابحة وتتمثل في المرابحة لوسائل النقل المرابحة للصفقات العمومية؛ المرابحة للأشغال المرابحة للصادرات المرابحة للمواد الأولية المرابحة للإنتاج الفلاحي المرابحة غلتي؛ مرابحة العناد المهني .

ج. **القرض الشعبي الجزائري(CPA)** في 25 أكتوبر 2020 شرع البنك الشعبي الوطني في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته 174 بوادي حيدرة " بالجزائر العاصمة، بعد أن تم المصادقة عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وكذا حصوله على المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى، بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر (وكالة الأنباء الجزائرية (2020)، تتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى القرض الشعبي الوطني عمليات لتمويل الأفراد المؤسسات والشركات وهي كالتالي:

- الحساب الجاري الإسلامي؛
- حساب الصك الإسلامي؛
- حساب التوفير الإسلامي؛
- المرابحة عقاري؛
- المرابحة سيارة؛
- المرابحة تجهيز .

د. **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP)** بعد أن تحصل البنك الوطني للتوفير والاحتياط على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية في سبتمبر 2020، انطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية فينوفمبر 2020 ويقوم البنك بتوفير ثلاث منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أصل ثمانيةمنتجات قام بنك الجزائر بترخيص تسويقها ضمن النظام 20/02، وتتمثل فيما يلي:

- الحساب الجاري الإسلامي؛
- حساب الشيك الإسلامي؛
- إجارة تمليكية.

كما قام البنك بفتح أول وكالة بنكية عمومية في الجزائر في 1 ديسمبر 2020، مخصصة حصريا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

هـ. **بنك الجزائر الخارجي:(BEA)** أطلق بنك الجزائر الخارجي أول نافذة للصيرفة الإسلامية يوم 30 ديسمبر 2021 على مستوى فرعه الرئيسي بالجزائر العاصمة بالتوازي مع فتح نافذتين إسلاميتين على مستوى فروعه في كل من فرع عين "الدفلة " وفرع "العلمة" لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ويقدم بنك الجزائر الخارجي (BEA) سبع (07) منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمرابحة السيارات؛ المرابحة العقارية مرابحة السلع الاستهلاكية؛ حساب التوفير الإسلامي وغيرها من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك خامس بنك عمومي يطلق خدمات الصيرفة الإسلاميةبعد كل من البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط .

و. **بنك التنمية المحلية (BDL)** بعد حصول البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، أطلق البنك أول نافذة إسلامية يوم 10 جانفي 2022 تحت اسم "البديل" لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. وبهذا تكون جميع البنوك العمومية في الجزائر قد دخلت عالم الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذها الإسلامية، وهو ما يؤكد سعي الحكومة نحو تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ويقدم البنك تسعة منتجات (9) متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية موجه للمؤسسات المهنيين والخواص، وتتمثل فيما يلي :

- مرابحة استغلال مرابحة استثمار؛
- مرابحة استهلاكية؛

- مرابحة سيارة الحساب الجاري؛
- حساب الودائع للاستثمار؛
- المضاربة؛
- إجارة منتهية بالتمليك حساب الصك؛
- حساب الادخار.

ثانيا: الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك الخاصة التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB من خلال النافذة الإسلامية المتواجدة بفروعه منذ 2007، وكل من بنك الإسكان HBA وترست بنك TB في 2015 [1]

1. الإطار القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

لتوسيع رقعة المنتجات المالية الإسلامية ومنحها مكانة خاصة في الساحة المصرفية الوطنية، جاء التأطير القانوني للصيرفة الإسلامية بداية من خلال النظام رقم 18-02 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الصادر في الجريدة الرسمية نهاية 2018، كأول خطوة قانونية ملموسة التأطير المنتجات التشاركية، لكنه سرعان ما ألغي عبر النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية حيث يعرف هذا الأخير مثل سابقه العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بدلا من التشاركيةبأنها عمليات تلقي الأموال وتوظيفها في التمويل والاستثمار والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد.

ويشمل عدة نقاط أهمها:

- يشترط على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات إسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية المادة (03)
- حدد النظام الجديد ثمانية (المادة (04)) منتجات إسلامية يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تعرضها على زبائنها وهي: المرابحة، المشاركة المضاربة، الإجارة، الاستصناع السلم، والودائع في حسابات الاستثمار وأضاف حسابات الودائع والتي لا تختلف في تعريفها عن الودائع التقليدية، حسب ما ورد في النظام واشترط طلب الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر على كل منتوج يراد تسويقه (المادة (13))، والذي يستوجب على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر يتكون خصوصا من (المادة (16))
  - شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (المادة (14)) لم تكن محددة في النظام السابق، حيث أشار لها بهيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونا؛
  - بطاقة وصفية للمنتوج؛

[1] مداس حبيبة، جودي ليلى، **النو افذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية - دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل "الجزائر"**، العدد 07، 2023، الجزائر، ص،ص: 74-77.

- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام -11 08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

- اشترط النظام على البنك وجود هيئة شرعية لا يقل عدد أعضائها عن 03 يعينون من طرف الجمعية العامة للمساهمين مهمتها مطابقة المنتجات للشريعة والرقابة على نشاطات البنك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (المادة (15))

أما شباك المالية الإسلامية فهو هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية معتمدة مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويكون مستقلا ماليا ومحاسبيا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات زبائنه عن باقي حسابات زبائنهم، وإعداد البيانات المالية المخصصة بما فيها ميزانية تبرز أصول وخصوم الشباك، وكذا بيان مفصل عن المداخيل والنفقات ذات الصلة (المادة (17)).

وتضمن الاستقلالية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك (المادة 18).

- يجب على البنك أو المؤسسة المالية الحاصلة على الترخيص المسبق لتسويق المنتجات الإسلامية أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم وإعلام المودعين أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم (المادة (19)).
- تخضع الودائع المجمعة من طرف الشبابيك لأحكام الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والنظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار والتي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون يجيز للبنك استثمار ودائعه في محفظة مشاريع شباك الصيرفة الإسلامية التي يوافق البنك على تمويلها. ويحصل المودع على حصة من الأرباح الناجمة عن ذلك كما يتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها (المادة 20-21).

جاء هذا النظام ليسد نوع من الفراغ القانوني لتكييف وتأطير المعاملات المصرفية التي كانت تقوم بها بعض المؤسسات والبنوك الملتزمة بقواعد الشريعة الإسلامية قبل صدور هذا النظام والذي يلزم البنوك طلب الترخيص المسبق لمنتجاتها الجديدة من البنك المركزي، وخصوصا مع زيادة الاهتمام من قبل فاعلين جدد لاسيما من البنوك التقليدية العمومية كبنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي كانت له تجربة خاصة من قبل في التمويل الإسلامي لشراء سكنات جديدة أو قديمة باعتباره بنكا متخصصا في مجال السكن، ويمارس اليوم صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك للسكنات، وأيضا بنك التنمية المحلية الذي وضع ملفه على مستوى بنك الجزائر في جانفي 2018، أي قبل صدور النظام وبدأ تحضيراته الممارسة الصيرفة الإسلامية في 2016 بالاستعانة مع مكتب دراسات خارجي مختص في المعاملاتالإسلامية، وبشراء نظام معلوماتي خاص بالمحاسبة في الصيرفة الإسلامية يضمن الفصل التام بين الأموال، وتكوين هيئة شرعية أعضاؤها ملمين بفقه المعاملات المالية ولهم وزنهم على المستوى الوطني للمصادقة على المنتجات المراد تسويقها كالمرابحة للأفراد والشركات والإجارة المنتهية بالتمليك والكثير من البنوك الخاصة للولوج إلى هذا المضمار. وكان البنك الوطني الجزائري أول البنوك العمومية الذي يتحصل على شهادة المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في أوت 2020

ويعد استثناء الودائع الاستثمارية من نظام ضمان الودائع والاستقلالية أو الفصل في الموارد المالية والبشرية من أبرز ما جاء في القانون، حيث تضمن النقطة الأخيرة عدم اختلاط الأموال التشاركية بالربوية ومنح ثقة أكبر للمواطنين في سلامة المنتجات الإسلامية.

2. الإصلاحات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية الجزائرية:

لاقت الصيرفة الإسلامية الجزائرية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا ويرجع ذلك إلى دوافع عديدة كما سبق وأن أشرنا إليها، وهو ما قاد السلطات الجزائرية تكثيف جهودها لتوطين الصيرفة الإسلامية وخلق المناخ الملائم لنشاطها، خاصة الجانب القانوني منه والذي يعد أول الجوانب الذي يتطلب الاهتمام به سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التشريعات القانونية التي ساهمت في دعم عملية توطين الصيرفة الإسلامية، وإلى أهم الخطوات التي جاءت بها السلطات الجزائرية في دعم الصيرفة الإسلامية وشروط اقتحام هذه الأخيرة الجهاز المصرفي الجزائري.[1]

1. التشريعات المتعلقة بتوطين الصيرفة الإسلامية وتشجيع ظهورها :

منذ سنة 1990م وبعد إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر (بنك البركة الجزائري)، ظلت البنوك الإسلامية في الجزائر تعمل وفق القوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي قانون النقد والقرض (1990)، وصولا إلى الأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض والذي يعتبر قانونا تقليديا بحثا لا يراعي خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية رغم سماحه بإنشاء هذا النوع من البنوك . ظلت المصارف الإسلامية الجزائرية تعمل وفق إطار قانوني غير ملائم لطبيعة عملها إلى غاية 2018 م، ويمكن التفصيل في أهم التشريعات التي صدرت خصيصا لتنظيم عملها في الآتي.

- **سنة 2017 القانون 17_10** المؤرخ في 11 أكتوبر 2017م الذي يتمم الأمر رقم 03_11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي تناول مشروع التمويل غير التقليدي للجهاز المصرفي البنكي. قامت الحكومة ضمن هذا القانون بتعديل قانون النقد والقرض ضمن المادة (45) التي تسمح بالتمويل من خلال القروض التشاركية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، كما جاءت المواد 67 68 و 73 من هذا القانون بتحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، والذي يتوقع الخبراء المصرفيين ضمن هذا الإطار أن تنجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز الخمس 5 سنوات .
- **سنة 2018: النظام رقم 18_02 المتعلق بالمالية التشاركية:** جاء في العدد (73) من الجريدة الرسمية الصادرة في 09 ديسمبر 2018 النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي يعتبر الإطار القانوني والتنظيمي الأول للمعاملات المصرفية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، نص هذا النظام في مادته الأولى على أنه يهدف صراحة إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد لأي سعر فائدة، لتكون هذه المادة أولى النصوص التشريعية التي تصرح بإمكانية قيام البنوك بالعمليات المصرفية دون تحصيل للفوائد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتخص هذه العمليات التعامل في المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، السلم

[1] زينب فيلالي، افاق جذب المدخرات في ظل انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم مالية ومحاسبة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، ص،ص: 123-127

والودائع في حسابات الاستثمار الاستثمار. كما جاء هذا النظام بوضع مفهوم لشباك المالية التشاركية على أنه دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تقدم خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، كما جاء بمجموعة من الشروط التي تنظم علاقة هذه الشبابيك بالبنوك التابعة لها وتضبط حركة الأموال داخل هذه الأجهزة.

- **سنة 2020** تضمنت هذه السنة الإصلاحات التالية:

- **النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية** تم إقرار هذا النظام من طرف بنك الجزائر تعديلا للنظام 18_02، وذلك بتاريخ 15 مارس 2020م، ليحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛ وليركز على ضبط الشروط الموضوعية والتقنية الأساسية للحصول على التراخيص الخاصة بممارسة الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى إنشاء هيئة وطنية للفصل في المسائل الفقهية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر. كما تضمن مجموعة من الشروط الإنشاء الشبابيك الإسلامية، أخيرا قام هذا النظام بوضع تعاريف لمختلف الصيغ المصرفية الإسلامية والذي قام بحصرها في المرابحة المشاركة، المضاربة الإجارة، السلم الاستصناع حسابات الودائع والودائع في الاستثمار.
- **التعليمة 03:20** صدرت التعليمة 03_20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في 02 أفريل من عام 2020م عن بنك الجزائر وصادق عنها محافظ بنك الجزائر، وذلك لتدارك النقائص التي سجلها النظام رقم 20_02 فيما يخص تعريفات صيغ وعقود الصيرفة الإسلامية، والتي جاء تعريفها بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الأولى من التعليمة أن الغرض من صدورها هو تحديد عقود التمويل المذكورة في المادة الرابعة من النظام 20_02 بما يضمن حقوق والتزامات كل طرف كما جاء في التعليمة مواد فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية.

- **سنة 2021** تواصلت في هذه السنة مجهودات الدولة في خلق نظام قانوني لتوطين الصيرفة الإسلامية ضمن الجهاز المصرفي، وذلك من خلال توفير جملة من الحوافز والامتيازات الجبائية وهو ما جاء به قانون المالية التكميلي رقم 07 لسنة 2021م والذي تضمن في طياته جملة من الامتيازات الجبائية، وعلى وجه الخصوص الإعفاء من عدة ضرائب على العقود المتضمنة لمنتجات الصيرفة الإسلامية، وبالأخص على المبالغ المالية الموجهة للإنفاق على الأعمال الاسلامية، ويشترط في أن تكون هذه العمليات تخضع للرقابة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية سلامية .

- **سنة 2023** تضمنت هذه السنة الإصلاحات التالية :

- **القانون رقم 22_24 المتضمن قانون المالية لسنة 2023** تضمن هذا القانون تدابير خاصة بالصيرفة الإسلامية، كما عبر عن إرادة السلطات العمومية المختصة في إحداث التوازن بين الصيرفة التقليدية والإسلامية ومن أهم ما جاء به في هذا الإطار ما يلي:

- السماح للبنوك والمؤسسات التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية من تمويل الشركات والمؤسسات الصغيرة.
- تمكين النوافذ والشبابيك الإسلامية من تمويل الأشخاص الطبيعية والمعنوية لاقتناء الأجهزة والعتاد.
- توسيع نشاط الشبابيك الإسلامية بعقود المرابحة وصيغ الإيجارات المنتهية بالتمليك والاستثمارات العقارية.
- منح الودائع الإسلامية امتياز عدم تسديد ضريبة الدخل وهوامش الربح في إطار عقود المرابحة.

- **النظام 23-09** تم إصدار هذا النظام في عام 2023م كنظام جديد ينظم العمل المصرفي الجزائري ويلغي ما جاء في قانون النقد والقرض 90_10 ، يهدف هذا النظام فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية إلى تحديد شروط تسويق منتجات وخدمات البنوك والمؤسسات المالية التي تزاول الصيرفة الإسلامية حصرا أو من قبل الشبابيك الإسلامية، تناول هذا الأخير الصيرفة الإسلامية من خلال الأحكام المنصوص عنها في المواد من 67 إلى 72 والتي تضع الأساس القانوني للمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية والمصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية، والتي تكمل تلك الموجودة بالفعل وتساهم في تعبئة المدخرات وتعزيز الشمول المالي، من أهم ما جاء به النظام 23_09 في هذا الخصوص ما تضمنته المادة (133) التي تنص على ضرورة مشاركة مؤسسات الصيرفة الإسلامية في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية، الذي ينشئه بنك الجزائر، ناهيك عن احترام هذا الأخير الخصوصيات العمل المصرفي الإسلامي من خلال تخصيص حساب للأقساط المدفوعة من قبل الشبابيك والبنوك التي تمارس هذا النوع من النشاط .

المطلب الثاني: تطور البنوك الإسلامية في الجزائر.

يعمل في النظام المصرفي الجزائر ي بنكين إسلاميين هما بنك البركة الجزائر ومصرف السلام الجزئر، ومن خلال هذا المطلب سيتم الوقوف على تطور هذين البنكين وأهم منتجاتهم ومؤشراتهم المالية.

أولا: تعريف مصرف السلام - الجزائر-.

يحاول مصرف السلام الجزائر تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية وسنتطرق في هذا المطلب الى مختلف الجوانب بالمتعلقة به من نبذة، سياسة وخطة وإجراءات العمل فيه، إضافة الى سياسة الجودة.

1. نبذة عن مصرف السلام - الجزائر-.

مصرف السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة[1]. حيث بدأ مصرف السلام - الجزائر مزاولة نشاطه برأسمال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 الى 10 مليار دينار جزائري، كما تم رفعه سنة 2020 إلى 15 مليار دينار جزائري ثم الى 20 مليار دينار جزائري سنة 2021 امتثالا لنظام البنك الجزائري رقم 18-03 المؤرخ في04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.[2]

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعيةتتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام - الجزائر - حاليا من 25 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها للمتعاملين وبأفضل جودة[3]، ومن أهداف مصرف السلام ما يلي:[4]

- الزيادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية؛
- تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

كما يقدم مصرف السلام مجموعة من الخدمات منها:[5]

- بطاقة الدفع والسحب؛
- بطاقة الادخار؛
- بطاقات فيزا؛

---

[1] مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com، 2025/04/20.

[2] التقرير السنوي لمجموعة السلام المصرفية 2022، ص 27.

[3] مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com، 2025/04/20.

[4] مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com، 2025/04/20.

[5] مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com، 2025/04/20.

- خدمة المصرفي عن بعد؛
- التطبيق الهاتفي البنكي؛
- منتجات التجارة الخارجية؛
- الدفع عبر المسح ويمباي؛

ومن القيم التي يتميز بها مصرف السلام ما يلي :[1]

- **التميز:** إن مصرف السلام الجزائر يتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية، يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما يقوم به من أعمال، فذلك بعد دافعه لتحقيق أهدافه؛
- **الالتزام**: هو شعوره بالمسؤولية وعمله على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعامليه وزبائنه؛
- **التواصل :** لقد جعل من التواصل الداخلي / الخارجي، أهم أولوياته، لإدراكه أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضلخدمة لعملائه.

2. سياسة العمل والإجراءات في المصرف.

قام المصرف بإنشاء مكتب خاص بسياسة العمل وإدارة المشاريع والإشراف على الجودة عملا بمقتضيات الإدارة الحديثة والالتزام بالجودة والتميز بهدف تأسيس عملية وضع الخطط الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار رؤية ورسالة وأهداف المصرف والمتغيرات الداخلية والخارجية والجهود الموجهة لتخصيص الموارد واستخدامها وتحديد مجالات التميز والمبادرة لتطوير علاقات الارتباط والتكامل مع جميع الجهات ذات العلاقة بعمل المصرف، وبهدف تقوية ودعم فرص تحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للمصرف يقوم المكتب بما يلي:[2]

- المراجعة الدورية لخطة المصرف السنوية والعمل على تحديثها طبقا للمتغيرات الداخلية والخارجية.
- تطوير لوحات القيادة الاستراتيجية لتسهيل عملية مراقبة وتحسين مؤشرات الأداء؛
- وضع إطار حوكمة إدارة المشاريع والبرامج والعمل على توعية مدراء المشاريع بمبادئ وأسس هذه الحوكمة؛
- عن طريق زيادة فرص إنجاح المشاريع المختلفة أهمها مشاريع الخطة الاستراتيجية؛
- تحديد محفظة المشاريع والمبادرات طبقا لموائمتها مع الأهداف الاستراتيجية؛
- تزويد الإدارة العامة بتقارير الانجاز وتحقيق الاستراتيجية؛
- وضع آليات ونماذج قياس الجودة وتطويرها ضمن تطبيق مبادئ الجودة الشاملة.

وفي الجانب التنظيمي تم اعتماد 37 نصا تنظيميا، تناول جوانب متعددة من أنشطة المصرف وأبرزها ما يلي:[3]

- تحديث الإجراءات العملية والتنظيمية المتعلقة بوظيفة التمويل لإعادة تكييف التمويلات الممنوحة من قبلالمصرف للمؤسسات والأفراد بهدف الوصول إلى السبل المثلى التي تحقق التكفل الأحسن؛

[1] مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com، 2025/04/20.

[2] التقريرالسنوي لمجموعة السلام المصرفية، 2018، ص11.

[3] التقريرالسنوي لمجموعة السلام المصرفية، 2018، ص 12.

- تعديل الشروط المصرفية العامة من خلال مراجعة مختلف العمولات المطبقة على العمليات المصرفية؛
- تحيين الإجراءات المتعلقة بمعالجة الخدمات المصرفية عن بعد، وذلك بهدف مواكبة تطور نظام الخدماتالمصرفية الالكترونية؛
- تحديث إجراءات تسيير ومعالجة العمليات بواسطة بطاقات الدفع الالكتروني، الدفع عبر الانترنت والدفع الدولي؛
- اعادة التنظيم الهيكلي والوظيفي للفروع وتصنيفها فرع مشترك - فرع مؤسسات - فرع التجزئة المصرفية) من خلال وضع أطر التوسيع شبكة المصرف على مستوى التراب الوطني سعيا نحو التميز والرقي بجودة خدمات المصرف الموجهة للمتعاملين؛
- وضع إجراءات تسيير حسابات الاستثمار الأجل؛
- تحديث النصوص التنظيمية التي تخص عمليات الصندوق بما يتوافق مع قوانين بنك الجزائر المتعلقةبالإدماج المالي؛
- وضع الإجراءات العملية والتنظيمية لعملية تحصيل مستحقات المصرف وإنشاء خلية تتولى مهمة الإشراف على الوظيفة ذات الصلة.

3. خطة العمل في المصارف:

تم اعتماد خطة العمل للمصرف للأعوام 2019-2021 من قبل مجلس الإدارة بأهداف طموحة للنهوض بخدمات المصرف بما يحقق رضا العملاء ويدر بالأرباح المجزية للمساهمين حيث تتمحور أهداف خطة العملالجديدة للمصرف فيما يلي:[1]

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة؛
- المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛
- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع، ويعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها سواء للإفراد أو المؤسسات؛
- الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضا العملاء بشكل أساسي؛
- تحقيق مستوى ربحية مرض الطموحات مساهمي المصرف؛
- تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء؛
- تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري العامل في المصرف، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل؛
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقا من هوية المصرف؛
- التركيز على تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها الحجر لتأسيس البنك الرقمي؛
- استكمال تطوير القدرات الرقابية والأساليب الإشرافية للمصرف وفقا لأفضل الممارسات، وابتكار المؤشرات الاحترازية ومؤشرات الإنذار المبكر والرقابة عن بعد، وتطوير أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر؛

4. سياسة الجودة لمصرف السلام الجزائر:

يسعى مصرف السلام الجزائر إلى تلبية متطلبات متعامليه وإرضائهم بتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع القوانين الجزائرية والأحكام الشرعية وذلك بتطبيق سياسة الجودة من تبني نظام متناسق على معايير دولية تنسجم معاستراتيجيته.

[1] التقريرالسنوي لمجموعة السلام المصرفية، 2018، ص11،12.

تهدف الاستراتيجية المعتمدة من طرف مصرف السلام الجزائري إلى تحقيق مكانة رائدة في القطاع المصرفي الإسلامي، لأيماننا بأن التميز والاستدامة تعتمد على رغبتنا في الاستجابة بانتظام المتطلبات وتوقعات المتعاملين والأطراف المعنية.

ومن اجل ذلك تم تسطير الاهداف التالية:

- تعزيز الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين والأنظمة السارية المفعول في تنفيذ العملياتالمصرفية؛
- التحكم في المخاطر المرتبطة بمجال الصيرفة وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها؛
- إرضاء المتعاملين وجعلهم محور اهتمامهم؛
- التحسين المستمر في مجال جودة الخدمات بمنتجات وخدمات مبتكرة؛
- تحسين مدة معالجة المعاملات المصرفية؛
- لتحقيق هذه الأهداف، يعمل على دعم جسور التواصل مع متعامليه بتجديد موظفين ومديرين لخدمتهم بالجودة المتوقعة وملتزمين بدعمهم بأداء مهني متميز في كل المستويات ومؤمنين بأن مفتاح نجاح هذا النظام هوالامتثال المبادئ الجودة وأخلاقيات المهنة؛

ثانيا: أهم المؤشرات المالية.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر وذلك على مدى السنوات الأخيرة، ومن بين هذه المؤشرات تطور مجموع الأصول، تمويل العملاء، ودائع العملاء، مصاريفتشغيلية.

1. تطور مجموع الأصول.

وهي العناصر التي يمتلكها البنك، والتي يمكن أن توفر فائدة اقتصادية في المستقبل، حيث تعتبر الأصول كمؤشر للفعالية أو القدرة المالية، فهي تشير إلى النسبة المئوية للأصول، والجدول الموالي يبين تطور حجم الأصول المصرف السلام - الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2019-2022).

الجدول رقم (3): تطور مجموع الأصول(2019-2022).مليون دينار جزائري.

السنوات	2019	2020	2021	2022
إجمالي الأصول	131019	162626	237804	261963

المصدر: مصرف السلام-الجزائر التقرير السنوي (2019-2022)، ص 06-08

من خلال الجدول رقم (03)، نلاحظ أن إجمالي أصول مصرف السلام – الجزائر بلغ في سنة 2019ما قيمته 131,019 مليون دينار جزائري، وارتفع في سنة 2020إلى 162,626مليون دينار جزائري .كما شهد زيادة كبيرة خلال سنة 2021ليصل إلى 237,804مليون دينار جزائري، وواصل هذا النمو في سنة 2022، حيث بلغ إجمالي الأصول 261,963مليون دينار جزائري.

هذا التزايد المستمر في الأصول يبرز قدرة مصرف السلام – الجزائر على تحقيق نمو مالي مطرد، مما يدل على كفاءته في توظيف موارده وتوسيع أنشطته. ويبيّن الشكل البياني المرفق هذا التطور التصاعدي بوضوح على مدار السنوات.

الشكل رقم (2):تطور مجموع الأصول(2019-2022). مليون دينار جزائري.

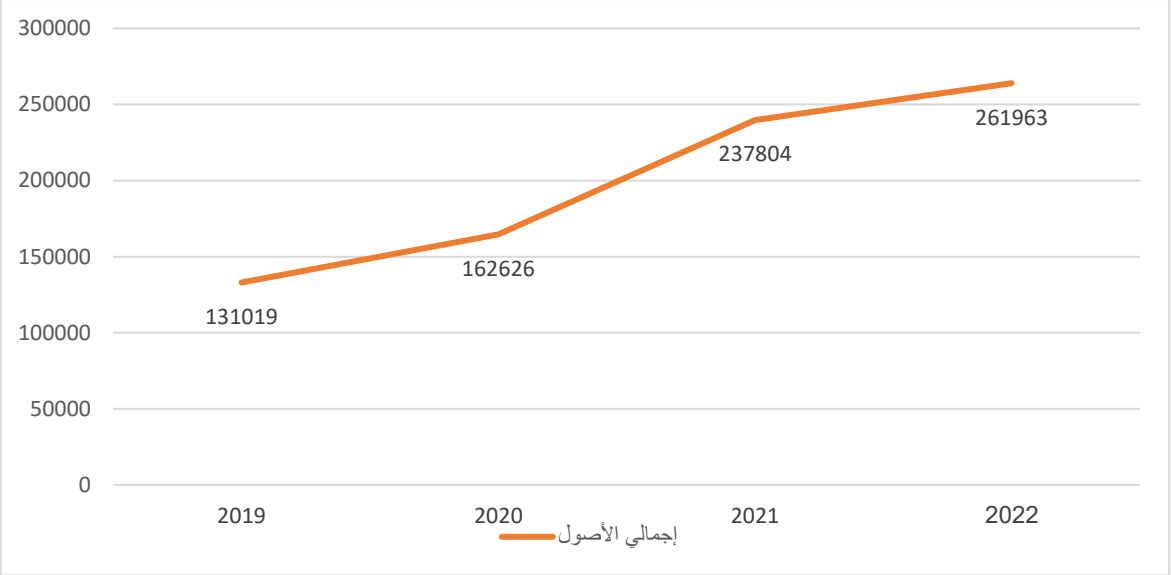

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03)

من خلال المنحنى البياني يتبين لنا أن إجمالي الأصول لمصرف السلام – الجزائر شهد تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الخمس الأخيرة. حيث بلغ في سنة 2018حوالي 110,109مليون دينار جزائري، ثم ارتفع بنسبة 19%ليصل في سنة 2019إلى 131,019مليون دينار جزائري.

وفي سنة 2020، واصل إجمالي الأصول نموه بنسبة 24%ليبلغ 162,626مليون دينار جزائري، تلتها قفزة قوية في سنة 2021، حيث بلغ 237,804مليون دينار جزائري، مسجلًا بذلك أعلى نسبة نمو خلال الفترة بنسبة 46%، ما يعكس توسعًا ملحوظًا في نشاط المصرف وفعالية استراتيجيته المالية.

أما في سنة 2022، فقد بلغ إجمالي الأصول 261,963مليون دينار جزائري، بنسبة نمو تقدّر بـ 10%مقارنة بالسنة السابقة، وهي أقل نسبة نمو تم تسجيلها خلال الفترة، لكنها تظل مؤشراً إيجابياً على استمرارية التوسع وإن كان بوتيرة أقل.

يعكس هذا الاتجاه العام قدرة مصرف السلام – الجزائر على تعزيز قوته المالية بشكل مستمر، مما يمنحه مرونة أكبر في مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية، ويُعزّز من إمكانياته الاستثمارية واستدامته في السوق المصرفي.

تطورحجم تمويل العملاء (2018-2022):

لاحظنا في السنوات الأخيرة تطور ملحوظ في حجم تمويل العملاء، حيث سجل مصرف السلام سنة 2018 ما يقدر ب 75340 مليون دينار جزائري، واستمر في الزيادة طيلة السنوات الخمس حيث بلغ سنة 2022 ما حجمه 170759 مليون دينار جزائري، هذا ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (04): تطور تمويلالعملاء (2018-2022). مليون دينار جزائري.

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
تمويل العملاء	75340	93510	99252	150267	170759

المصدر: بنك السلام التقرير السنوي 2018-2022

من خلال الجدول، نلاحظ أن تمويل العملاء الصافي لمصرف السلام بلغ سنة 2018ما قدره 75,340مليون دينار جزائري، وقد استمر في الارتفاع خلال السنوات التالية، ليصل إلى 170,759مليون دينار جزائري بحلول سنة .2022

يعكس هذا التطور التصاعدي في تمويل العملاء النمو المتواصل في نشاطات المصرف، ويُظهر أداءً إيجابيًا في قدرته على تلبية احتياجات العملاء من حيث التمويل.

الشكل البياني التالي يوضح هذا النمو المستمر في تمويل العملاء بين عامي 2018 و2022.

الشكل رقم (03):تطور تمويلالعملاء (2018-2022). مليون دينارجزائري

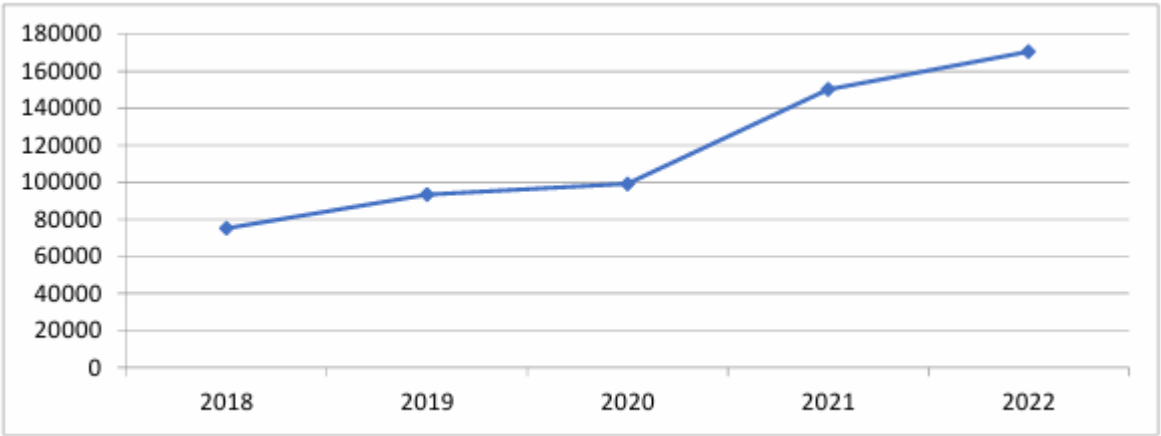

المصدر: بنك السلام التقرير السنوي 2018-2022

يتبين لنا من خلال هذا المنحى البياني رقم (02) أن حجم التمويل الصافي المقدم للعملاء بلغ سنة 2018 ما قيمته 75340 مليون دينار جزائري، وتزايد في السنة الموالية بمقدار 93510 مليون دينار جزائري وذلك بنسبة 24%، ليصل إلى 99252 مليون دينار جزائري خلال سنة 2020 أي تزايد بنسبة 6% وهي أقل نسبة سجلت خلال الخمس سنوات، أما في سنة 2021 استمر في التزايد ليبلغ 150267 مليون دينار جزائري أي حقق نسبة تزايد تقدر ب 51% وهي أعلى نسبة سجلت خلال الخمس سنوات، واستمر في التزايد إلى أن وصل إلى 170759 مليون دينار جزائري وهذا بنسبة 14%.

2. تطوروداائع العملاء :

تشكل الودائع مصدرا مهما للبنوك، لذلك تحرص هذه الأخيرة على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، وبغرض تتبع تطور حجم الودائع في مصرف السلام - الجزائر سنحاول تحليل وتفسير التطور حجم الودائع خلال الفترة 2018-2022)، هذا ما سبيته الجدول الموالي.

الجدول رقم (05): تطور ودائع العملاء (2019-2022). مليون دينار جزائري.

السنوات	2019	2020	2021	2022
ودائع العملاء	102405	129320	195031	215076

المصدر بنك السلام لتقرير السنوي (2021-2022) ص 07، 2020/2019، ص07

يبين لنا الجدول رقم (05) تطور إجمالي ودائع العملاء خلال الفترة الممتدة من 2020إلى 2022، حيث نلاحظ أن حجم ودائع العملاء بلغ في سنة 2020ما يقدر بـ 129,320مليون دينار جزائري، وارتفع بشكل ملحوظ في سنة 2021ليصل إلى 195,031مليون دينار جزائري.

واستمر هذا النمو في سنة 2022، حيث بلغت ودائع العملاء 215,076مليون دينار جزائري، مما يعكس ثقة المتعاملين المتزايدة في المصرف واستمرار تطور نشاطه المصرفي.

ويُوضح الشكل البياني التالي هذا النمو المتواصل بشكل مرئي، مما يُبرز ديناميكية المصرف في جذب مزيد من الودائع ودعم استقراره المالي.

الشكل رقم (04): تطور ودائع العملاء (2019-2022). مليون دينار جزائري

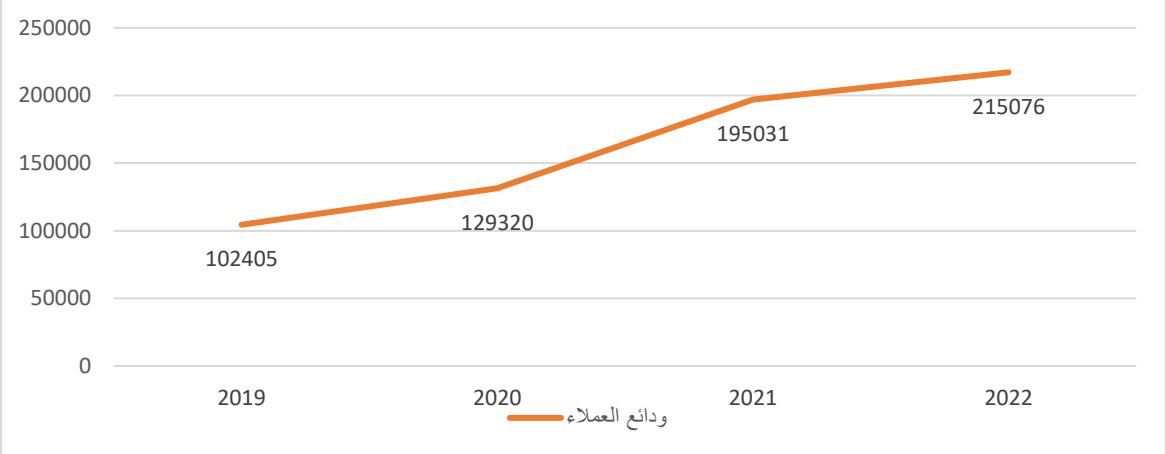

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (05)

من خلال المنحنى البياني، يتبين لنا أن مؤشر حجم ودائع العملاء شهد تطورًا مستمرًا خلال الفترة من 2020إلى 2022 .فقد قُدّر إجمالي الودائع في سنة 2020بـ 129,320مليون دينار جزائري، وارتفع في سنة 2021إلى 195,031مليون دينار جزائري، أي بنسبة نمو تقارب 51%، ما يعكس زيادة قوية في ثقة العملاء.

وفي سنة 2022، واصل المؤشر ارتفاعه ليصل إلى 215,076مليون دينار جزائري، بنسبة نمو تُقدّر بحوالي 10%مقارنة بالسنة السابقة.

هذا التطور الإيجابي في حجم ودائع العملاء يُظهر نجاح مجموعة السلام المصرفية في كسب ثقة المتعاملين وتعزيز مكانتها في السوق المصرفي الجزائري.

تطور المصاريف التشغيلية:

المصاريف التشغيلية هي تلك النفقات المرتبطة بالعمليات اليومية للبنك، وبغرض تتبع تطور حجم المصاريف التشغيلية لمصرف السلام - الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين(2018-2022)، ستحاول تحليل هذا التطور من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (06):تطور المصاريف التشغيلية(2018-2022). مليون دينار جزائري.

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
المصاريف التشغيلية	2548	2941	2687	3320	3811

المصدر: مصرف السلام، التقارير السنوية (2018-2022)

يبين لنا الجدول رقم (06) تطور المصاريف التشغيلية لمصرف السلام خلال الفترة الممتدة ما بين 2018و2022، حيث نلاحظ أن المصاريف التشغيلية عرفت ارتفاعًا في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، إذ بلغت 2,941مليون دينار جزائري، بعد أن كانت 2,548 مليون دينار جزائري في سنة 2018.

وفي سنة 2020، سجّل المصرف انخفاضًا في المصاريف التشغيلية إلى 2,687مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل تراجعًا مقارنة بالسنة السابقة. إلا أن هذا الانخفاض لم يستمر، حيث عادت المصاريف إلى الارتفاع مجددًا خلال سنتي 2021و2022، لتبلغ 3,320مليون دينار جزائري في 2021، ثم 3,811مليون دينار جزائري في 2022.

الشكل البياني التالي يوضح هذا التطور في حجم المصاريف التشغيلية على مدار السنوات الخمس.

الشكل رقم (05):حجم المصاريف التشغيلية (2018-2022). مليون دينار جزائري

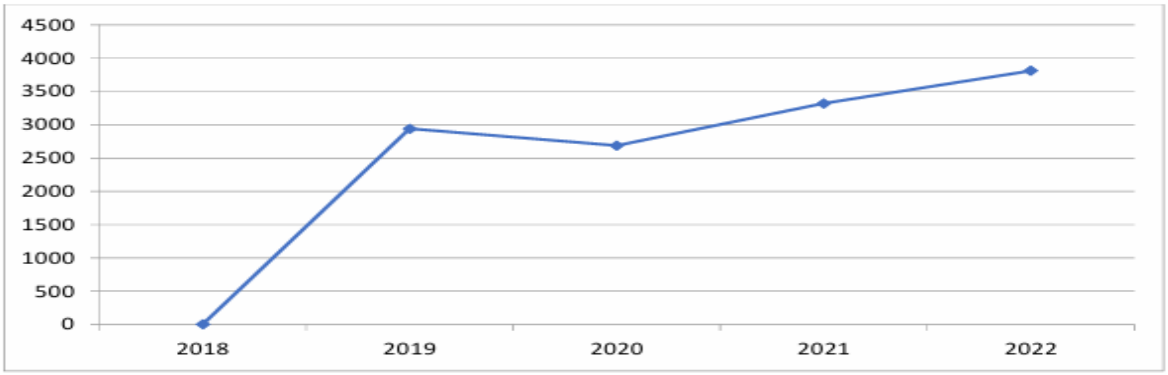

المصدر: مصرف السلام، التقارير السنوية (2018-2022).

من خلال الشكل رقم (05)، يتبين لنا أن مؤشر المصاريف التشغيلية ارتفع خلال السنة الأولى، حيث قدر المبلغ سنة 2018 ب 2548 مليون دينار جزائري، وارتفع بنسبة 15% سنة 2019 ما يعادل مبلغ 2941 مليون دينار جزائري، وبعد ذلك نلاحظ انخفاض في المصاريف التشغيلية سنة 2020 حيث انخفضت إلى2687 مليوندينار جزائري وذلك بنسبة 9%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أزمة جائحة كورونا، ثم شهدت ارتفاعا سنة 2021 بقيمة 3320 مليون دينار جزائري وهذا بنسبة تقدر ب 24% وهي أعلى نسبة سجلت خلال الخمس السنوات، واستمر بالتزايد في سنة 2022 حيث بلغ 3811 مليون دينار جزائري وذلك بنسبة 15%.

ثالثا: تجربة بنك البركة الجزائري.

1. تعريف بنك البركة:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يؤسس في الجزائر تم أنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500000000 موزعة بالتساوي مع مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 في إطار فأنون رقم 11/03 المؤرخ في 26 سبتمبر فالبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات موافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. بعد ذلك تم الرفع من رأس مال البنك إلى 10 مليار دينار طبقا لأوامر مجلس النقد والقرض برفع رأس مال البنوك التجارية قبل سنة 2010 لتصبح مساهمة شركة دلة البركة القابضة الدولية ب 2 مليار دينار أي بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ب 4.8 مليار دينار أي بنسبة 44% يتكون بنك البركة الجزائري من هيئة للرقابة الشرعية فيها 5 أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادي الحائزين على المؤهلات العلمية والخبرة اللازمة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، يتكون مجلس إدارة بنك البركة الجزائري من رئيس المجلس و 11 عضوا .[1]

2. أهداف بنك البركة الجزائري :

- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار البنكي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية.؛
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة؛
- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادي والاجتماعية؛
- تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبفضل العوائد والأخذ بعين الاعتبار القواعد الاستثمارية السليمة؛

3. أهم مراحل تطور بنك البركة الجزائري:

- تأسيس بنك البركة الجزائري سنة 1991؛
- الاستقرار والتوازن المالي للبنك سنة 1994؛
- المساهمة في تأسيس شركة التأمينات البركة والأمان سنة 1999؛
- احتلت المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص سنة 2000؛
- إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد سنة 2002؛
- إنشاء شركة للترقية العقارية دار البركة برأسمال 1.550.000.000 دينار جزائري سنة 2003؛
- زيادة رأسمال البنك إلى 25 مليار دينار جزائري سنة 2006؛
- زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري سنة 2009؛
- إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية (IRFI) سنة 2015؛

[1] بنك البركة الجزائري www.bank-albaraka Dz ، شوهد يوم : 2025/04/30.

- إنشاء شركة للخبرات العقارية SATEC IMMO " برأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري سنة 2015؛
- الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري 2016؛
- زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري سنة 2017؛
- أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي تصنيف Global Finance سنة 2018؛
- من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية سنة 2018 ؛
- من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية سنة 2019؛
- زيادة رابعة لرأسمال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري سنة 2020؛
- تعيين السيد بدر الدين بن فليسي مديرا عاما، خلفاً للسيد حفيظ محمد صديق في جويلية 2023؛
- الحصول على موافقة المدرسة العليا للتكنولوجيا وفتح التسجيلات للعام الدراسي (2023/2024) في جويلية.2023 [1]

4. خصائص بنك البركة:

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات وخصائص تتمثل في:

أ - **بنك مشاركة** : يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرون المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة، وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والمتمولين أو ما تعلق منها بأنشطته المصرفية والاستثمارية والتمويلية .

ب - **بنك مختلط** : بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري، فهو يشكل حالة استثنائية ونادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية والتي يعود أغلبها لرأس المال الخاص إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

ت بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية : يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك والقيم التي أنشئ في ضوئها، أن هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري باعتبار أن كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على الربا .[2]

رابعا: المؤشرات المالية في بنك البركة الجزائر:

أ- تطور مجموع الأصول:

تعتبر المنتجات الادخارية مؤشر جد مهم وفعال لتبيان القدرة المالية لبنك البركة، حيث يمثل الجدول التالي تطور حجم المنتجات الادخارية خلال السنوات 2019-2023

[1] بنك البركة، www.bank-elbaraka Dz شوهد يوم : 2025/04/30.

[2] عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية رسالة الماجستير (غير منشورة، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 100 الجزائر.

الجدول رقم (07): تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائر (2019-2023).مليون دينار جزائري.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الأصول	261568166	287779449	287682429	277002276	309449615

المصدر : بنك البركة، التقرير السنوي 2023

يبين لنا الجدول رقم (07) تطور مجموع الأصول في الفترة الممتدة من 2019-2020)، حيث نلاحظ أن بنك البركة سجل انخفاض من سنة (2021-2022) ، بحيث في 2022 أنخفظ إجمالي المنتجات الادخارية من 287682429 إلى 277003376 مليون دينار جزائري، وبقي في انخفاض مستمر إلى غاية 2022. وفي سنة 2023 شهدت ارتفاع ملحوظ حيث بلغت قيمته 309449615 مليون دينار جزائري.

شكل رقم (06): تطور إجمالي الأصول في بنك البركة الجزائر (2019-2023).

مليون دينار جزائري

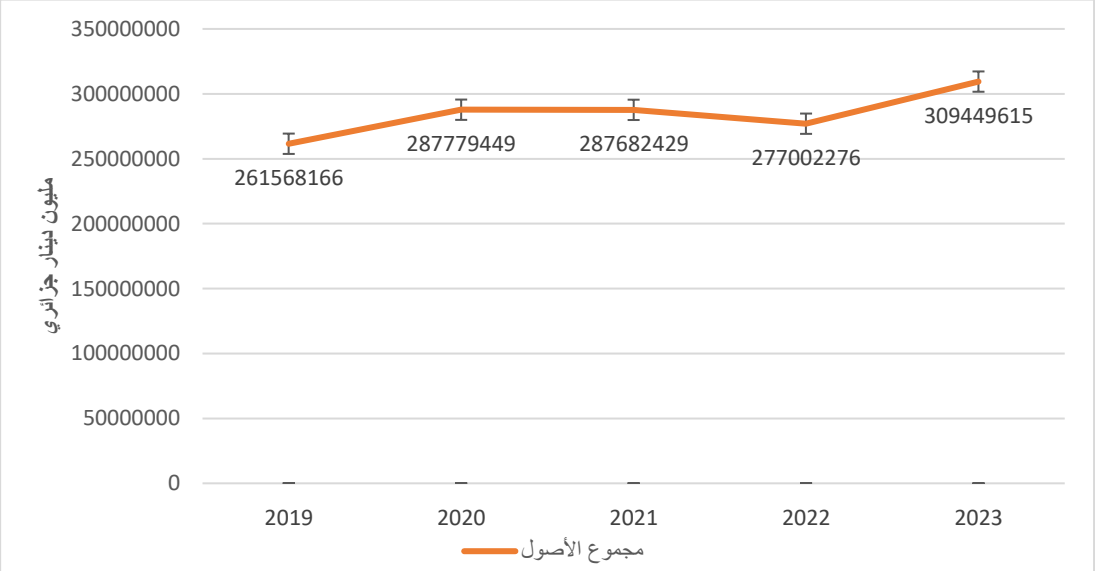

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (07)

يبين الشكل رقم (06) أدائه أن مؤشر حجم الأصول كان منخفضا في السنة 2019 و ارتفعت النسبة تقريبا إلى 287779449 مليون دينارا في سنة 2020 وعرفت انخفاضا للأصول في سنة (2021-2022) أي انخفاض بنسبة 3% مقارنة بالسنة الماضية وفي السنة 2023 عرفت ارتفاعا ملحوظا.

ب - **خارج الميزانية العمومية:** تعتبر خارج الميزانية العمومية من أهم التزامات التمويل في البنوك الإسلامية لذلك تسعى هذه المصارف إلى تصرف حسب حجم التزاماتها وفيما يلي الجدول التالي يوضح تطور خارج الميزانية العمومية في بنك البركة في الفترة (2019-2023)

جدول رقم (08): تطور خارج الميزانية العمومية في بنك البركة (2019-2023).

مليون دينار جزائري

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
حجم الالتزامات	23902201	20773476	11543984	6680646	3643262

المصدر: بنك البركة، التقرير السنوي 2023.

يبين لنا الجدول رقم (08) تطور حجم الالتزامات في بنك البركة الجزائري في الفترة الممتدة من (2019 إلى 2023) بحيث يبين أن حجم الالتزامات شهد انخفاضا تدريجيا في السنوات (2019 إلى غاية 2021) ثم في سنة 2023 شهد انخفاضا ملحوظا بقيمة 3643262 مليون دينار جزائري.

شكل رقم (07):تطور خارج الميزانية العمومية خلال (2019-2023).

مليون دينار جزائري

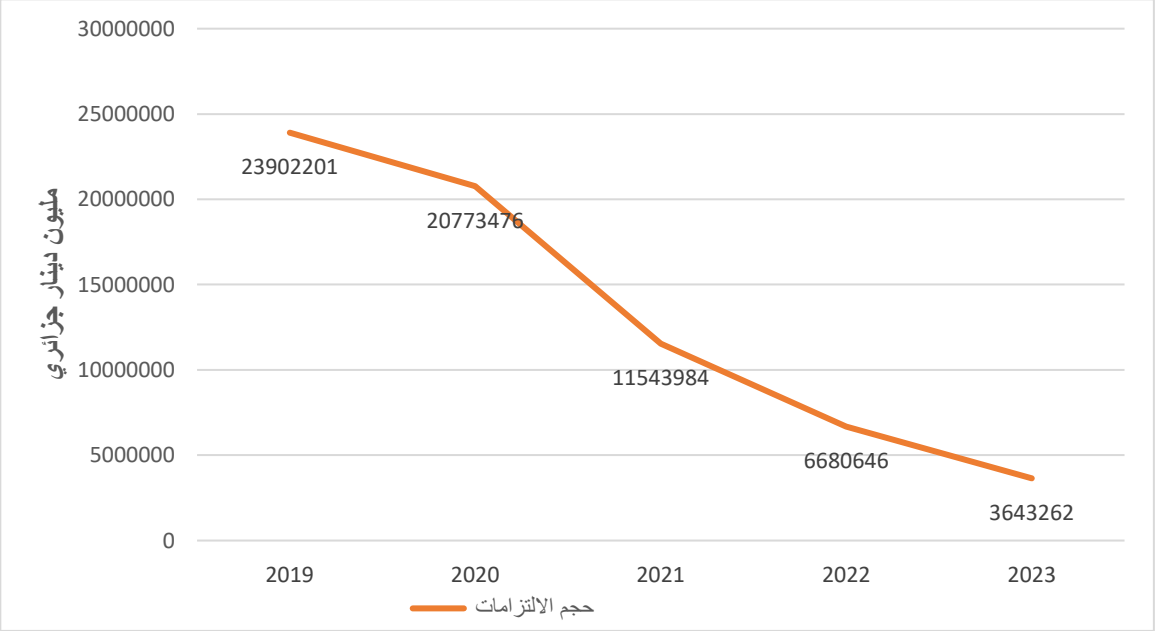

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (08).

من الشكل رقم (07) أعلاه يتضح مؤشر الالتزامات في سنة 2019 كانت 23902201 مليون دينار جزائري شهد ارتفاعا ملحوظ وفي سنة 2020 كانت 20773476 مليون دينار جزائري بدأ بالانخفاض تدريجيا وفي سنة 2021 و 2022 و 2023 شهد انخفاض ملحوظ.

المطلب الثالث: تطور الشبابيك الإسلامية في الجزائر.

شهدت شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر نموا كبيرا وسريعا خاصة في السنوات الثالثة الأخيرة رغم حداثة التجربة وهذا بفضل القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الجدول رقم (09) : تطور نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

البنك	سنة فتح النوافذ اسلامية	عدد الشبابيك الاسلامية	عدد الوكالات
البنك الوطني الجزائري	2020	64 شباك	218
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2021	58 شباك	327
القرض الشعبي الجزائري	2020	مايزيد عن 100 شباك	150

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على مواقع البنوك.

يوضح لنا الجدول رقم (09) البنوك التجارية الخاصة والعمومية والمخول لها مزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية ابتداء من طلبها وإيداعها ملف الترخيص لدى بنك الجزائر، كما يظهر لنا عدد الوكالات المعتمدة لهذه البنوك وتطور عدد الشبابيك الإسلامية على مستواها إلى غاية نهاية عام 2022م، إذ تتصدر البنوك التجارية العمومية القائمة من حيث التوسع والانتشار، إذ بلغت شبابيك البنك الوطني الجزائري نهاية 2022م ما يزيد عن 64 شباكا وذلك في ظرف 24 شهرا فحسب.

تطور نشاط الشبابيك الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري:

في نهاية 2022، تضم شبكة المصارف في الجزائر 1626 وكالة منها 1226 وكالة تابعة للمصارف العمومية و 400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة على مستوى إجمالي وكالات البنوك. نجد 69 وكالة مخصصة حصريا لتمويل الإسلامي نهاية عام 2022 مقابل 58 وكالة مع نهاية عام 2021 من جهتها خصصت البنوك العمومية 10 وكلات للتمويل الإسلامي مع نهاية 2022 بينما وصل عدد الوكالات البنوك الخاصة 59 وكالة، منها 54 وكالة للبنكين المتخصصين في التمويل الإسلامي فقط و 05 وكلات للبنوك التجارية الأخرى.

الجدول رقم (10): المصارف والمؤسسات المالية الناشطة.

السنوات	2020	2021	2022	2023
المصارف	20	20	20	20
البنوك العمومية	06	06	07	07

البنوك الخاصة	14	13	13	13

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع الرسمي لبنك الجزائر

تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها في عام 2023 على النحو التالي : سبعة (07) بـ عمومية وثلاثة عشر (13) بنكا خاصا برأس مال.

الجدول رقم (11): تطور القطاع المصرفي المالي (2020-2023).

السنوت	2020	2021	2022	2023
المصارف	1578	1602	1624	1649
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	53	59	74	88
البنوك العمومية	1188	1201	1225	1249
الوكالات المخصصة الصيرفة الإسلامية	01	02	10	17
البنوك الخاصة	390	401	399	400
الوكالات المخصصة للصيرفة	52	57	64	71
مجموع البنوك والمؤسسات المالية	1674	1697	1720	1746

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير الرسمي للبنك الجزائر 2023.

سجل إجمالي وكالات النظام المصرفي والمؤسسات المالية لسنة 2023، 1746 وكالة مقابل 1720 وكالة في سنة 2022، أي ما يمثل وكالة واحدة لأجل 26690 شخص في 2023 2022 مقابل 26628 شخص في عرفت نسبة السكان العاملين الى شبابيك الوكالات المصرفية تحسنا طفيفا في 2023، ما يعادل شباك مصرفي واحد لكل 8141 شخص في سن العمل مقابل 8238 شخص في 2022. أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فيضم في سنة 2023 4209 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني. أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3189 شخص عامل.

اجمالا، ارتفع عدد وكالات كل من المصارف ومركز الصكوك البريدية إلى 5858 وكالة لتسجل نسبة السكان العاملين إلى الوكالات ارتفاعاطفيفا، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 2291 شخص في 2023 مقابل 2319 شخص في 2022.

مع نهاية 2023 ، ارتفع عدد الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار بنسبة 6,57%، حيث بلغ إجمالي هذه الحسابات 12818657 حساب في 2022 2023تمثل الأشخاص المعنوية نسبة 5% من اجمالي هذه الحسابات 640535) حساب في (2023) في حين ان حصة الأشخاص الطبيعية أكبر، بحيث تمثل 95%من اجمالي الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار (12178122 حساب في 2023

إضافة الى ذلك، سجل عدد الحسابات المصرفية النشطة بالعملة الصعبة 4673292 حساب في سنة 2023 مقابل 4410449 حساب في سنة2022، ما يمثل ارتفاعا يقدر بحوالي 5.96%. تمثل حسابات الأشخاص المعنوية نسبة 0.73% من اجمالي هذه الحسابات 34192 حساب مسجل في 2023 أما الأشخاص الطبيعية فتمثل نسبة 99%من اجمالي الحسابات (100) 4639 حساب مسجل2023

في الأخير، يعرف مستوى المصرفية، ممثلا بعدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى المصارف حسابات نشطة بالدينار وبالعملة الاجنبية ولدى مركز الصكوك البريدية، تطورا طفيفا في سنة 2023، يقدر بحوالي 3,41 حساب للفرد في سن العمل، مقابل 3,26 حساب في سنة 2021.

المبحث الثاني: تطور سوق الادخار في الجزائر.

شهد سوق الادخار في الجزائر تطورات ملحوظة على مر السنوات، حيث لعب دورا مهما في دعم النمو الاقتصادي وتمويل التنمية.

المطلب الأول: تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف الجزائرية.

سجلت الموارد المجمعة من طرف المصارف في الجزائر، تطورا ملحوظا حيث لعبت دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي، حيث ازدادت قدرة المصارف الجزائرية على جمع الموارد من خلال الودائع والاستثمارات وهو ما يساهم في دعم المشاريع الاقتصادية وتحفيز النمو.

أولا: تطور إجمالي الودائع تحت الطلب في النظام المصرفي الجزائري.

سجلت الودائع تحت الطلب التي تم جمعها في النظام المصرفي الجزائري سنة 2023 ما قيمته 6134.5 انخفاضا عن سنة 2022 بقيمة 82.2 مليار دج، وفيما يلي الجدول الذي يبين ذلك:

الجدول رقم 12: تطور إجمالي الودائع تحت الطلب خلال (2019-2023).

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المصارف العمومية	3456,3	3270,4	4152,2	5104,8	4945,9
المصارف الخاصة	856,8	888,7	1064,1	1111,9	1188,6
الودائع تحت الطلب	4 313,0	4159,1	5216,3	6216,7	6134,5

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن الودائع تحت الطلب خلال الفترة من 2019 إلى 2023 تطورًا ملحوظًا يعكس تغيرات في سلوك الأفراد والمؤسسات وثقتهم في الجهاز المصرفي. فقد بدأت هذه الودائع في المصارف العمومية من مستوى 3456.3 مليار دينار سنة

2019، لتشهد تراجعًا طفيفًا في 2020، ثم قفزة قوية في 2021 و2022، قبل أن تسجل انخفاضًا محدودًا سنة 2023، ما يوحي بمرحلة استقرار نسبي بعد سنوات من النمو المتسارع.

أما المصارف الخاصة، فعرفت بدورها نموًا تدريجيًا وثابتًا، حيث ارتفعت ودائعها من 856.8 مليار دينار في 2019 إلى 1188.6 مليار دينار في 2023، دون تسجيل أي تراجع، وهو ما يدل على تعزيز تدريجي للثقة في هذا النوع من المؤسسات، رغم استمرار هيمنة القطاع العمومي على الجزء الأكبر من السيولة البنكية، والشكل الموالي يبين تطور اجمالي الودائع تحت الطلب:

الشكل رقم 08: تطور إجمالي الودائع تحت الطلب خلال (2019-2023)

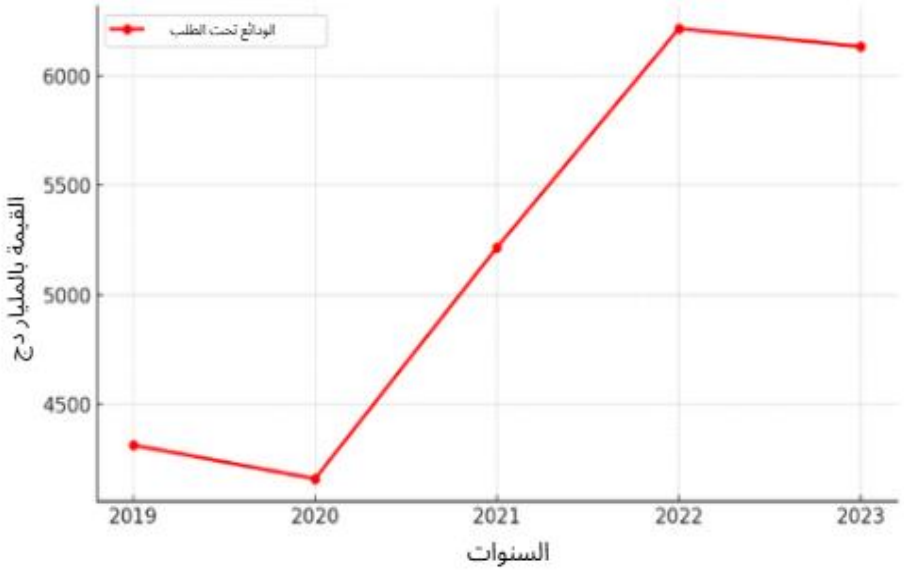

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (12).

إذا من خلال المنحنى نسجل ، ارتفع إجمالي الودائع تحت الطلب من 4313 مليار دينار سنة 2019 إلى 6134.5 مليار دينار في سنة 2023، وهو ما يعكس تحسنًا عامًا في حجم السيولة المودعة في البنوك، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة. ومع ذلك، فإن الانخفاض المسجل في سنة 2023، ولو كان طفيفًا، يستحق الوقوف عنده، فقد يعكس تحولات اقتصادية أعمق، أو توجهات جديدة في سلوك الأفراد، مثل الميل إلى الاستثمار أو الاحتفاظ بالسيولة خارج المنظومة البنكية.

أولا: تطور إجمالي الودائع لأجل في النظام المصرفي الجزائري.

شهدت الودائع لأجل ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بمقدار قدره 427.1 والجدول التالي يوضح ذلك:**الجدول رقم 13**: تطور الودائع لأجل (2019-2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023

المصارف العمومية	4986,0	5150,6	5775,3	6855,4	7258,4
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	576,5	707,8	800,7	917,5	788,8
المصارف الخاصة	545,5	607,3	687,9	729,6	753,6
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	112,7	137,1	145,4	97,6	103,7
الودائع لأجل	5531,4	5757,8	6463,2	7584,9	8012,0

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر**2023.**

تشير البيانات الخاصة بالودائع لأجل خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2023 إلى منحى تصاعدي واضح، يعكس تطورًا إيجابيًا في سلوك الادخار لدى الأفراد والمؤسسات في الجزائر. فقد بلغت قيمة هذه الودائع حوالي 5531.4 مليار دينار جزائري في سنة 2019، لتواصل ارتفاعها تدريجيًا عامًا بعد عام، وتصل إلى 8012.0 مليار دينار جزائري في سنة 2023.

هذا التزايد المستمر يعكس عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية هامة. فمن جهة، يمكن أن يدل على تزايد ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الجهاز المصرفي الوطني، خاصةً في ظل الاستقرار النسبي الذي شهده القطاع المالي خلال هذه السنوات. كما قد يشير إلى تحسن في الثقافة المالية لدى المواطنين، واتجاههم نحو استثمار أموالهم في شكل ودائع لأجل، لما توفره من فوائد وعوائد مالية مستقرة مقارنة بالاحتفاظ بالسيولة النقدية أو وضعها في ودائع تحت الطلب.

من جهة أخرى، يمكن أن يكون هذا الارتفاع ناتجًا عن تراجع فرص الاستثمار المباشر أو ضعف السوق المالي، مما يدفع الأفراد والمؤسسات إلى تفضيل الادخار البنكي كخيار آمن. كما أن السياسات التحفيزية التي قد تكون انتهجتها بعض البنوك، مثل رفع معدلات الفائدة على الودائع لأجل أو تسهيل الإجراءات، من شأنها أن تكون عاملاً محفزًا لهذا النمو.

باختصار، يعكس تطور الودائع لأجل خلال هذه الفترة حالة من التحسن في المناخ المالي العام، ويُعد مؤشرًا إيجابيًا يمكن البناء عليه من أجل تطوير سياسات مالية أكثر نجاعة تعزز من دور الادخار في تمويل الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 14: تطور الودائع كضمان (2019-2023).

مليار دينار جزائري

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المصارف العمومية	635.2	690,6	635,5	609,4	607,8
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	5,6	1,6	6,4	4,6	9,5
المصارف الخاصة	159,9	148,5	170,0	119,4	162,7

بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	14,5	9.6	4,6	2,0	5,1
الودائع كضمان	795,0	839,1	805,4	728,8	770,5

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023.

الشكل رقم 09: تطور الودائع كضمان خلال (2019-2023):

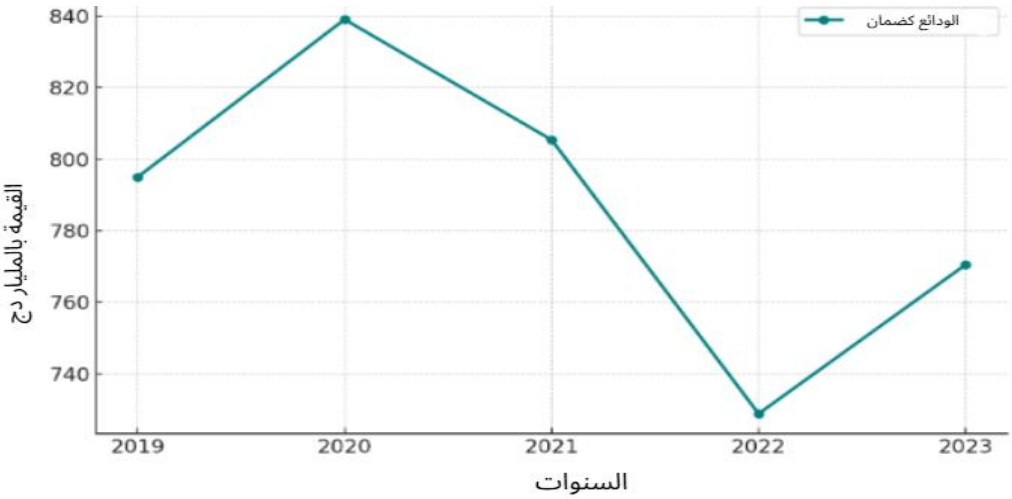

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (14).

عرفت الودائع كضمان خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 تذبذباً واضحاً يعكس ديناميكية الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد. ففي سنة 2019، بلغت هذه الودائع 795.0 مليار دج، ثم سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2020 لتصل إلى 839.1 مليار دج، وهو ما يمكن تفسيره بتزايد لجوء المؤسسات والأفراد إلى التمويل بضمان في ظل ظروف الجائحة وعدم الاستقرار الاقتصادي، حيث مثلت هذه الودائع شكلاً من أشكال الحماية لكل من البنوك والعملاء. غير أن هذا المنحى التصاعدي لم يستمر، إذ بدأت قيمة الودائع كضمان في التراجع التدريجي، حيث انخفضت إلى 805.4 مليار دج في 2021، ثم إلى أدنى مستوى لها في 2022 بـ728.8 مليار دج، وهو ما قد يعكس تقلصاً في النشاطات الاقتصادية أو تحسناً نسبياً في الوضع المالي للمؤسسات مما خفف من الحاجة إلى الضمانات. وفي عام 2023، سُجل تحسن طفيف لترتفع إلى 770.5 مليار دج، وهو ما قد يدل على عودة تدريجية للثقة في الاقتصاد، أو إعادة تفعيل لآليات التمويل بضمان في ظل استقرار نسبي، دون بلوغ مستوى ما قبل الأزمة. يعكس هذا المنحى أهمية هذه الودائع كمؤشر غير مباشر لحالة السوق الائتماني ومدى اعتماد المتعاملين على آليات التمويل المعززة بالضمانات.

المطلب الثاني: تطور الودائع المجمعة حسب القطاعات المؤسساتية.

سجلت الودائع المجمعة تحت طلب من المؤسسات والهيئات العمومية أكبر قيمة لها خلال سنة 2023 مقارنة بالسنوات السابقة بحيث يقدر بـ 2879.8 مليار دينار حسب الجدول الموالي.

الجدول رقم 15: تطور الودائع المجمعة تحت الطلب (2019-2023). مليار دينار جزائري

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسات والهيئات العمومية الاخرى	2035.9	1674.0	2426.7	3042.7	2879.8
المؤسسات الخاصة	1266.6	1408.1	1545.1	1797.4	1888.6
الأسر والجمعيات	562.1	620.1	671.0	763.1	882.8
اخرون	448.4	456.9	573.5	613.5	483.2
الودائع تحت الطلب	4313.0	4159.1	5216.3	6216.7	6134.5

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023.

شهد إجمالي الودائع تحت الطلب نموًا ملحوظًا بين عامي 2019 و2022، حيث ارتفع من 4313مليونًا إلى ذروته في 2022بـ 6216.7 مليونًا، قبل أن يسجّل انخفاضًا طفيفًا في عام 2023 ليبلغ 6134.5مليونًا.

- المؤسسات والهيئات العمومية كانت أكبر مساهم في الودائع طوال الفترة، وسجّلت أعلى قيمة لها في 2022 (3042.7 مليونًا)، ثم تراجعت قليلًا في 2023.
- المؤسسات الخاصة والأسر والجمعيات أظهرتا نموًا مستمرًا طوال السنوات الخمس، مما يعكس زيادة في السيولة أو النشاط الاقتصادي لدى هذه الفئات.

- فئة "آخرون "ظلت مساهمتها متقلبة، دون اتجاه واضح، مع أعلى قيمة في 2022 (613.5 مليونًا).

بشكل عام، يُظهر الجدول اتجاهًا تصاعديًا في الودائع يعكس ثقة متزايدة في النظام المصرفي، خاصة من قبل القطاع الخاص والأسر، مع ملاحظة تراجع طفيف في 2023 قد يرتبط بظروف اقتصادية أو مالية معينة.

الجدول رقم 16: تطور الودائع المجمعة لأجل (2019-2023).

مليار دينار جزائري

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسات والهيئات العمومية الاخرى	1639.2	1516.8	1762.7	2420.6	2568.3
المؤسسات الخاصة	491.2	608.2	762.4	910.7	712.6
الأسر والجمعيات	3369.5	3595.5	3890.7	4189.3	4669.5
اخرون	31.5	37.3	47.4	64.4	61.7
الودائع لأجل	5531.4	5757.8	6463.2	7584.9	8012.0

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023.

شهدت الودائع لأجل نموًا مستمرًا خلال الفترة من 2019إلى 2023، حيث ارتفعت من 5531.4مليونًا في 2019 إلى 8012.0مليونًا في 2023، مما يعكس تزايد ثقة المودعين في الادخار طويل الأجل.

- الأسر والجمعيات شكّلت دائمًا النسبة الأكبر من هذه الودائع، مع ارتفاع ملحوظ من 3369.5مليونًا في 2019 إلى 4669.5 مليونًا في 2023، ما يدل على توجّه متزايد من الأفراد نحو الادخار على المدى المتوسط أو الطويل.
- المؤسسات والهيئات العمومية سجّلت بدورها ارتفاعًا تدريجيًا، وبلغت ذروتها في 2023 بـ 2568.3مليونًا، مما يدل على إدارة مالية أكثر تحفظًا أو توجه نحو تثبيت الأموال.
- المؤسسات الخاصة شهدت نموًا حتى 2022، ثم تراجعت في 2023 إلى 712.6مليونًا، وقد يشير ذلك إلى تحوّل نحو سيولة أكبر أو استثمار في قنوات أخرى.

- فئة "آخرون "بقيت مساهمتها محدودة جدًا، مع ارتفاع طفيف على مدار السنوات.

من خلال الجداول رقم 15.16 نبين حجم الودائع المجمعة حسب القطاعات الموسساتية والمتمثلة في الموسسات والهيئات العمومية الموسسات الخاصة ، الاسر والجمعيات واخرون والخاصة بالودائع لأجل والودائع تحت الطلب والمنحنيات التالية

تبين حجم الودائع المجمعة حسب المؤسسات والهيئات العمومية والمؤسسات الخاصة والأسر والجمعيات.

الشكل رقم (10): تطور الودائع المجمعة في المؤسسات والهيئات العمومية.

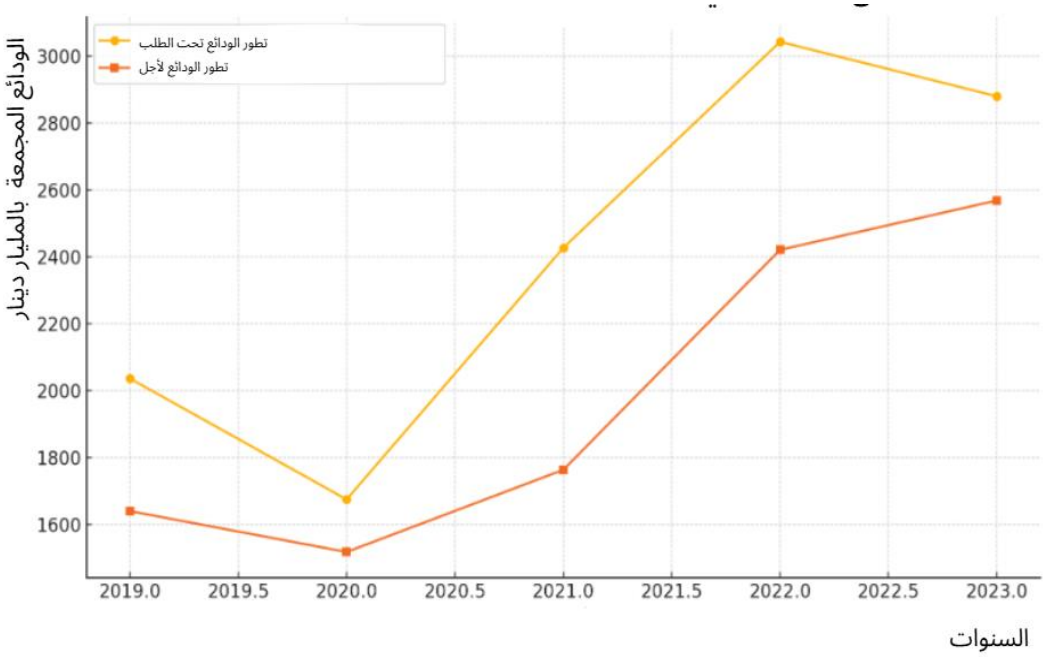

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (16).

أ. الودائع تحت الطلب:

شهدت هذه الودائع تقلبًا ملحوظًا، إذ انخفضت من 2035.9مليار دينار في 2019 إلى أدنى مستوى لها سنة 1674.0) 2020 مليار دينار وهو ما قد يُفسّر بتداعيات جائحة كوفيد-19 وما صاحبها من ضغوط مالية على المؤسسات العمومية، حيث اضطرت العديد منها إلى سحب أموالها لمواجهة الالتزامات الطارئة.

ابتداءً من سنة 2021، بدأت هذه الودائع في التعافي، حيث قفزت إلى 2426.7مليار دينار، ثم إلى 3042.7مليار دينار في 2022، وهو أعلى مستوى في السلسلة الزمنية، مما قد يشير إلى استعادة الثقة في النظام المالي، أو إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري المؤقت للمؤسسات. في سنة 2023، لوحظ تراجع طفيف إلى 2879.8مليار دينار، لكنه لا يزال أعلى بكثير من مستويات 2019، ما يدل على استقرار نسبي.

ب. الودائع لأجل :

تميزت هذه الودائع باستقرار أكبر نسبياً مقارنة بالودائع تحت الطلب، لكنها بدأت من مستوى أدنى بلغ 1639.2مليار دينار في 2019، ثم سجلت انخفاضًا بسيطًا في 2020 إلى 1516.8مليار دينار، وهو ما يتماشى مع التوجه العام للتقشف خلال الجائحة.

من 2021 فصاعدًا، بدأت هذه الودائع في الارتفاع بشكل تدريجي، حيث بلغت 1762.7مليار دينار، ثم 2420.6مليار دينار في 2022، لتنتهي عند 2568.3مليار دينار في 2023، مما يشير إلى توجّه المؤسسات نحو الاستثمارات البنكية طويلة الأجل، وهو ما قد يعكس وفرة في السيولة أو استقرارًا ماليًا نسبيًا.

الشكل رقم (11):تطور الودائع المجمعة في المؤسسات الخاصة.

مليار دينار جزائري

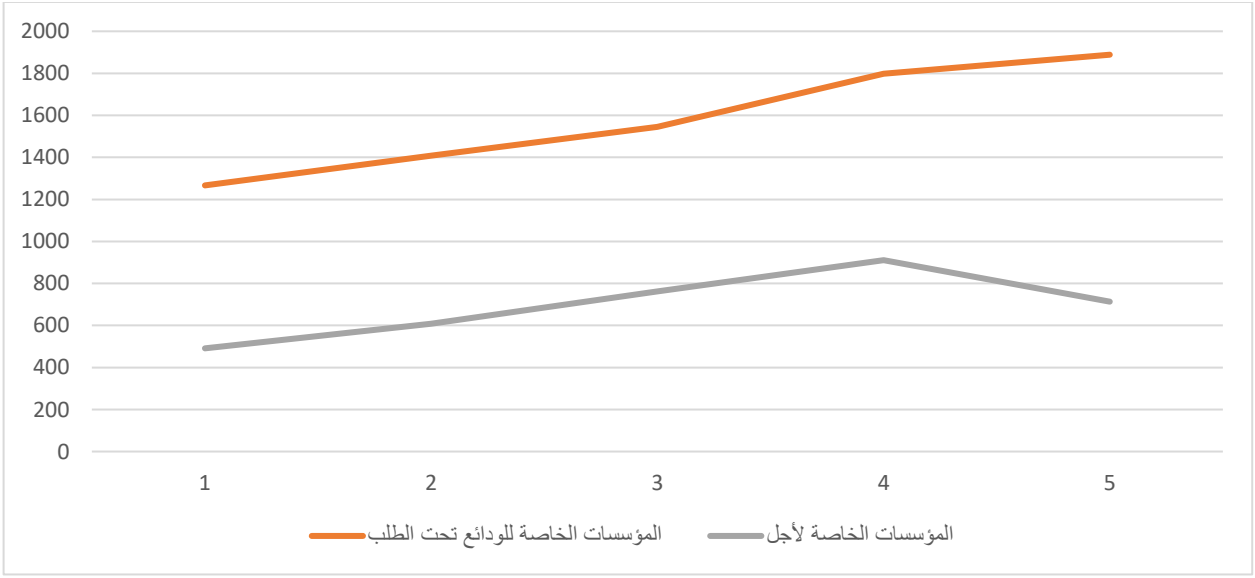

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول (16).

يعكس المنحنى البياني لتطور الودائع المجمعة في المؤسسات الخاصة خلال الفترة (2019-2023) تحولًا ملحوظًا في توجه هذه المؤسسات نحو تفضيل السيولة، حيث ارتفعت الودائع تحت الطلب بشكل متواصل، مما يدل على سعيها لمزيد من المرونة في إدارة أموالها. في المقابل، سجلت الودائع لأجل ارتفاعًا تدريجيًا حتى عام 2022، ثم شهدت تراجعًا في 2023، وهو ما قد يشير إلى تراجع جاذبيتها نتيجة انخفاض العوائد أو تغير في الاستراتيجية المالية للمؤسسات الخاصة. يعكس هذا التوجه عمومًا تنامي الحذر المالي والاعتماد على أدوات أكثر مرونة.

1. تطور الودائع المجمعة من الأسر والجمعيات

سجلت الودائع لأجل أعلى مستوى لها من الأفراد والجمعيات بقيمة 4669.5 مليار دينار في حين شهدت انخفاض في الودائع تحت الطلب بـ 882.8 مليار دينار خلال سنة 2023 حسب مايوضحه المنحنى:

الشكل رقم (12) : تطور الودائع المجمعة من الأسر والجمعيات

مليار دينار جزائري

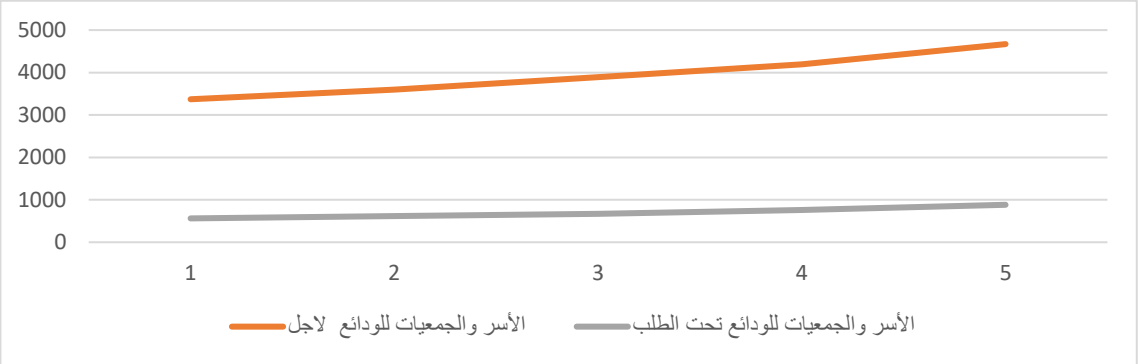

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (16).

يُظهر المنحنى البياني لتطور الودائع المجمعة من الأسر والجمعيات خلال الفترة (2019-2023) اتجاهًا تصاعديًا في كل من الودائع لأجل وتحت الطلب، مع تفوق واضح ومستمر للودائع لأجل من حيث الحجم. يعكس هذا التوجه ثقة هذه الفئة في الادخار طويل الأجل، ربما بدافع من استقرار العوائد أو ضعف الحاجة للسيولة الفورية. في المقابل، تسجل الودائع تحت الطلب نمواً بطيئاً لكنه مستمر، ما يشير إلى وجود نسبة من الأفراد والجمعيات يفضلون الاحتفاظ بسيولة فورية لمواجهة النفقات الطارئة أو للاستخدام السريع. يُظهر المنحنى بشكل عام ميلاً نحو الاستقرار المالي والتخطيط طويل الأجل لدى الأسر والجمعيات.

2. مساهمة إجمالي الودائع المجمعة:

الجدول رقم 17: مساهمة إجمالي الودائع المجمعة (2019-2023): مليار دينار جزائري

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الودائع المجمعة	9844.5	9916.9	11679.5	13801.6	14146.5

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023.

الشكل رقم (13) : مساهمة إجمالي الودائع المجمعة (2019-2024).

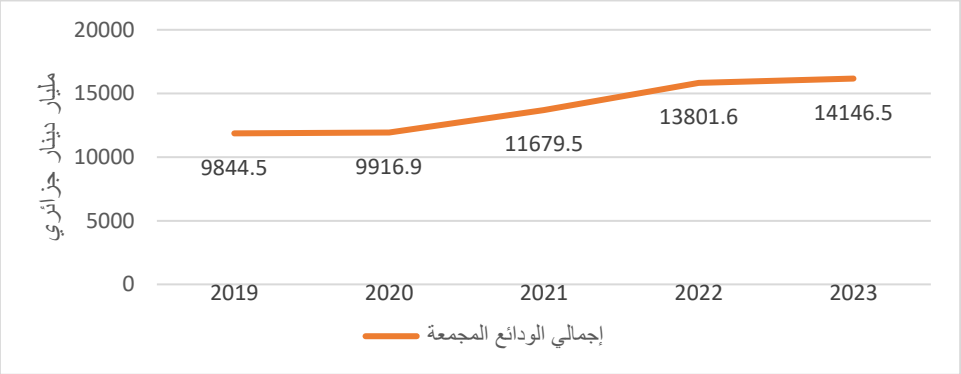

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (17).

يُظهر الرسم البياني أعلاه تطور إجمالي الودائع المجمعة خلال الفترة من 2019 إلى 2023. يتضح من البيانات أن هناك نمواً تدريجياً في حجم الودائع عبر السنوات. فقد حافظت الودائع على استقرار نسبي بين عامي 2019 و2020، ثم بدأت في الارتفاع بشكل ملحوظ ابتداءً من عام 2021، لتسجل زيادة واضحة في عامي 2022 و2023، حيث تجاوزت 14,000 مليار دينار جزائري في نهاية الفترة. يعكس هذا النمو تحسناً في الثقة الاقتصادية أو زيادة في المدخرات، وربما تأثيرات سياسات مالية إيجابية خلال تلك الفترة.

وفي مايلي الجدول الذي يبين نسبة مساهمة مختلف القطاعات في اجمالي الموارد المجمعة خلال سنة 2023:

الجدول رقم (18): نسبة مساهمة مختلف القطاعات في اجمالي الموارد المجمعة (2019-2023).

مساهمة القطاعات	مؤسسات وهيئات عمومية	مؤسسات خاصة	أسر وجمعيات
نسبة مساهمة الودائع لأجل	18.15%	05.03%	33%
نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب	20.35%	13.35%	6.24%

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023.

الشكل رقم (14) نسبة مساهمة مختلف القطاعات في إجمالي الموارد المجمعة.

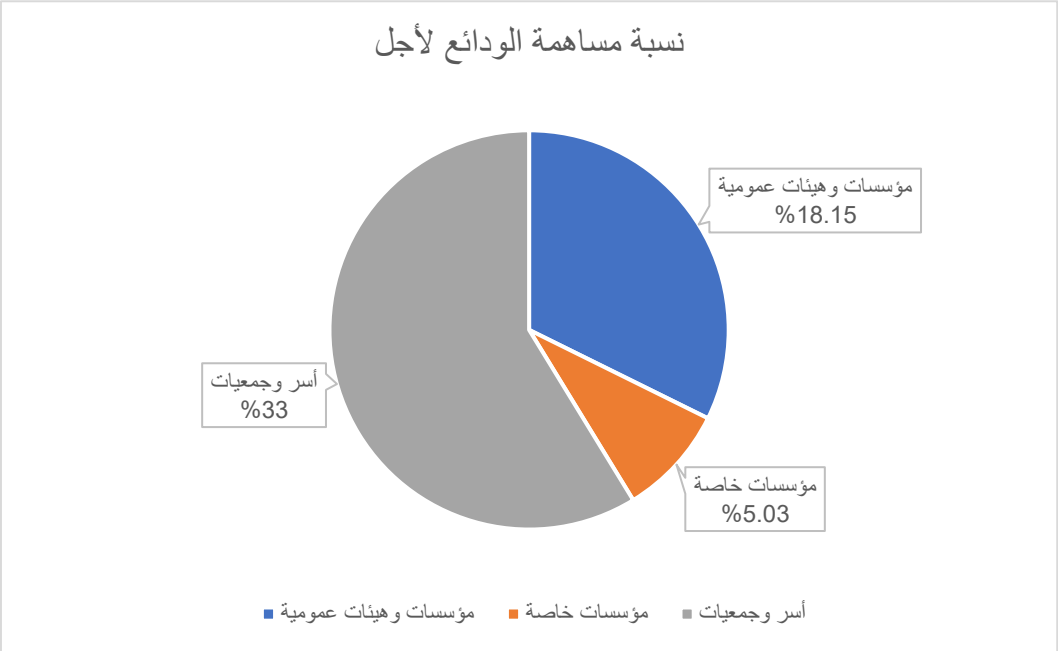

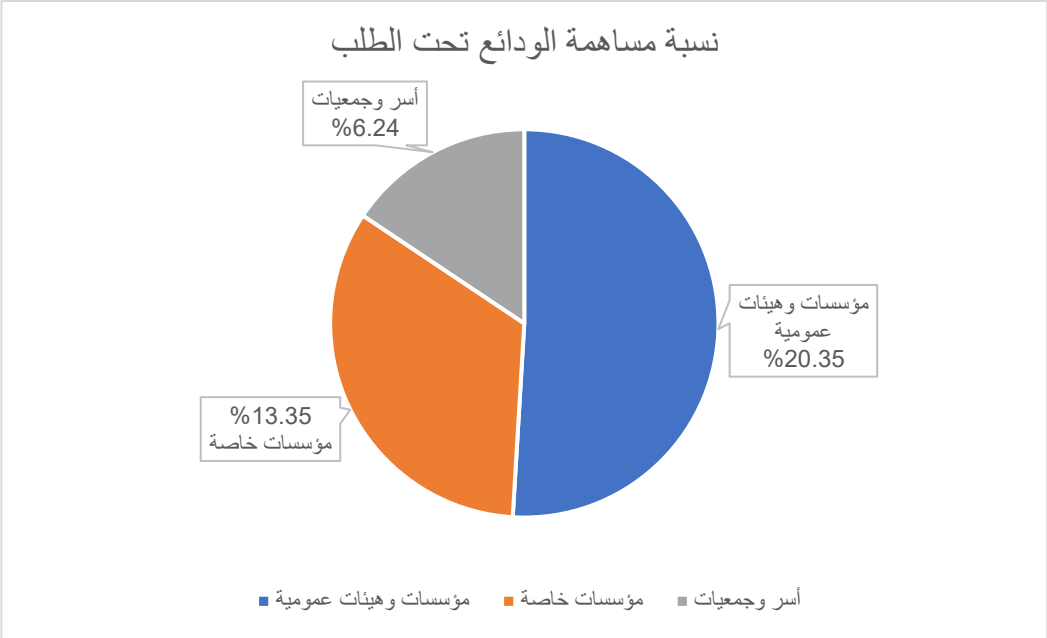

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الجدول رقم (18).

تعكس الرسوم البيانية أعلاه توزيع نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الودائع لأجل وتحت الطلب.

فيما يخص الودائع لأجل، تبيّن أن الأفراد والجهات غير المصرفية يشكلون النسبة الأكبر من هذه الودائع بنسبة 33، تليهم المؤسسات وهيئات عمومية بنسبة 18.15%، في حين تسهم المؤسسات الخاصة بنسبة أقل بلغت 5.03%فقط. يشير هذا إلى اعتماد أكبر على ودائع الأفراد في هذا النوع من الحسابات، ربما بسبب توجه الأفراد للاستثمار طويل الأجل أو الادخار.

أما بالنسبة للودائع تحت الطلب، فإن المؤسسات والهيئات العمومية تستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة 20.35%، مما يعكس اعتماد هذه الجهات على السيولة الفورية. وتشارك المؤسسات الخاصة بنسبة 13.35%، في حين يسهم الأفراد والجهات الأخرى بنسبة أقل بلغت 6.24%، مما يدل على أن الأفراد يحتفظون بجزء أقل من أموالهم في حسابات تحت الطلب مقارنة بالمؤسسات.

بشكل عام، يُظهر التوزيع تبايناً في توجهات القطاعات المختلفة في استخدام أدوات الإيداع وفقاً لاحتياجاتها من السيولة والادخار.

المبحث الثالث: مساهمة الصيرفة الإسلامية في اجمالي الموارد المجمعة في الجزائر.

شهدت مساهمة الصيرفة الإسلامية في اجمالي الموارد المجمعة في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة بعد فتح الشبابيك الإسلامية منذ سنة 2018 وهي في تطور مستمر الى غاية 2023 بينما كانت المساهمة خلال سنة 1991 الى غاية 2008 مساهمة ضئيلة بحيث كانت تقتصر على بنك البركة فقط.

المطلب الأول: تطور اجمالي مساهمة حجم الصيرفة الإسلامية في الادخار.

الجدول رقم (19): مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقطاب المدخرات المصرفية. الوحدة مليار دج

السنوات	1991	2008	2018	2020	2021	2022	2023
حجم الصيرفة الإجمالية	201.05	5161.8	10922.7	10756.0	12484.9	14530.4	14903.1
حجم الصيرفة الإسلامية	0.261	59.902	309.427	340	442.1	546.7	623.83
مساهمة الصيرفة الإسلامية	%0.12	1.16%	2.83%	3.16%	3.54%	3.76%	4.18%

المصدر: تقارير بنك الجزائر للفترة (2009_2023). بنك الجزائر، هيكلالودائع المصرفية لعام 2023 الموقع الإلكتروني-https://www.bank-of-algeria.dr تاريخ الاطلاع: 2025/04/24.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الصيرفة الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات في تطور ملحوظ ومستمر منذ بداية ظهورها إلى غاية 2023م، إذ قدرت نسبة مساهمتها في إجمالي الودائع المصرفية عام ظهورها ب 0.12% أين كان ينشط بنك البركة الجزائري فحسب بعدها ارتفعت هذه النسبة إلى 1.16% عام 2008م عند ظهور مصرف السلام كمصرف ثاني يعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، بعدها نلاحظ الارتفاع المستمر والمعتبر المساهمة الودائع المصرفية الإسلامية في إجمالي الودائع والتي وصلت إلى 4.18% لعام 2023م ضمن مرحلة الانفتاحالثاني والتي ساهمت فيه النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية بما قدر ب 13.91%، وهو ما يؤكد على أن هذه الأخيرة لها القدرة التامة في استقطاب المزيد من المدخرات وبالخصوص عند تحليل مساهمتها في استقطاب الودائع الادخارية والجارية، والذي تظهر لنا مدى كفاءتها وقدرتها على تضمين المزيد من الأفراد الذين يحجمون عن التعاملات المصرفية لمعتقدات دينية، كما تبرز سمعة المصارف العمومية الجزائرية وثقل حصتها التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية.

المطلب الثاني: مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في الادخار.

إن الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الادخار الإسلامي، حيث توفر منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أن هذه الشبابيك تساعد في استقطاب المدخرات من الأفراد الذين يفضلون التعامل وفق الضوابط الشرعية، مما يساهم في زيادة الادخار.

أولا : حجم المدخرات التي تم تعبئتها من طرف النو افذ الإسلامية للبنوك العمومية التقليدية:

إن ظهور النوافذ الإسلامية كنوافذ تعمل ضمن إطار قانوني منظم يعد من أهم الحوافز التي تدفع إلى تطوير الصيرفة الإسلامية، وتشجع الأفراد للقيام بمعاملات مالية تتناسب مع معتقداتهم في الآتي سنتطرق من خلال الجدول الموالي إلى تحليل مساهمة النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في جذب المدخرات، وعرض هذه التجربة الجديدة في القيام بذلك بداية من عام 2020م، أين ظهرت أولى النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم تلتها في ذلك باقي البنوك العمومية.[1]

الجدول رقم (20) : حجم الودائع على مستوى النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية .

الوحدة: مليار دج

السنوات	1991	2008	2018	2020	2021	2022	جوان 2023
ودائع مصرف البركة	0.261	55.188	223.995	221.873	228.529	219.387	254.489
ودائع مصرف السلام	_	4.714	85.432	129.320	195..031	215.076	_
نسبة مساهمة البنوك العمومية في الصيرفة الإسلامية	_	_	_	0.81%	4.83%	11.80%	13.97%
مساهمة المصارف الخاصة	_			%99.19	95.17%	88.20%	86.03%
حجم المدخرات في النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية	_	_	_	2.754	21.353	64.510	87.149

المصدر : التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام للفترة (2018_2022) تقارير مجموعة بنك البركة للفترة (2020_2023)

يوضح لنا الجدول رقم 20 تطور حجم المدخرات المصرفية الإسلامية في الجزائر بداية من ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أين كان بنك البركة الجزائري البنك الوحيد الذي ينشط في الساحة المصرفية وذلك عام 1992مأين بلغ حينها حجم المدخرات الإسلامية 0.261 مليار دينار جزائري فحسب بعدها نلاحظ التطور الملحوظ في حجم الودائع على مستوى مصرف البركة أين بلغت حجم المدخرات 55.188 مليار دينار جزائري عززها في ذلك ظهور مصرف السلام عام 2008م لتصبح حجم المدخرات

[1] زينب فيلالي، **افاق جذب المددخرات في ظل انفتاح الجز ائرعلى الصيرفة الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل ددرجة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، 2025، ص 185.

الإسلامية 59.902 مليار دينار جزائري، بذلك أصبحت الساحة المصرفية الجزائرية تزخر بتواجد مصرفين إسلاميين واصلت المدخرات المصرفية الإسلامية تطورها على مستوى المصرفين إلى غاية 2020م أين نلاحظ ظهور النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية والتي بلغت على مستواها المدخرات بما قدر ب 2.754 مليار دينار جزائري بعدها عامي 2021 2022م تطور حجم المدخرات على مستوى النوافذ الإسلامية بشكل كبير إذ انتقل حجم المدخرات من 21.353 مليار دج إلى 64.510 مليار دج بمساهمة إجمالية في الصيرفة الإسلامية الجزائرية قدرت ب 4.83% و 11.80% على التوالي، وهي نسب تؤكد قدرة البنوك العمومية التي تعد البنوك المهيمنة على القطاع المصرفي في جذب المتعاملين كما تؤكد على أن شبكة هذه المصارف قادرة بشكل كبير وفعال في الترويج للصيرفة الإسلامية، واستقطاب المتعاملين الذين يحجمون عن التعاملات المصرفية الربوية بدافع معتقداتهم الدينية واصلت المدخرات المجمعة من طرف النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية ارتفاعها لعام 2023م أين استطاعت هذه الأخيرة تجميع 87.149 مليار دينار جزائري بمساهمة في إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية قدرت ب 13.97%.

والشكل الموالي يوضح مساهمة الصيرفة الإسلامية في اجمالي الموارد المجمعة في الجزائر:

الشكل رقم (15): الدائرة النسبية لجوان 2023.

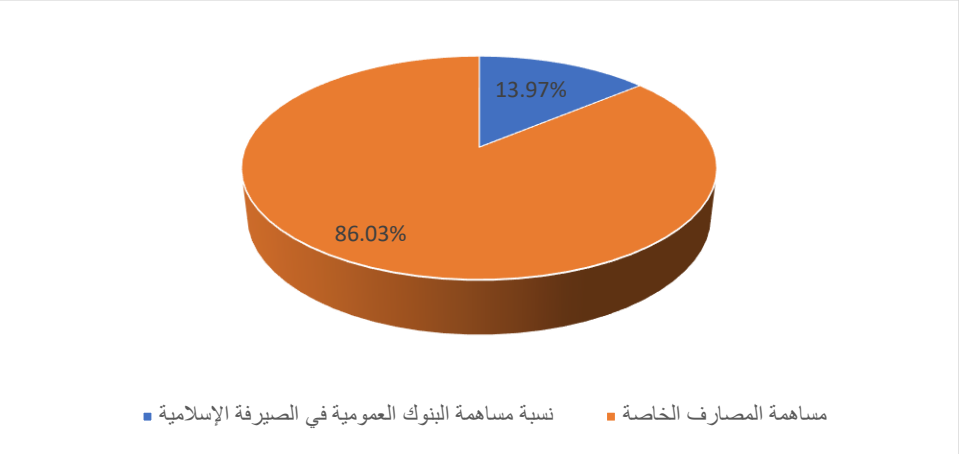

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (20).

يعكس المخطط الدائري لتوزيع حجم الودائع في جوان 2023 النسبة الغالبة للمصادرات الخاصة، والتي بلغت 86.03% من إجمالي حجم الودائع ، مقابل 13.97%فقط لصالح البنوك العمومية في الصيرفة الإسلامية .يوضح هذا التوزيع وجود تركّز كبير في مساهمات القطاع الخاص، مما يشير إلى ريادته في هذا المجال، في حين أن البنوك العمومية ما زالت تلعب دورًا محدودًا في الصيرفة الإسلامية. يعكس هذا الوضع إمّا تحديات في تبنّي الصيغ الإسلامية في البنوك العمومية أو فرصًا مستقبلية لنمو هذا النوع من التمويل ضمن القطاع العام.

ثانيا: مساهمة البنوك العمومية الجزائرية في تعبئة المدخرات الإسلامية:[1]

[1] زينب فيلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

إن دخول البنوك العمومية إلى مجال الصناعة المصرفية الإسلامية وتجميع المدخرات جعلها تطرق باب المنافسة فيما بينها في هذا الإطار. والشكل الموالي يوضح لنا مستوى المنافسة بين جميع المصارف العمومية الجزائرية في مجال تعبئة المدخرات المصرفية الإسلامية.

الشكل رقم 16: المدخرات التي تم تجميعها من قبل كل مصرف عمومي إلى غاية نهاية 2022.

الوحدة مليار دج

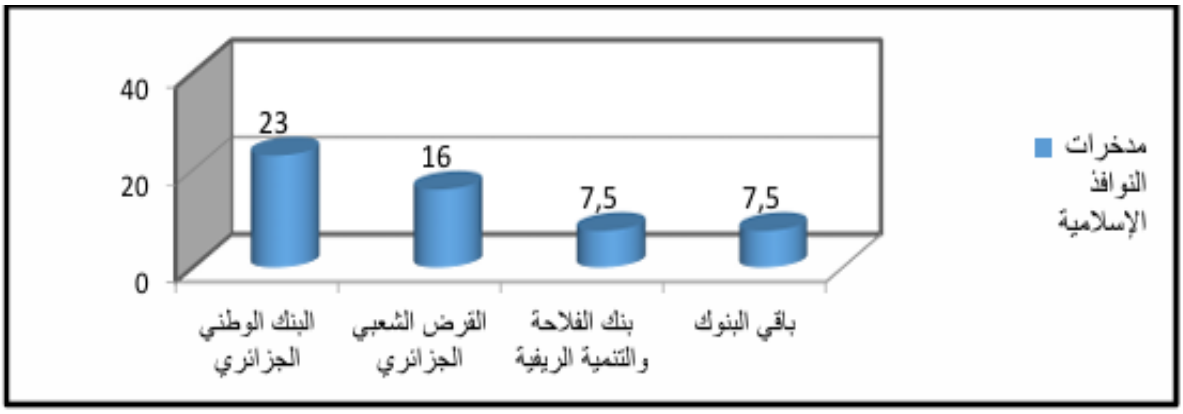

المصدر: مغنية موسوس، وسام صافر، الصكوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 202

يبين لنا الشكل رقم (16)مساهمات مختلف النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في تجميع المدخرات إلى غاية نهاية عام 2022م؛ إذ حسب ما يظهر في الشكل تعد نوافذ البنك الوطني الجزائري أكثر النوافذ جذبا للمدخرات، إذ تمكنت هذه الأخيرة من استقطاب 23 مليار دينار جزائري من مدخرات الأفراد الجزائريين، تلتها في ذلك النوافذ الإسلامية لبنك القرض الشعبي الجزائري والذي ساهم في تجميع 16 مليار دينار جزائري، في حين تمكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المرتبة الثالثة من تجميع ما يقارب 7.5 مليار دينار جزائري، وأخيرا ساهمت باقي البنوك المتمثلة في بنك التنمية المحلية والبنك الخارجي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من تجميع 7.5 مليار دينار جزائري كحجم ودائع إسلامية إجمالية بينهم.

المطلب الثالث: مساهمة الشبابيك الإسلامية في الادخار المحلي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري).

إن للشبابيك الإسلامية دورا مهما في تعزيز الادخار المحلي من خلال تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى استقطاب شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون التعاملات المالية الإسلامية، تم إعتماد هذه الشبابيك في الجزائر كآلية في تمويل الاقتصاد الوطني وفيما يلي تطور الموارد المجمعة في هذه الشبابيك:

1. **تطور الموارد المجمعة حسب القطاع من طرف بنك الوطني الجزائري:**

الجدول رقم (21):تطور الودائع تحت الطلب (جويلية 2023-2024). ألف دينار

السنوات	جويلية 2023	2024	نسبة تطور لـ 2024
المؤسسات الخاصة	55965	143123	% 31.01

الأسر والأفراد	47858	318345	% 68.98
الودائع تحت الطلب	153823	461468	100 %

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023.

الشكل رقم (17): تطور الودائع تحت الطلب بالبنك الوطني الجزائري (BNA).

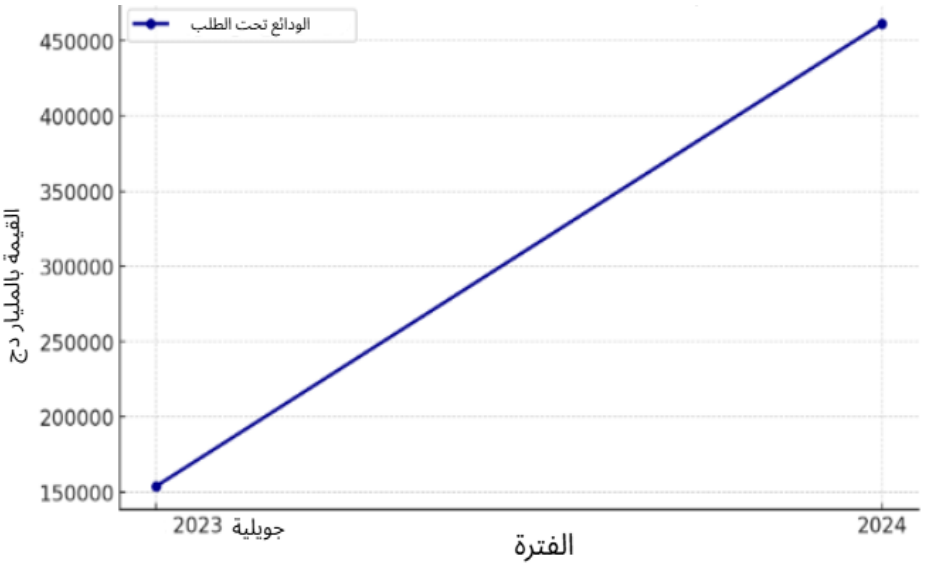

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (21).

يبين الرسم البياني تطور الودائع تحت الطلب بين شهري جويلية 2023 وسنة 2024، موزعة بين المؤسسات الخاصة من جهة، والأسر والأفراد من جهة أخرى. ويلاحظ من خلاله حدوث زيادة ضخمة في إجمالي هذه الودائع، حيث ارتفعت من 153,823 مليار دج إلى 461,468مليار دج، أي بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف خلال أقل من سنة.

ويظهر بوضوح أن الجزء الأكبر من هذا الارتفاع جاء من جانب الأسر والأفراد، حيث قفزت ودائعهم من 47,858مليار دج إلى 318,345مليار دج، ما يعكس زيادة كبيرة في الادخار أو الاحتفاظ بالأموال في الحسابات الجارية. وقد تعود هذه القفزة إلى عوامل مثل تحسن القدرة الشرائية، أو زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، أو حتى نقص فرص الاستثمار البديلة خلال الفترة.

أما ودائع المؤسسات الخاصة، فقد ارتفعت بدورها من 55,965مليار دج إلى 143,123مليار دج، وهي زيادة معتبرة أيضًا، وقد تعكس توسعًا في النشاط الاقتصادي أو تحسناً في مداخيل المؤسسات، مما أتاح لها الاحتفاظ بسيولة أكبر.

الشكل رقم (18):تطور الودائع تحت الطلب لسنة 2024 من طرف المؤسسات الخاصة والأفراد.

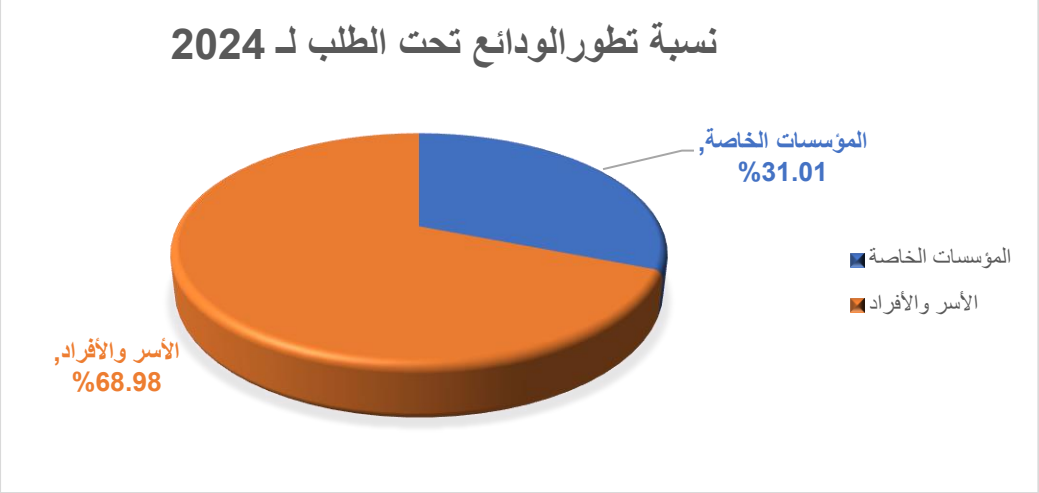

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (21).

يُظهر الرسم الدائري أن النسبة الأكبر من تطور الودائع تحت الطلب خلال سنة 2024 جاءت من طرف الأسر والأفراد، حيث ساهموا بنسبة 68.98%من إجمالي الزيادة، في حين بلغت مساهمة المؤسسات الخاصة نسبة 31.01%فقط.

أ. تطور الودائع لأجل (جويلية 2023-2024):

نلاحظ تطور ملحوظ خلال سنة 2024 بفارق 30.480 ألف دينار منذ جويلية 2023.والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (22) :تطور الودائع لأجل بالبنك الوطني الجزائري (BNA). ألف دينار

السنوات	جويلية 2023	2024
الودائع لأجل	14880	45360

المصدر: التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري (شباك الصيرفة الإسلامية) 2024.

الشكل رقم (19) : تطور الودائع لأجل بالبنك الوطني الجزائري (BNA).

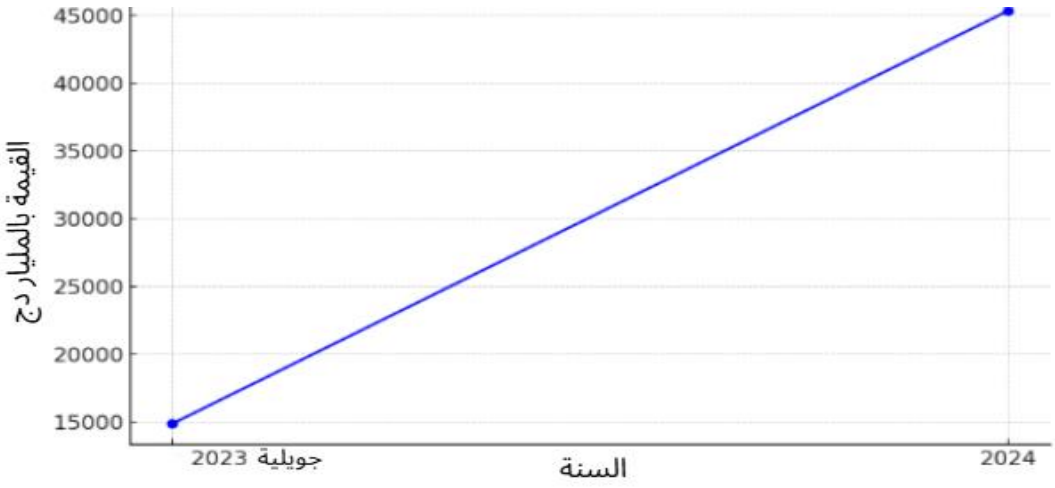

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (22).

يعكس هذا الارتفاع الحاد في "الودائع لأجل" خلال الفترة الممتدة من جويلية 2023 إلى سنة 2024 تغيراً ملحوظاً في سلوك المودعين، حيث يُشير إلى تزايد ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام المصرفي، وتوجههم نحو الادخار طويل الأجل، وهو ما قد يكون مرتبطاً بتحفيزات بنكية جديدة مثل معدلات فائدة جذابة أو استقرار اقتصادي أكبر. كما يمكن أن يُفسَّر هذا التوجه برغبة المودعين في تأمين مدخراتهم أو الاستفادة من برامج استثمارية يقدمها القطاع البنكي، مما يعزز من حجم السيولة البنكية المستقرة ويدعم الاستثمار وتمويل الاقتصاد الوطني.

2. تطور الموارد المجمعة في المصرف (BNA):

سجلت الودائع المجمعة في البنك الوطني الجزائري تطور ملحوظ قيمته 338.12 ألف دينار خلال سنة 2024 وهذا رغم ظهور الشباك في 2023 وفيما يلي الجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (24) : تطور حجم الودائعبالبنك الوطني الجزائري (BNA) (جويلية 2024-2023). ألف دينار

السنوات	جويلية 2023	2024
حجم الودائع	168703	506828

المصدر: التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري (شباك الصيرفة الإسلامية) 2024.

الشكل رقم (20) تطور حجم الودائع بالبنك الوطني الجزائري (BNA) (جويلية 2023-2024).

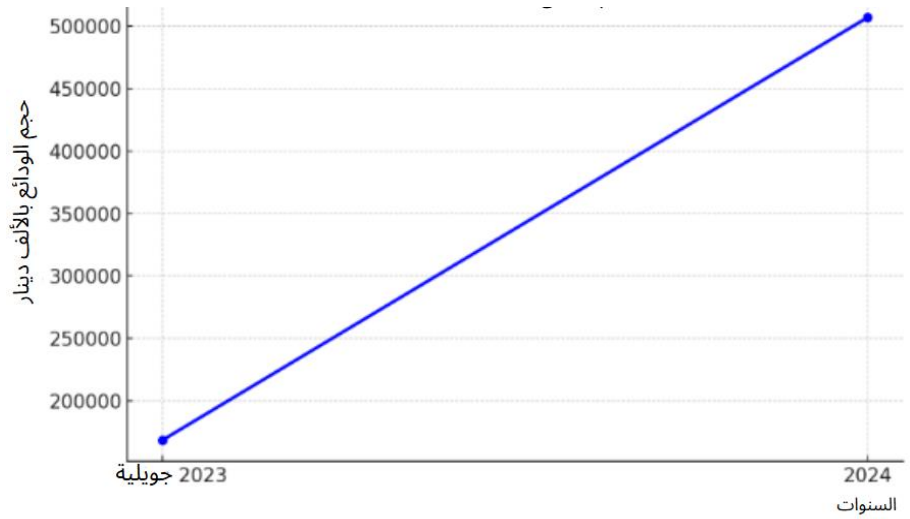

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (23).

يظهر تطور الودائع بين جويلية 2023 وسنة 2024 نموًا استثنائيًا بنسبة تتجاوز 200%، مما يشير إلى تغير ملحوظ في السلوك المالي أو الأداء الاقتصادي العام. يُعد هذا مؤشراً إيجابياً للبنوك، ويستوجب تحليل أعمق لتحديد دوافع هذا النمو واستدامته.

3. تطور الموارد المجمعة حسب القطاع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أ. **تطور الودائع تحت الطلب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية: (2021-2024):**

سجلت الودائع تحت الطلب نموا مستمرا منذ سنة 2021 لتسجل أعلى مستوى خلال سنة 2024 بما قيمته 34600525.50ألف دينار جزائري .

الجدول رقم (24):تطور الودائع تحت الطلب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024). ألف دينار

السنوات	2021	2022	2023	2024	نسبة الموارد المجمعة لسنة 2024
المؤسسات الخاصة	137300.97	3119639.78	16076708.44	34600525.50	%27.11
الأسر والأفراد	670092	3045125	6016080	93000139	%72.88
الودائع تحت الطلب	807,392.97	6,164,764.78	22,092,788.44	127,600,664.5	100%

المصدر: التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (شباك الصيرفة الإسلامية) 2024.

الشكل رقم (21) : تطور الودائع تحت الطلببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024).

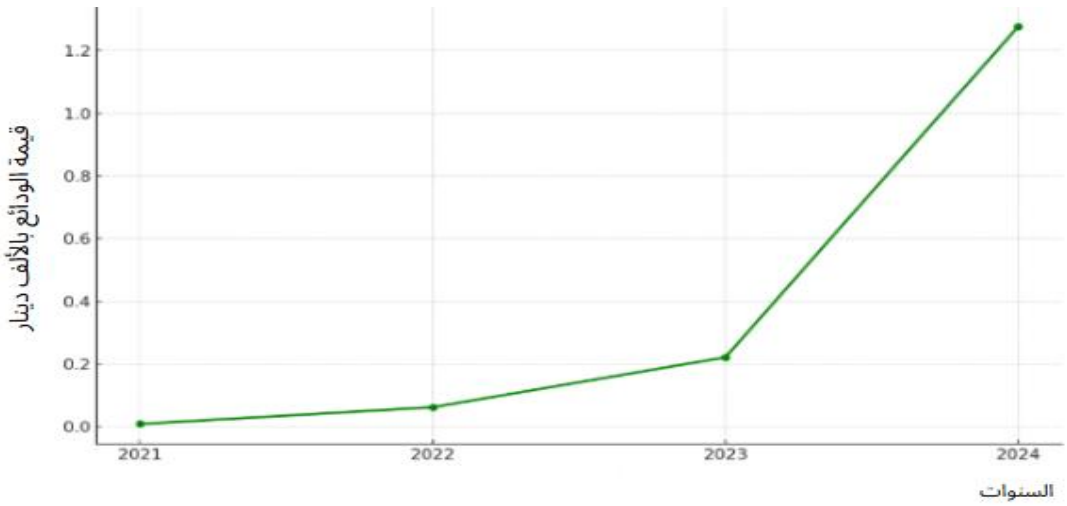

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (24).

يكشف الجدول عن تطور لافت في حجم "الودائع تحت الطلب" خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2024، حيث سجّلت هذه الودائع ارتفاعاً تدريجياً ثم قفزة نوعية في آخر سنتين. ففي سنة 2021، كانت القيمة ضعيفة جداً (807,392.97 دج)، ما يعكس محدودية النشاط أو ضعف ثقة المتعاملين في النظام المصرفي آنذاك. غير أن السنة الموالية (2022) شهدت تحسناً ملحوظاً إذ بلغت الودائع أكثر من 6.1 مليون دج، مما قد يدل على بداية انتقال إيجابي في سلوك الإيداع. أما في 2023، فقد تضاعفت الودائع بشكل كبير لتتجاوز 22 مليون دج، وهي إشارة واضحة على دخول فاعلين جدد أو زيادة في التعاملات المالية اليومية. الذروة كانت سنة 2024، حيث بلغت الودائع تحت الطلب حوالي 127.6 مليون دج، وهو رقم قياسي يدل على قفزة نوعية في حجم النشاط الاقتصادي، وثقة أكبر في النظام البنكي، وربما تغيرات هيكلية في طريقة إدارة السيولة سواء من طرف الأفراد أو المؤسسات. هذا النمو المتسارع يعكس تطوراً واضحاً في الأداء المالي ويُشير إلى ديناميكية متزايدة في المعاملات المصرفية اليومية.

والشكل الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الخاصة والافراد في تحصيل الموارد المجمعة للودائع تحت الطلب على مستوى البنك:

الشكل رقم (22): نسبة الموارد المجمعة للودائع تحت الطلببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024).

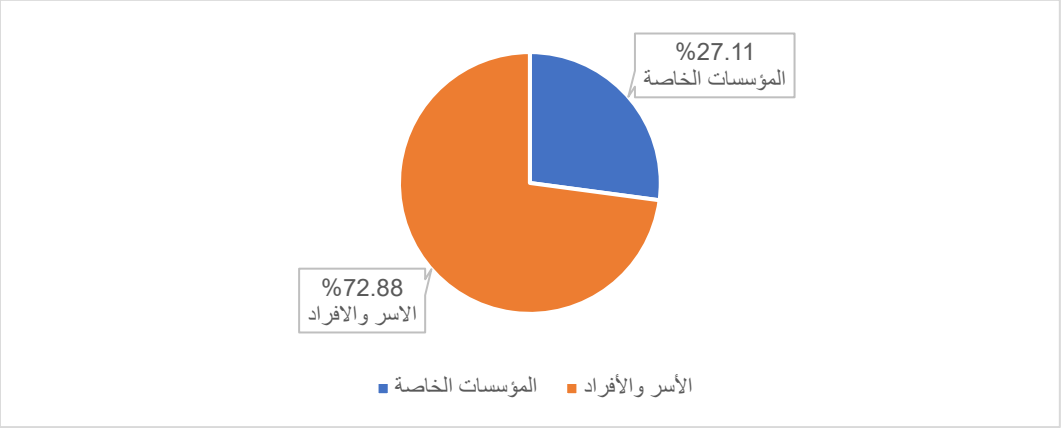

المصدر: من إعداد الطالبينبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (24).

تُظهر الدائرة النسبية أن:

- 72.88%من الموارد المجمعة جاءت من الأسر والأفراد
- بينما ساهمت المؤسسات الخاصة بنسبة 27.11%فقط.

تمثل الأسر والأفراد العمود الفقري للودائع تحت الطلب في سنة 2024، بينما تشكل المؤسسات الخاصة دعامة ثانوية. هذا التوزيع قد يكون صحيًا من حيث استقرار الموارد، لكنه يُظهر الحاجة لتفعيل أدوات جذب االمؤسسات الخاصة نحو هذا النوع من الادخار، من خلال التحفيزات .

ب. تطورالودائع لأجل (2021-2024):

عرفت الودائع لأجل تسجيل أعلى مستوى لها من طرف المؤسسات الخاصة نسبة 70 % والباقي مساهمة الأسرة والأفراد بنسبة 30%.

الجدول رقم (25) : تطور الودائع لأجلبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024). ألف دينار

السنوات	2021	2022	2023	2024	نسبة الموارد المجمعة لسنة 2024
المؤسسات الخاصة	240377600	13155634.8	246278144	240377600	%70
الأسر والأفراد	5638129.2	39278129.2	105547776	103018971.00	%30
الودائع لأجل	1873764	130928711	351825920.9	343396571.39	%100

المصدر: التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (شباك الصيرفة الإسلامية) 2024.

الشكل رقم (23) :تطور الودائع لأجلبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024).

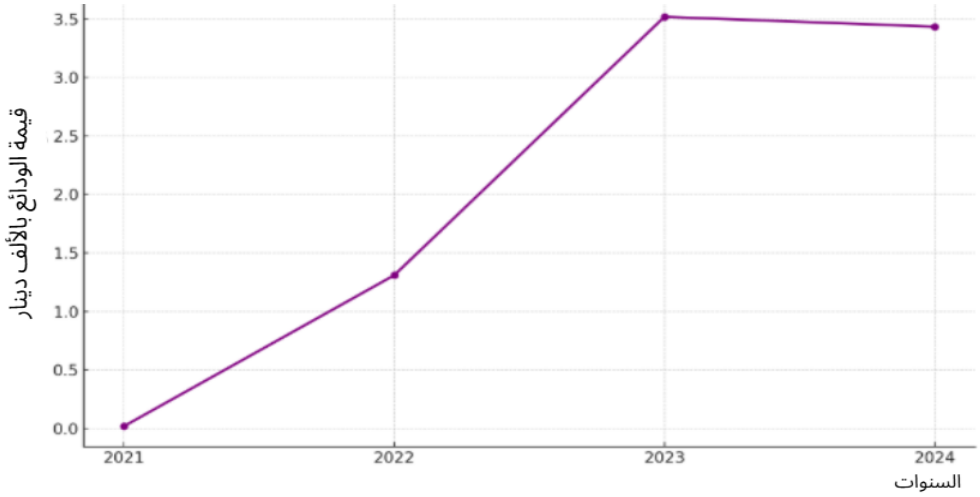

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (25).

تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في قيمة "الودائع لأجل" خلال السنوات الأربع الماضية، مما يعكس تغيّرات في السلوك المالي للمودعين وكذلك في البيئة الاقتصادية والمصرفية على الصعيد الوطني.

في عام 2021، بدأت الودائع لأجل من مستوى متدنٍ جدًا (1,873,764)، وهو ما قد يدل على ضعف الثقة في الآليات المصرفية طويلة الأجل أو تفضيل المودعين للسيولة النقدية في ظل ظروف اقتصادية قد تكون غير مستقرة، أو نتيجة لضعف الحوافز المقدمة من البنوك في ذلك الوقت.

مع الانتقال إلى عام 2022، حدثت قفزة نوعية في قيمة هذه الودائع لتصل إلى أكثر من 130 مليونًا، ما يمثل تحولًا مهمًا في سلوك المودعين. هذا الارتفاع اللافت قد يكون مدفوعًا بتحسّن المناخ الاقتصادي أو بإطلاق برامج تشجيعية من طرف المؤسسات المالية لزيادة معدلات الادخار طويل الأجل، خاصة إذا رافق ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة على الودائع لأجل مقارنة بالحسابات الجارية.

في عام 2023، تواصلت وتيرة النمو بشكل أكثر حدة، حيث وصلت قيمة الودائع لأجل إلى قرابة 352 مليونًا. هذا النمو الكبير يمكن تفسيره بزيادة ثقة الأفراد والمؤسسات في استقرار النظام المصرفي، وربما بتحوّل ثقافي نحو تعزيز الادخار والاستثمار البنكي، لا سيما مع تباطؤ أو تقلب في قطاعات أخرى كالعقار أو التجارة.

لكن مع حلول عام 2024، لوحظ انخفاض طفيف في قيمة هذه الودائع إلى حوالي 343 مليونًا، وهو ما قد لا يُعتبر تراجعًا مقلقًا، بل ربما يمثل استقرارًا نسبيًا أو إعادة توزيع للأموال نحو استثمارات أخرى أو استجابة لمتغيرات اقتصادية جديدة مثل تراجع نسبي في معدلات الفائدة أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

والشكل الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الخاصة والافراد في تحصيل الموارد المجمعة للودائع لأجل على مستوى البنك:

الشكل رقم (24):نسبة الموارد المجمعةللودائع لأجلبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024).

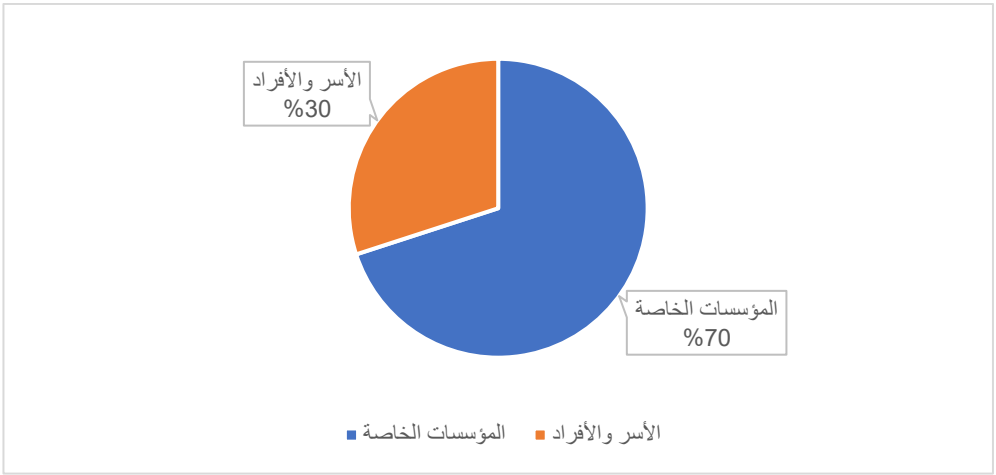

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (25).

هذه هي الدائرة النسبيةلتي تُمثل نسبة الموارد المجمعة لسنة 2024:

- تمثل المؤسسات الخاصة النسبة الأكبر بـ 70%.
- تمثل الأسر والأفراد نسبة 30%.

تشير هذه النسب إلى أن غالبية الودائع لأجل في سنة 2024 جاءت من المؤسسات الخاصة ، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على هذه المؤسسات كمصدر رئيسي للسيولة البنكية قصيرة الأجل. وقد يكون ذلك دليلاً على زيادة ثقة المؤسسات في الجهاز المصرفي، أو على تفضيلهم للودائع السائلة مقارنة بالاستثمارات الأخرى.

4. تطور الموارد المجمعة في شباك الصيرفة الإسلامية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية):

- **تطور الودائع تحت الطلب (2021-2024):**

شهدت الودائع تحت الطلب اعلى مستوى لها لسنة 2024 بنسبة 85 %في حين شهدت الحسابات الجارية 13% وهذا مانبينه في الجدول الاتي:

الجدول رقم (26) : تطور الودائع تحت الطلببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024). ألف دينار

السنوات	2021	2022	2023	2024	نسبة الودائع تحت الطلب لسنة 2024
حساب بشيك إسلامي	42842000.00	92767724.00	134570529.28	196177281.78	%85
الحساب الجاري	2401000.00	11861917.00	32818428.00	30620010.00	%13
حساب إ.إ الاشبال	4000.00	1064702.50	1717202.50	1937202.50	%0.8
الودائع تحت الطلب	45,247,000	105,694,343.5	169,106,159.78	228,734,494.28	%100

المصدر: التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (شباك الصيرفة الإسلامية) 2024.

الشكل رقم (25): تطور الودائع تحت الطلببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024).

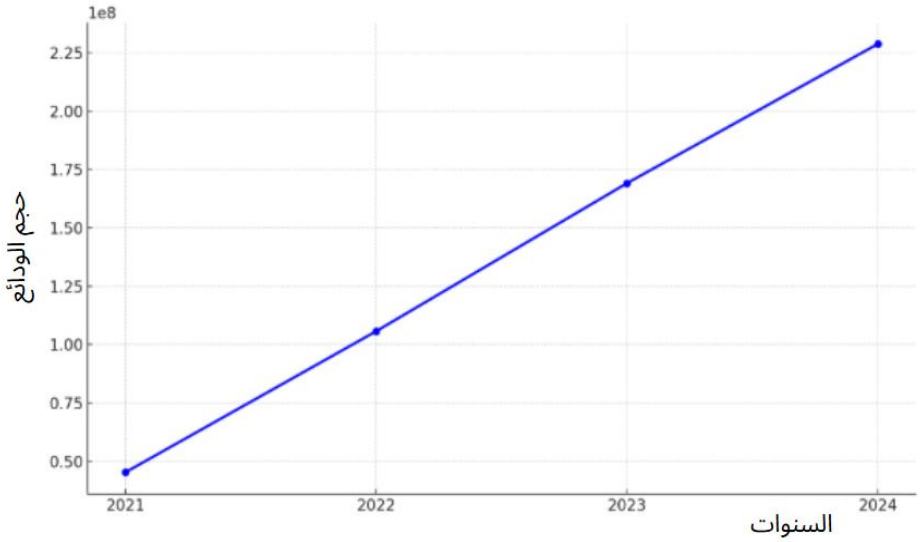

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (26).

تشير البيانات إلى نمو ملحوظ ومستمر في قيمة "الودائع تحت الطلب" على مدى السنوات الأربع الماضية، وهو ما يعكس تحولًا تدريجيًا في نمط التعاملات المالية لدى الأفراد والمؤسسات، ويعطي صورة عن مرونة السيولة لدى العملاء ورغبتهم في إبقاء الأموال متاحة للسحب الفوري.

في عام 2021، كانت القيمة الإجمالية لهذه الودائع منخفضة نسبيًا (حوالي 45 مليونًا)، وربما يعود ذلك إلى ضعف الاعتماد على الحسابات البنكية لدى فئات واسعة من السكان أو محدودية النشاط الاقتصادي في بعض المناطق.

ومع الانتقال إلى 2022، تضاعفت قيمة هذه الودائع إلى ما يزيد عن 105 مليونًا، وهو ما يعكس تغيرًا واضحًا في السلوك المالي للأفراد والمؤسسات، ربما نتيجة زيادة الثقة في النظام البنكي أو تزايد استخدام الحسابات البنكية للمعاملات اليومية مع انتشار الرقمنة المصرفية.

شهد عام 2023 قفزة إضافية إلى نحو 169 مليونًا، ما يؤكد استمرار الاتجاه التصاعدي. ويمكن تفسير ذلك بزيادة اعتماد الأفراد على الخدمات البنكية الرقمية والتوسع في فتح الحسابات الجارية والتسهيلات التي تقدمها البنوك، خاصة بعد تعافي بعض الأنشطة الاقتصادية.

وفي عام 2024، بلغت الودائع تحت الطلب ذروتها بأكثر من 228 مليونًا، وهو ما يعكس درجة عالية من السيولة المتاحة للعملاء، ويُحتمل أن يكون مرتبطًا بتوسع النشاط التجاري والاستهلاكي، بالإضافة إلى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأموال جاهزة للاستخدام بدلًا من تجميدها في ودائع لأجل.

وفيما يلي دائرة نسبية تبين نسبة الودائع تحت الطلب لسنة 2024:

الشكل رقم (26) نسبة الودائع تحت الطلببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024).

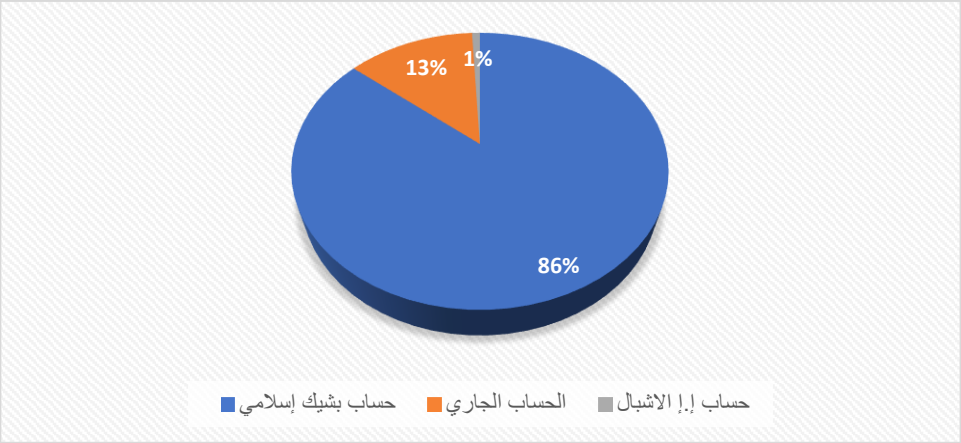

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (26).

يعرض المخطط الدائري نسب الودائع تحت الطلب لسنة 2024، ويبيّن سيطرة واضحة لـ حساب بنك إسلامي الذي يستحوذ على 86%من إجمالي الودائع تحت الطلب، مما يشير إلى الإقبال الكبير على هذا النوع من الحسابات. في المقابل، تمثل الحسابات الجارية نسبة 13%، بينما تُسجّل حسابات أشبال إسلامي نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز .1%

هذا التوزيع يُظهر بوضوح تفضيل العملاء للحسابات الإسلامية تحت الطلب، وقد يعكس ذلك ثقة متزايدة في المنتجات المصرفية الإسلامية، أو ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين اليومية من حيث السيولة والمرونة. في الوقت نفسه، تبقى الحسابات الأخرى ذات حضور محدود، ما يشير إلى فرص محتملة لإعادة هيكلتها أو تحسين عروضها لجذب شريحة أكبر من العملاء.

ب. تطور الودائع لأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024).

الجدول رقم (27):حجم الودائعببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024). ألف دينار

السنوات	2021	2022	2023	2024
حجم الودائع	18793764.00	130928711	351828920.03	343396571.39

المصدر: التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (شباك الصيرفة الإسلامية) 2024.

يشير الجدول إلى نمو قوي في حجم الودائع بين عامي 2021و2023، حيث ارتفع من حوالي 18.8مليونًا إلى أكثر من 351.8 مليونًا، مما يعكس زيادة كبيرة في السيولة أو الثقة المصرفية. وفي عام 2024، سجّل انخفاضًا طفيفًا إلى 343.4مليونًا، ما قد يدل على استقرار نسبي أو بداية تراجع طفيف بعد فترة نمو سريع.

الشكل رقم (27) : تطور الودائع لأجلببنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021-2024).

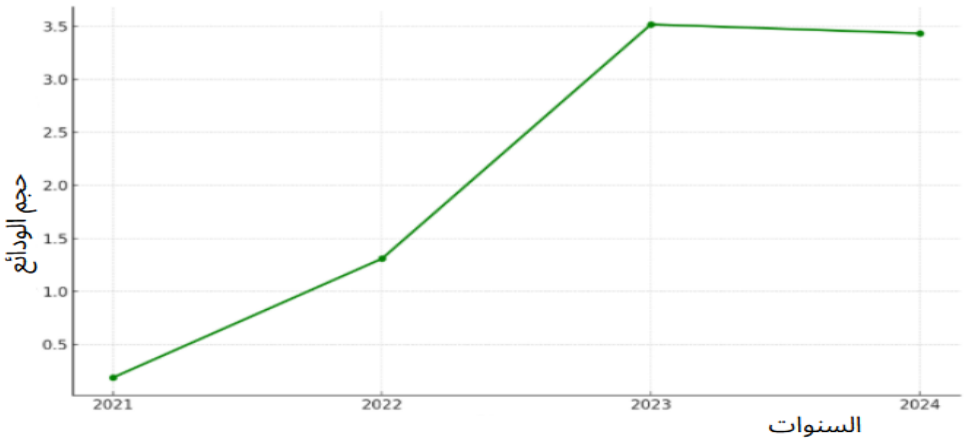

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (27).

شهد حجم الودائع نموًا لافتًا خلال الفترة الممتدة من عام 2021 إلى عام 2024، ما يعكس تغيّرًا واضحًا في السلوك الادخاري للأفراد والمؤسسات، وكذلك تطورًا في القطاع المصرفي وقدرته على جذب السيولة.

في عام 2021، كانت الودائع في مستويات متواضعة، إذ بلغت حوالي 18.7 مليون، وهو ما قد يعكس محدودية انتشار الثقافة المصرفية أو تدني ثقة الجمهور في القطاع المالي آنذاك.

لكن مع عام 2022، تضاعف حجم الودائع ليصل إلى أكثر من 130 مليونًا، وهو ما يشير إلى تطور ملموس في الثقة المصرفية، وتحول اقتصادي محتمل دفع الأفراد إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية لإيداع أموالهم بدلًا من الاحتفاظ بها خارج النظام البنكي.

بلغت الودائع ذروتها في عام 2023، حيث ارتفعت بشكل حاد إلى حوالي 351.8 مليونًا، ما يمثل نقطة تحول كبيرة قد تعود إلى سياسات تشجيعية من البنوك، أو تحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، أو ازدياد في عدد الحسابات المفتوحة وخدمات الإيداع.

في عام 2024، لوحظ انخفاض طفيف إلى حوالي 343.4 مليونًا، وهو ما لا يعكس بالضرورة تراجعًا في الثقة، بل ربما يمثل حالة من الاستقرار النسبي في تدفق الأموال نحو الودائع، أو إعادة توزيع للأموال بين مختلف أنواع الحسابات (تحت الطلب، لأجل، حسابات الاستثمار...).

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل دراسة ميدانية لمنتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مع التركيز على تحليل حجم الودائع بأنواعها، ودور هذه الشبابيك في تجميع الموارد المالية مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي.

تم تحليل بيانات عينة من شبابيك الصيرفة الإسلامية في بنوك عمومية مثل بنك الجزائر الوطني (BNA) وبنك التنمية المحلية (BADR)، إضافة إلى بنوك متخصصة مثل بنك البركة ومصرف السلام، خلال الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2023.

أظهرت النتائج أن الودائع الجارية كانت تشكل الحصة الأكبر من الموارد المجمعة في بداية الدراسة، نظراً لسهولة الوصول إليها من قبل العملاء. ومع مرور الوقت لوحظ ارتفاع ملحوظ في حجم الودائع الاستثمارية، مما يعكس زيادة ثقة العملاء بالمنتجات الادخارية الإسلامية وقدرتها على تحقيق عوائد تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما بينت الدراسة أن نسبة مساهمة الصيرفة الإسلامية في الموارد المجمعة قد شهدت تطوراً إيجابياً، حيث ارتفعت من حوالي 2% في عام 2020 إلى نحو 6% في عام 2023. ويعكس هذا النمو التدريجي نجاحاستراتيجية إدماج الشبابيك الإسلامية داخل النظام المصرفي الجزائري وتوسيع قاعدة العملاء المهتمين بالتمويل الإسلامي.

كما أشارت الدراسة إلى الدور المحوري الذي لعبه بنكا البركة والسلام في وضع أسس الصيرفة الإسلامية بالجزائر، حيث قدما منتجات ادخارية وتمويلية متخصصة قبل ظهور الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية. غير أن دخول الشبابيك الإسلامية للبنوك الكبرى بعد عام 2020 أدى إلى زيادة المنافسة وتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات المتاحة للمودعين.

مع ذلك، أبرزت الدراسة عدداً من التحديات التي تواجه تطور الصيرفة الإسلامية، منها ضعف الثقافة المالية الإسلامية لدى شريحة كبيرة من المجتمع، محدودية تنوع المنتجات الادخارية مقارنة بالبنوك التقليدية وغياب أدوات مالية إسلامية متقدمة مثل الصكوك.

بناءً على النتائج، تؤكد الدراسة على أهمية تطوير حملات التوعية المالية حول مزايا الادخار الإسلامي إضافة إلى ضرورة تنويع المنتجات وتطوير سوق مالية إسلامية متكاملة لدعم نمو هذا القطاع الحيوي.

الخاتمة

الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على منتجات الادخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية بالجزائر، من خلال التعرف على طبيعتها، وآليات تقديمها، ومدى إقبال العملاء عليها، في ظل التوجه المتزايد نحو تبني الصيرفة الإسلامية كخيار بديل يراعي المبادئ الشرعية ويستجيب لحاجيات السوق المالية الوطنية.

وقد مكننا الجانب النظري من فهم الإطار العام للصيرفة الإسلامية، ومبادئها التي تميزها عن الصيرفة التقليدية خاصة في ما يتعلق بتحريم الفوائد الربوية، والاعتماد على صيغ تمويل واستثمار قائمة على المشاركة والتكافل. كما أبرزنا أهم منتجات الادخار الإسلامية مثل حسابات التوفير الاستثمارية، والودائع لأجل المبنية على صيغ المضاربة والوكالة، والتي تهدف إلى تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد وفقًا للضوابط الشرعية.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة، فقد تناول عينة من شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث تم تحليل واقع منتجات الادخار المقدمة، ومدى إقبال العملاء

عليها، والعوامل المؤثرة في ذلك. وأظهرت النتائج أن هناك اهتمامًا متزايدًا بهذه المنتجات، إلا أن فعالية تقديمها لا تزال محدودة بسبب عدة تحديات، أبرزها ضعف الوعي المالي والشرعي لدى الجمهور، محدودية الترويج، وبعض القيود التنظيمية واللوجستية التي تعاني منها هذه الشبابيك.

أولا: أهم النتائج.

من خلال دراستنا توصلنا الى مجموعة من النتائج:

- تقدم شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجموعة من منتجات الادخار المتوافقة مع الشريعة لكنها لا تزال في مرحلة التطوير؛
- هناك إقبال نسبي من طرف العملاء، خاصة ممن يبحثون عن بدائل شرعية، لكن هذا الإقبال يواجه عراقيل معرفية وثقافية؛
- ضعف التكوين المتخصص، ونقص التوعية والتسويق، من أهم الأسباب التي تحد من فعالية منتجات الادخار الإسلامية.
- تتمثل منتجات الادخار في الصيرفة الاسلامية بالجرائر بين الودائع الجارية والودائع تحت الطلب حيث تساهم الودائع لأجل بنسبة 82بالمئة مقارنة بمساهمة الودائع تحت الطلب بنسبة 18 بالمئة

ثانيا: التوصيات (الاقتراحات).

- ضرورة تكثيف الحملات التوعوية لتعريف الجمهور بمنتجات الادخار الإسلامية ومزاياها؛

- العمل على تطوير المنتجات لتكون أكثر مرونة وتنافسية؛
- تعزيز تكوين الكوادر العاملة في هذه الشبابيك في الجوانب الشرعية والمالية؛
- دعم السلطات التنظيمية لنمو هذا القطاع، عبر تكييف القوانين وتحفيز البنوك على توسيع عروضها الإسلامية؛
- وفي الختام، فإن تطوير منتجات الادخار الإسلامية يعد ركيزة أساسية لإنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويستدعي تضافر جهود جميع الفاعلين من سلطات إشرافية، ومؤسسات مصرفية، وجمهور مستهلك واع.

ثالثا: آفاق الدراسة.

تفتح هذه الدراسة المجال أمام مجموعة من الآفاق العلمية والعملية، من أبرزها:

- توسيع نطاق البحث ليشمل مقارنة بين منتجات الادخار الإسلامية في الجزائر ونظيراتها في دول إسلامية رائدة، مما يسمح باستخلاص نماذج ناجحة يمكن تبنيها محلياً؛
- اقتراح سياسات مصرفية لتحسين وتوسيع عرض منتجات الادخار الإسلامية بما يتماشى مع احتياجات السوق الجزائرية، وخاصة فئة الشباب والمقاولين الصغار؛
- التحول من النوافذ إلى البنوك الإسلامية المتخصصة، حيث يمكن الاعتماد على نتائج الدراسة لتأسيس مصارف إسلامية كاملة تمتلك حزمة متكاملة من منتجات الادخار والاستثمار؛
- تشجيع البحث الأكاديمي المتخصص في المالية الإسلامية، وفتح مجالات جديدة للدراسات التطبيقية حول سلوك المستهلك الجزائري تجاه المنتجات المصرفية الإسلامية؛
- تحسين أدوات التسويق والتوعية بمنتجات الادخار الإسلامية من خلال حملات إعلامية وتثقيفية تستند إلى نتائج البحث الميداني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: القران الكريم.

- سورة آل عمران، من الآية 49.
- سورة التوبة الآية 34و 35.
- الأعراف الآية 31.
- الفرقان الآية 67

ثانيا: الكتب.

- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار: مشروعيته و ثمراته، دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري، دبي، ط 1، 2011.
- عامر بن عيسى اللهو، الودائع البنكية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، 1429ه.
- عبد الغفار حتفي، الأسواق و المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل للنظام البنكي الكلاسيكي، دار الخلدونية للنشر، الطبعة 1434ه-2013، الجزائر.
- عبد الكريم قندوز، مؤسسات التمويل الإسلامي، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2022.
- عبد الحق العيفة، المصارف الإسلامية المعاصرة، البدر الساطع، الجزائر، ط1، 2021.
- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط 7، 2014.
- سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي)، اللجنة الاقتصادية، الكويت، 1999م.
- سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسات الجامعية الدراسات لنشر و التوزيع، بيروت، 1996.
- شهاب احمد سعيد العزعزي، ادارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2012.
- فهد بن بادي المرشدي، الصكوك أحكامها و ضوابطها و اشكالاتها، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، السعودية، 1435ه.
- محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي و التقليدي، ط1، دار الجندي للنشر، سوريا، 2005.
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
- حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق، طبعة معدلة، مكتبة التقوى4، القاهرة، 2006

ثالثا: المقالات.

- أحمد حسين حليم، المشاكل الناجمة عن علاقة بنوك إسلامية بالبنوك المركزية (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي الاقتصاد)، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 34، 2019.
- أحمد رحماني، محمد جبوري، النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد01، جوان2020.
- بحبح عبد القادر، النوافذ المصرفية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية ،مجلة الاستراتيجية والتنمية ،المجلد10 ،العدد01 مكرر (الجزء الأول)، 2020.

– برودي نعيمة، طرق احتساب أرباح الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،المجلد الثامن، العدد الاول ،الجزائر، جوان 2021.

– بن حمزة خالد ،أ.د بن دحمان عمر الودائع الاستثمارية في الصيرفة الإسلامية الجزائرية، مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية ،مجلد 14،عدد5،،الجزائر،2022.

– بودراع امنية، زيد أيمن، دور الصكوك الاسلامية في تعزيز كفاءة الاوعية المصرفية لتعبئة المدخرات العائلية-دراسة تطبيقية لبنك السلام الجزائري-،مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد، المجلد 05،العدد31،2021/12/02،الجزائر.

– بوشخو نوارة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09 ، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية (المركز الجامعي مغنية (،المجلد 04 العدد 02 ،2024.

– جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2017/12.

– دحو أحمد وصديقي أحمد، واقع الادخار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018

– دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية بين الوضعية البنكية و المعايير الشرعية ،جامعة مولود معمري، بتيزي وزو، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18،العدد 28 ،2022.

– رضا الخليفي، ظاهرة أسلمة البنوك الربوية، مجلة المجتمع الكويتية، العدد26،1637ذو الحجة 1425هـ /الموافق ل 5فيفري2005م.

– رنان مختار،الجيل الثالث من الاصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09،مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة،المجلد 06،العدد 01 ،2023،جامعة الاغواط الجزائر.

– سلمان ناصر ،عبد الحميد بوشرعة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث ،العدد 7 ، 2010.

– سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية- ، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2022.

– سعيد بن سعد المرطان، الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية ،المجلد السادس، العدد الأول 1999.

– سيد محمد حمدي أيداه، أحكام الودائع المصرفية في الفقه الإسلامي، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية،مجلد2،عدد1،موريتانيا،16-01-2023.

– سمير مصطفى متولى، فروع المعاملات الاسلامية ما لها و ما عليها، مجلة البنوك الاسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، المجلد 1 ، العدد 34 ،1404هـ ، فبراير1984م.

– صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري، مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد34-35،مارس 2014.

– عبد الله علي الصيفي وبدر علي السليم،الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجّلد 37 ، العدد 1،2010 ،الأردن

– عبد الواحد غردة، عوامل زيادة الادخار في الإسلام وأثرها على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،الجزائر،العددالثالث،2010.

– عبير مزغيش، محمد عدنان بن ضيف، النظام القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري، دراسة على ضوء النظام 20-02 ، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد14، العدد 29، مارس2022.

– فايزة حسن مسجت ، مبان ياسين مكي، محددات الادخار في العراق للمدة (2003- 2019)،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق، مجلد 12 عدد 2، 2022،

– فريدة تلي، الزهرة بن بريكة، فعالية إصدار الصكوك الإسلامية الإسلامية في الأسواق المالية (دراسة ميدانية للأسواق المالية الإسلامية ماليزيا ، الباكستان، اندونيسيا في الفترة 2001-2009)،مجلة العلوم الانسانية، المجلد 20،العدد 01،الجزائر،2020/11/09.

– مداس حبيبة، جودي ليلى، النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية - دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل "الجزائر "، العدد 07، 2023، الجزائر.

– محمود أحمد المتيم - د. أماني صلاح محمود المخزنجي، اثر الادخار على النمو الاقتصادي:حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول ،العدد الاول، 2020.

– محمد عمر الخلف، ضمان الودائع في المصارف الإسلامية: دراسة تأصيلية مقارنة مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية ،المجلد الثاني،العدد7، 2017.

– مانوار سعيد ابراهيم، العلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي للفترة (1980-2016)،مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 2018،08،جامعة الموصل.

– نصيرة بن السيلت، عبد الرحمان القرى، تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية وواقع تطبيقها في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد6، العدد1 (2021.(

– ضرار الماحي العبيد ، دكتور محمد عوض الكريم الحسن، الفروع و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية،الدوافع و المبررات والتحديات ورقة بحثية، مجلة الجزيرة ،مجلد 10، العدد 01 ،1430 هجري،2009 ميلادي.

رابعا: اطروحات ورسائل.

– عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية رسالة الماجستير (غير منشورة، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 100 الجزائر.

– دحو محمد، انعكاسات تطوير الصيرفة الإسلامية على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، الجزائر، 2019-2020.

– زينب فلالي، آفاق جذب المدخرات في ظل انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك إسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة،الجزائر، 2024-2025.

– شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ،سطيف 2011.

– فؤاد محمد أحمد محيسن، نحونموذج تطبيقي إسلامي لتوريق الموجودات، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، الأردن، 2006.

– قمومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2019.

- نصيرة بن السيلت، تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ،جامعة محمد بوضياف مسيلة ،2021-2022.

- خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع:التحليلالاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2011،3-2012.

خامسا: بحوث ملتقيات.

- بدرة بن تومي، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، 2012-2013.

- سمير عبد شمخي الحسون، مستلزمات تطبيق الصيرفة الإسلامية و آثارها لدى المصارف التقليدية، بحث تقديمي مقدم إلى: مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في المصارف، جامعة بغداد، 2007.

- سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ورقة بحث مقدمة الى مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 2005.

- عبداللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الاسلامية و أهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام للبنوك الاسلامية للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى 1408هـ ،1987م.

- لطفي محمد السرجي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع وأفاق المستقبل، صنعاء، يومي 20-21 مارس 2010.

سادسا: قوانين ومراسيم والتقارير

- قانون النقد و القرض 90-10.

- التقرير السنوي لمجموعة السلام المصرفية 2022.

- القريرالسنوي لمجموعة السلام المصرفية، 2018.

سابعا:مواقع الانترنيت

- بنك البركة الجزائري .www.bank-albaraka Dz

- مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com

الفهارس

رقم الآية	فهرس الآيات	الصفحة
01	الأعراف الآية 31	33
02	سورة آل عمران، من الآية 49.	34
03	سورة التوبة الآية 34و 35.	41
04	الفرقان الآية 67	41

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية	15
02	الفرق بين الصكوك الإسلامية وأدوات الاستثمار التقليدي	50
03	تطور مجموع الأصول	69
04	تطور حجم تمويل العملاء	71
05	تطوروداائع العملاء	72
06	تطور المصاريف التشغيلية	73
07	تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائر (2019-2023)	76
08	تطور خارج الميزانية العمومية في بنك البركة (2019-2023)	77
09	تطور نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر	78
10	المصارف والمؤسسات المالية الناشطة	78
11	تطور القطاع المصرفي المالي (2020-2023)	79
12	تطور إجمالي الودائع تحت الطلب خلال (2019-2023)	80
13	تطور الودائع لأجل (2019-2023)	81
14	تطور الودائع كضمان (2019-2023)	82
15	تطور الودائع المجمعة تحت الطلب (2019-2023)	84
16	تطور الودائع المجمعة لأجل (2019-2023)	85
17	مساهمة إجمالي الودائع المجمعة (2019-2023):	88
18	نسبة مساهمة مختلف القطاعات في اجمالي الموارد المجمعة (2019-2023)	89

19	مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقطاب المدخرات المصرفية	91
20	حجم الودائع على مستوى النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية	92
21	تطور الودائع تحت الطلب (جويلية 2023-2024)	94
22	تطور الودائع لأجل	96
23	تطور حجم الودائع	97
24	تطور الودائع تحت الطلب	98
25	تطور الودائع لأجل	99
26	تطور الودائع تحت الطلب	101
27	حجم الودائع	103

قـائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الصكوك	52
02	تطور مجموع الأصول	70
03	تطور حجم تمويل العملاء	71
04	تطوروداائع العملاء	72
05	حجم المصاريف التشغيلية	73
06	تطور إجمالي الأصول في بنك البركة الجزائر (2019-2023)	76
07	تطور خارج الميزانية العمومية خلال (2019-2023)	77
08	تطور إجمالي الودائع تحت الطلب خلال (2019-2023)	81
09	تطور الودائع كضمان خلال (2019-2023)	83
10	تطور الودائع المجمعة في المؤسسات والهيئات العمومية	86
11	تطور الودائع المجمعة في المؤسسات الخاصة	87
12	تطور الودائع المجمعة من الأسر والجمعيات:	88
13	مساهمة إجمالي الودائع المجمعة:	88
14	نسبة مساهمة مختلف القطاعات في اجمالي الموارد المجمعة	89

15	الدائرة النسبية لجوان 2023	93
16	المدخرات التي تم تجميعها من قبل كل مصرف عمومي إلى غاية نهاية 2022	94
17	تطور الودائع تحت الطلب	95
18	تطور الودائع تحت الطلب لسنة 2024 من طرف المؤسسات الخاصة والأفراد	95
19	تطور الودائع لأجل	96
20	تطور حجم الودائع	97
21	تطور الودائع تحت الطلب	98
22	نسبة الموارد المجمعة تحت الطلب	99
23	تطور الودائع لأجل	100
24	نسبة الموارد المجمعة	101
25	تطور الودائع تحت الطلب	102
26	نسبة الودائع تحت الطلب	103
27	تطور الودائع لأجل	104

قـائـمـة المـحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكروعرفان	-
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	**08**
المبحث الأول:شبابيك الصيرفة الإسلامية	**10**
المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية.	**10**
المطلب الثاني: ماهية الشبابيك الإسلامية	**20**
المبحث الثاني: منتجات الادخارفي شبابيك الصيرفة الإسلامية	**32**
المطلب الاول: المفاهيم والنظريات المفسرة الادخار	**32**
المطلب الثاني: الادخارفي المصارف الإسلامية	**39**
المطلب الثالث:آليات الادخارفي الصيرفة الإسلامية.	**44**

خلاصة الفصل الأول	54
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	55
المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	57
المطلب الأول: تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر	57
المطلب الثاني: تطور البنوك الإسلامية في الجزائر	66
المطلب الثالث: تطور الشبابيك الإسلامية في الجزائر.	78
المبحث الثاني: تطور سوق الادخار في الجزائر.	80
المطلب الأول: تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف الجزائرية.	80
المطلبالثاني: تطور الودائع المجمعة حسب القطاعات المؤسساتية.	84
المبحث الثالث: مساهمة الصيرفة الإسلامية في اجمالي الموارد المجمعة في الجزائر.	91
المطلب الأول: تطور اجمالي مساهمة حجم الصيرفة الإسلامية في الادخار.	91
المطلب الثاني: مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في الادخار	92
المطلب الثالث: مساهمة الشبابيك الإسلامية في الادخار المحلي	94
خلاصة الفصل الثاني	105
الخاتمة	106
قائمة المراجع	109
الفهارس	120
فهرس الآيات	121
قائمة الجداول	121
قائمة الأشكال	122
قائمة المحتويات	123
ملخص الدراسة	121

الملخص

الملخص:

تتمحور دراستنا حول منتجات الادخار التي تقدمها نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتهدف إلى تحليل طبيعة هذه المنتجات وخصائصها وآلياتها، بالإضافة إلى مدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما تبحث في دور منتجات الادخار الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وزيادة المدخرات، ويعتمد البحث على التحليل النظري ومنهج دراسة الحالة، حيث يدرس ممارسات بعض البنوك الجزائرية المختارة التي تقدم خدمات مالية إسلامية، حيث تكشف النتائج أن منتجات الادخار الإسلامية - مثل حسابات الادخار والاستثمار والتوفير - تكتسب قبولًا تدريجيًا بين العملاء، على الرغم من العديد من التحديات، بما في ذلك ضعف الوعي، والقيود التنظيمية، ونقص تنويع المنتجات. وتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات لتعزيز فعالية وجاذبية منتجات الادخار الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، نوافذ الصيرفة الإسلامية، الخدمات المالية، منتجات الادخار، الشمول المالي

Abstract:

This master's thesis explores the savings products offered by Islamic banking windows in Algeria. The study aims to analyze the nature, features, and mechanisms of these products, as well as their compliance with the principles of Islamic Sharia. It also examines the role of Islamic savings products in mobilizing financial resources and promoting financial inclusion. The research relies on theoretical analysis and a case study approach, focusing on the practices of selected Algerian banks that offer Islamic financial services. The findings reveal that Islamic savings product—such as Mudarabah accounts and deposits—are gradually gaining acceptance among customers, despite various challenges, including low awareness, regulatory constraints, and a lack of product diversification. The study concludes with a set of recommendations to enhance the effectiveness and attractiveness of Islamic savings products in the Algerian banking sector.

***Key words**: Islamic banking, Islamic banking windows, financial services, savings products.*